التعريف بسنة الرسول

صلى الله عليه وسلم

أو

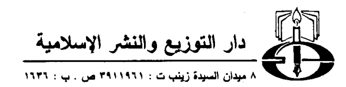
علم الحديث دراية

الدكتور

علي عبد الحليم محمود

من علماء الأزهر

الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ ــ ١٩٩٤ م



بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى المسلمين المتعطشين إلى معرفة دينهم، الراغبين في أن يشقوا طريقهم في الحياة وفق ماجاء في كتاب الله سبحانه، وما فصّلت سنة رسوله محمد ﷺ أقدم هذا الكتاب.

بشارة:

عن ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها فأداها.

رواه الشافعى والبيهقى

دعاء

قال رسول الله ﷺ:

«اللهم ارحم خلفائى ، قيل ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدى يروون أحاديثى ويعلمونها الناس.

رواه الطبرانى وغيره

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد: فقد ازداد اقتناعى فى هذه الأيام التى يعيش فيها المسلمون صحوة دينية يحسب لها ألف حساب وحساب العالم كله بما يعج به من تيارات ومذاهب وفلسفات، حتى لقد أصبح هم معظمهم صرف المسلمين عن دينهم بعد يد من الصوارف التى ليس أسوأ ما فيها الادعاء بأن المسلمين -فى غالب أمرهم- متطرفون، وإنما الخفى هو الأسوأ وهو محاولة ضرب السنة النبوية وإفقاد الناس الثقة فيها مع ضلال هذا التوجه وتضليله..

لذلك كان لابد من إحياء السنة وإحياء علومها وجعلها فى متناول غير المتخصصين فى علوم الشريعة، فكان هذا الكتاب ردا على تحدٍّ ماكر خبيث، وتيسيراً مبسطا لغير المتخصصين فى علوم الشريعة، ودعوة إلى الاهتمام بعلوم الحديث النبوى الشريف.

والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل.

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذى بفضله يتم كل صالح من الأعمال، وبتوفيقه يفتح لنا أبواب النجاح فى الدين والدنيا، فهو على ما يشاء قدير وهو نعم المولى ونعم النصير..

والصلاة والسلام على رسولنا وقائدنا إلى الخير فى الدارين محمد رسول الله وخاتم أنبيائه، ومصباح الهدى فى دياجير الظلام، ومن قال عن نفسه- وهو لاينطق عن الهوى- أنا رحمة مهداة. وعلى سائر رسل الله وأنبيائه.. ثم صحابة رسول الله وتابعيهم ومن نهج نهجهم وسلك طريقهم إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين.

وبعد

فإن العناية يجب أن تمتد إلى علم الحديث دراية أو مصطلح الحديث، لأن العناية بهذا العلم حتى الآن ربما كانت مقصورة على طلاب الأزهر وحدهم دون سائر المسلمين، فى حين أحسست- وأعتقد أن كل مسلم غيور يشاركنى هذا الإحساس- أن مصطلحات الأحاديث النبوية ضرورة تلزم كل مسلم يرغب فى أن يفقه دينه بالقدر الذى يصحح به عقيدته، وينفى به عن عبادته كل الشوائب، ويستعين به على السلوك والتعامل مع الناس وهو السلوك الذى دعا إليه الإسلام وجعله الصراط المستقيم إلى نعيم الدنيا والآخرة.

ذلك أن أحاديث الرسول ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات هى الضوء الكاشف للقرآن الكريم، فإذا ماذهب المسلم إلى كتب الحديث يتصفحها

ويستوعب ما فيها، هاله ما تمتلئ به تلك الكتب من مصطلحات تطلق على الأحاديث. وربما وقف الكثير من المسلمين أمام هذه المصطلحات وقفة المستغرب الراغب فى المعرفة... بل ربما وقف أحدهم أمام السند الذى يسبق الحديث وقفة العجلان الذى يود أن يصل إلى متن الحديث متسرعا، فيفوته حينئذ الكثير من التبصر لهذا الجهد العلمى الذى بذله سادتنا السابقون الغيورون على كل حرف مما نطقت به شفتا الرسول الكريم ﷺ، ويفوته خير وافر إن هو لم يدقق النظر فى أسماء هؤلاء الرجال الذين حملوا إلينا سنة رسول الله ﷺ كاملة غير منقوصة ولا محرفة، هؤلاء الرجال الذين يعدون بحق تراثا إسلاميا يجب أن يعتز به كل مسلم غيور على دينه وعلى كتابه وعلى سنة رسوله.

من هنا رأيت أن أجلى هذه المصطلحات للقارئ المسلم الراغب فى أن يتبصر فى دينه وفى أن يقرأ سنة رسول الله ﷺ قراءة واعية مستنيرة تفتح له أبواب الخير وتسد دونه أبواب الشر.

فكانت فكرة هذا الكتاب ، تبصيرا وتيسيرا لمصطلحات الحديث الشريف التى امتلأت بها كتب السنة النبوية.

ومن الله سبحانه أستمد العون والتوفيق وعليه التوكل وإليه المآب

دكتور على عبد الحليم محمود
القاهرة فى غرة المحرم من عام ١٣٩٠ من هجرة الرسول
الموافق ٩ من مارس ١٩٧٠م.

تمهيـــــــــــد

قال أبو حيان:

ينبغى ألا يخلو تصنيف من أحد المعانى الثمانية التى صنّف لها العلماء وهى:

اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مخلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ.. كذا عدها أبو حيان.

وأحب أن أوضح لقرائى بادئ ذى بدء أنى لا أدعى لنفسى التصنيف فى مصطلح الحديث.. فقد صنف فيه العلماء قديما وحديثا، ولكنى أجمع من هذه المصنفات أشتاتا وأنظم منها أسماطا وأقربها إلى القارئ بلغة عصره الذى يعيش فيه، وأضع لها منهجا قريب التناول حديث المشرب والمأخذ أقدمه للناس ضريبة لما علمنى الله من علم وتفضل علىّ به من معرفة إيمانا منى بأن من وظيفة العلماء اليوم عرض تلك العلوم بصورة تقربها إلى عقول الناس ومعارفهم فى زمانهم هذا، ذلك الزمان الآخذ فى التباعد عن الأزمان السابقة بخطى واسعة حتى ليوشك الناس فى تفكيرهم وميولهم أن يكونوا مغايرين تماما لأبناء تلك الأزمنة البعْيدة.. غير أنى أؤمن بأن صلتنا بماضينا حياة لحاضرنا وازدهار لمستقبلنا وبخاصة فى مجال العلوم الإسلامية، وذلك أن العلوم الإسلامية كلها- تقريبا- تدور حول كتاب الله وسنة رسوله ﷺ تشرح حينا وتعلل حينا آخر، وتقعد القواعد وتؤصل الأصول حينا ثالثا، فما دامت لنا صلة بتلك العلوم

نتدارسها ونرتبها ونبوبها وننسق بين أشتاتها، ونزيدها شرحا وتفصيلا فنحن سائرون على الطريق التى توضح لنا عقائدنا وتمهد لنا سنة رسولنا وتبعث فى أنفسنا خوالد أمجادنا، وتعطينا المكانة اللائقة بنا بين أمم الأرض.

وعلم مصطلح الحديث هو فى الواقع علم المحافظة على السنة النبوية أو علم تقدير درجات الأحاديث النبوية- إن صح لى هذا التعبير- ولقد أصيب الناس فى عصرنا الحديث بآفة لا تقل خطرا عن آفات الزرع الجائحة.. وذلك أن الناس الآن قد انصرفوا أو يكادون عن العلوم الإسلامية المتخصصة إيثارا منهم للراحة وتجاوبا منهم مع مقتضيات عهد السرعة الذى يعيشون، ولكنه تقصير -لاشك- من العلماء المسلمين إذ لم يبسطوا لهم هذه العلوم ويعرضوها عليهم فى الثوب الذى يلائم زمانهم وحضارتهم.

وإذا كان غير المسلمين- الآن- يجددون فيما يكتبون ويفصلون فيما يؤلفون، ويقربون مايدعون إليه إلى أذهان الناس بصورة ميسورة وعبارة مألوفة، فما أحرانا نحن المسلمين- الذين نملك أعظم التراث وأخصبه فى تاريخ الأديان، أن ننصرف إلى هذا التراث نزيل من فوقه ما تراكم عليه من غبار ونبعثه من مرقد طال فيه المكث والانتظار.

ذلك التراث الإسلامى الذى كان شمسا فى فلك الوجود أضاءت كل سماء وهدت كل حائر، وأنارت لكل ذى عينين، غير أن الوجود اليوم غيره بالأمس ومبصر الأمس ربما لو انبعثت فى عصرنا هذا لأعشت المدنيّة عينيه، وحائر ذلك الزمان قليل الحول والحيلة شارد الفكر فى هذا الزمان.

فإذا انصرف الناس عن ذلك التراث الإسلامى لأنه قد نشأ لهم فى عصر

الفضاء مزاج لايسيغه وعقول لاتصبر على وعيه وإدراكه ونظر مأخوذ ببهارج الحضارة الراهنة كان واجب العلماء أن يردوهم إلى هذا التراث العظيم.

ولقد تعلم أن بعض أصحاب العقائد والأفكار ينفقون الجهود الطائلة والأموال الوفيرة- وهم على حق فيما يفعلون- فى سبيل نشر أفكارهم وعقائدهم، أفلا ننفق- نحن المسلمين- ساعات مع هذا التراث الذى يعد رصيدنا وزادنا فى الطريق إلى التعرف الدقيق على علوم الإسلام ومصطلحات كتب الحديث.

إن مصطلح الحديث علم جليل القدر عده العلماء من أشرف علوم الإسلام وأرفعها، وكيف لايكون كذلك وهو مفتاح سنة رسول الله ﷺ؟ تلك السنة التى هى المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى بعد القرآن الكريم، تلك السنة التى قال عنها صاحبها صلوات الله عليه: «ما تركت من خير إلا وأمرتكم به وما تركت من شر إلا ونهيتكم عنه».

ومن هنا تنبع الحاجة الماسة إلى هذا العلم الجليل بالنسبة لكل مسلم يحب أن يتفقه فى دينه ويخرج بنفسه من دائرة الملمين بالدين فحسب والمكتفين بهذا الإلمام بحجة شواغل الحياة فى عصر الآلة والذرة والفضاء.

الباب الأول

مدخل يتناول :

١ – بعض المصطلحات الفنية

٢ – علم الحـــديث روايــــة

٣– أكثر الصحابة حديثا وفتيا

٤ – أكثر التابعين حديثا وفتيا

١ - تعريف ببعض المصطلحات الفنية

مصطلح كل فن مفتاحه ومدخله...

ولايستطيع القارئ لأى علم من العلوم أن يسير فيه على هدى ويسلك إليه أقوم السبل إلا إذا كان بيده المصباح الذى يكشف له جوانب هذا الطريق، والمفتاح الذى تنفتح له به مغاليق وتنحل أمامه رموز وألغاز..

ولعل مصطلحات هذا الفن الذى نحن بصدد الحديث عنه من أغرب المصطلحات وأخفاها على عامة المسلمين وربما على بعض خاصتهم.. وربما كان ذلك راجعا لغرابة هذا العلم فى حد ذاته وإلى القدرة على قراءة سنة رسول الله دون التعمق فيه، بل ربما كان ذلك راجعا إلى طبيعة موضوعات هذا العلم ودقتها وكثرة ما تشتمل عليه من تفصيلات وتعريفات.

ولذلك أوجبت على نفسي- سلفا- أن أجنب القارئ عناء قراءة كلمة أو كلمات فى البحث لايفهم معناها فقدمت تعريفا لأشهر مصطلحات هذا العلم حتى يتمكن القارئ من فهم مدلول الكلمات الاصطلاحية التى ترد فى أثناء البحث.

ومن هذه المصطلحات: بل من أهمها ثلاثة هى:

المسند، والمحدث ، والحافظ، إذ ترد هذه الكلمات كثيرا فى كتب السنة فيلقب بها من يعانى الآثار، فيظن من لا وقوف له على مصطلح العلماء أنها ألفاظ مترادفة أو يظن أن التلقيبَ بها مطلق.. والأمر ليس كذلك.. وإنما لكلٍ منها مفهوم خاص على النحو التالى:

١ - **المسند**: بكسر النون هو: من يروى الحديث بإسناده سواء أكان عنده علم به أَو ليس له إلا مجرد روايته.

٢ - **المحدِّث**: بكسر الدال المشددة هو أرفع من المسند بحيث يكون المحدِّث قد عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال وأكثر من حفظ المتون وسماع الكتب السنية والمسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية.

٣ - **الحافظ**: وهو مرادف المحدِّث عند السلف

وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس: المحدث فى عصرنا من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع بين رواته واطلع على كثير من الرواة والروايات فى عصره، وتميز فى ذلك حتى عرف فيه حظه واشتهر فيه ضبطه... فإن توسع فى ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة، بحيث يكون من يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله له.. فهذا هو الحافظ.

وقيل: الحافظ هو من حفظ مائة ألف حديث.

وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم: كنا لانعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث فى الإملاء، فإن ذلك بحسب أزمنتهم.

ومن هذه المصطلحات:

٤ - **الحجة**: وهو على المشهور بين القوم من حفظ مائتى ألف حديث كحجة الإسلام الغزالى أبى حامد.

٥ - **الحاكم**: هو من أحاط بالسنة قوليها وفعليها وتقريريها كالحاكم أبى عبد الله النيسابورى.

٦ – **المخرج**: بالتخفيف أو التشديد اسم فاعل: هو ذاكر الرواية كالبخارى وغيره من المخرجين.

٧ – **المخرج**: بفتح الميم والراء هو محل خروج الحديث وهو رجاله الرواة له لأنه خرج منهم، فهم يقولون بناء على ذلك عرف مخرج الحديث أو لم يعرف مخرجه، يعنى عرف رواته أو لم يعرفوا..

٨ – **الحديث**: هو ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

٩ – **الخبر**: يرى فقهاء خراسان أن الخبر هو الحديث المرفوع إلى النبى ﷺ

١٠– **الأثر**: يرى فقهاء خراسان أنه الحديث الموقوف أى الذى لم تتصل نسبته إلى الرسول ﷺ بل وقف عند الصحابى.

ومن العلماء من يرون الحديث والخبر والأثر مترادفات.

١١– **الناسخ**: هو مادل على رفع تعلق حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه وتسميته ناسخا مجاز لأن الناسخ هو الله سبحانه.

١٢– **المنسوخ**: هو ذلك الحكم المرفوع بمتأخر عنه.

وذلك أن ابن حجر عرف النسخ فى شرح النخبة[١] بأنه.

رفع تعلق حكم شرعى بدليل متأخر عنه.

ويعرف النسخ بأمور:

أحـــــدها: ما ورد فى النص كحديث بريدة فى صحيح مسلم

«كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكرة الآخرة»

(١) ابن حجر العسقلانى: شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر.

ثانيـها: مايجزم الصحابى بأنه متأخر كقول جابر (رضى الله عنه) «وكان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسته النار» أخرجه أصحاب السنن.

ثالثها: مايعرف بالتاريخ وهو كثير.

وليس من هذه الأمور التى يعرف بها الناسخ من المنسوخ ما يرويه الصحابى المتأخر الإسلام معارضا لمتقدم عنه، لاحتمال أن يكون سمعه من صحابى آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله.. لكن... إن وقع التصريح بسماعه له من النبى ﷺ فيتجه أن يكون ناسخا بشرط أن يكون لم يتحمل عن النبى ﷺ شيئا قبل إسلامه.

ومن هذه المصطلحات قولهم:

١٣- **الأصول الخمسة يعنون بها**: صحيح البخارى وصحيح مسلم وصحيح الترمذى وسنن أبى داود وسنن النسائى.. قال ذلك النووى (رحمه الله تعالى) حين أراد أن يبين أن هذه الأصول لم يفتها شئ من الصحيح إلا اليسير.

١٤- **الكتب الستة**: هى الأصول الخمسة يضاف إليها سنن ابن ماجة.

وبعد أن تعرفنا على هذه المصطلحات تعرفا مبدئيا يكفى لإعطائنا فرصة لفهم هذه المصطلحات إن عرضت لنا فى أثناء البحث.. فإن ذلك مؤقت إلى حين الحديث بتوسع عن كل هذه المصطلحات وغيرها وإن ذلك لكثير..

غير أنى لا أجد بدا من أن أتحدث فى كلمات عن الحديث القدسى

إكمالا للصورة المنشودة التى أطمع فيها وهى معرفة أنواع الكلام المنسوب إلى الله سبحانه وتعالى فأقول:

الحديث القدسى: هو ما نقل إلينا آحاداً عنه ﷺ مع إسناده له عن ربه، فهو من كلام الله تعالى فيضاف إليه وهو الأغلب ونسبته إليه نسبة إنشاء لأنه المتكلم به أولا، وقد يضاف إلى رسول الله ﷺ لأنه متحدث به.

وجاء فى كليات أبى البقاء فى الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسى أن القرآن الكريم ماكان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلى، وأما الحديث القدسى فهو ماكان لفظه من عند الرسول ﷺ ومعناه من عند الله تعالى بالإلهام أو بالمقام.

وقد قسم العلماء الكلام المضاف إلى الله تعالى ثلاثة أقسام:

١ - القرآن الكريم: وهو متميز بإعجازه وبحرمة مسه للمحدث وتلاوته لنحو الجنب عن رأى جمهور الفقهاء، وتعيينه فى الصلاة، وتسمية الجملة منه آية وسورة، والتعبد بتلاوته إلى آخر ما جاء فى تحديد القرآن بخلاف غيره.

٢ - كتب الأنبياء قبل تغييرها وتبديلها

٣ - بقية الأحاديث القدسية

٢- علم الحديث رواية

على الرغم من أن موضوعنا هو علم الحديث دراية إلا أنّا بحاجة إلى كلمة وجيزة كاشفة نضيفها إلى هذا المدخل تكشف لنا عن علم الحديث رواية حتى نتمكن من استيعاب موضوع الحديث الشريف رواية ودراية فربما كان ذلك من متطلبات البحث طمعا فى إكمال الصورة المعبرة بدقة عن سنة رسول الله ﷺ ثانى مصادر التشريع الإسلامى.

بعد تصفح الكثير من آراء العلماء فى تعريف علم الحديث رواية بمكن أن نصل إلى أنَّ أنصف هذه التعاريف وأدقها أن يقال.

علم الحديث رواية هو: علم يشتمل على نقل أقوال النبى ﷺ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

تدوين الحديث:

قال الحافظ ابن حجر فى مقدمة فتح البارى: اعلم - علمنى الله وإياك - أن آثار النبى ﷺ لم تكن فى عصر أصحابه وكبار تابعيهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة لأمرين.

الأول أنهم كانوا فى ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت فى صحيح مسلم، خشية أن يختلط ذلك بالقرآن العظيم.

الثانى: سعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لايعرفون الكتابة.

ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء فى الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار.

فأول من جمع ذلك: الربيع بن صبيح.

وسعيد بن أبى عروبة.

وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حده

إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام، على النحو التالى:

١ - الإمام مالك رضى الله عنه ، صنف الموطأ وتوخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين رضى الله عنهم ومن بعدهم.

٢ - وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المتوفى ١٥٠ هـ بمكة.

٣ - وصنف أبو عبد الرحمن بن الأوزاعى بالشام المتوفى ١٥٦ هـ.

٤ - وصنف أبو سفيان بن سعيد الثورى بالكوفة. المتوفى ١٦١ هـ.

٥ - وصنف أبو سلمة حماد بن دينار بالبصرة المتوفى ١٧٦ هـ.

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم فى النسج على منوالهم إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبى ﷺ خاصة، وكان ذلك على رأس المائتين، وكان على النحو التالى:

١ - صنف أبو عبيد الله بن موسى العبسى الكوفى، صنف مسندا.

٢ - وصنف مسدد بن مسرهد البصرى، مسندا.

٣ - وصنف أسد بن موسى الأموى، مسندا.

٤ - وصنف نعيم بن حماد الخزاعى نزيل مصر، مسندا.

ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد مثل:

الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، والإمام إسحق بن راهويه وعثمان ابن شيبة رحمه الله تعالى، وغيرهم من النبلاء.

ومن العلماء من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً مثل: أبى بكر بن أبى شيبه..

وظلت الحال هكذا فترة ليست بالطويلة فى تاريخ الزمن لكنها ربما تكون طويلة فى أذهان من فكروا فى العلم وشغلوا به..إلى أن رأى الإمام البخارى هذه التصانيف ورواها، فوجدها جامعة للصحيح وللحسن، ووجد الكثير يشمله التضعيف، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح. وقد قوى همته لذلك ما سمعه من أستاذه الإمام إسحق بن راهويه، حيث قال لمن عنده والبخارى فيهم: لو جمعتم كتاباً مختصرا لصحيح سنة رسول الله ﷺ، قال البخارى: فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح.

قال السيوطى: وهؤلاء المذكورون فى أول من جمع السنة؛ كلهم فى أثناء المائة الثانية. وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة فى خلافة عمر ابن عبد العزيز.

وأفاد الحافظ ابن حجر فى مقدمة فتح البارى أيضا: أن أول من دون الحديث ابن شهاب بأمر عمر بن عبد العزيز، كما رواه أبو نعيم عن طريق محمد بن الحسن عن مالك قال: أول من دون العلم ابن شهاب يعنى الزهرى.

وأخرج الهروى فى ذم الكلام عن طريق يحيى بن سعيد عن عبد الله بن دينار قال: لم يكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الأحاديث. إنما كانوا يؤدونها لفظا ويأخذونها حفظا إلا كتاب «الصدقات» والشئ اليسير الذى يقف عليه

الباحث بعد الاستقصاء حتى خيف عليه الدروس، وأسرع في العلماء الموت، أمر عمر بن عبد العزيز أبا بكر الحزمي فيما كتب إليه: أن انظر ماكان من سنة أو حديث فاكتبه.

وقال الإمام مالك في الموطأ.. رواية محمد بن الحسن.. وأخبرنا يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن عمر بن حزم أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة أو نحو هذا فاكتبه لي فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، علقه البخاري في صحيحه، وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان بلفظ كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه..

وروى عبد الرازق عن ابن وهب سمعت مالكا يقول: كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنة والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى، وأن يعملوا بما عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع السنة ويكتب بها إليه، فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه..

على أننا نستطيع مطمئنين أن نعتبر القرن الثالث الهجري أخصب فترة مر بها تدوين الحديث، حيث اتجه العلماء في تأليف الأحاديث وجهة منهجية وإن تعددوا في ذلك طرائق مختلفة على النحو التالي:

١ - منهم من ألّف على المسانيد وذلك بجمع الأحاديث التي رواها كل صحابي على حدة من غير ترتيب للموضوعات، فهو يجمع أحاديث في الصلاة إلى جانب أحاديث في الزكاة والحج والبيع والنكاح والسِّيَر مادامت مروية عن صحابي واحد.

ثم رتب أصحاب المسانيد صحابة رسول الله ﷺ بطرق عدة:

بعضهم رتبهم على أساس سبقهم في الإسلام...

فقدم العشرة المبشرين بالجنة، ثم ذكر بعدهم أهل بدر، ثم أهل الحديبية ثم ذكر من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح، ثم من أسلم يوم الفتح ثم أصغر الصحابة سنا ثم النساء اللاتى روين أحاديث الرسول ﷺ.

وعلى هذا النمط وذلك الترتيب نجد الموسوعة الحديثية «مسند أحمد» للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى..

وبعض العلماء رتب الصحابة على حروف المعجم.. ألف .. باء.. إلخ وعلى هذا النمط «المعجم الكبير» للإمام أبى القاسم الطبرانى.

وممن ألفوا على نظام المسانيد أيضاً:

إسحق بن راهوية المتوفى ٢٣٨ هـ وعثمان بن أبى شيبة المتوفى ٢٣٩هـ ويعقوب بن أبى شيبة المتوفى ٢٦٣ هـ وغيرهم.

٢ – ومن العلماء من ألفوا كتبهم على ترتيب أبواب الفقه، حيث يبدأون بالطهارة ثم الصلاة ثم الزكاة ثم الصوم ثم الحج.. وهكذا كما نجد فى كتب الفقه الإسلامى.

وعلى هذه الطريقة نجد العلماء صنفين:

منهم من التزم هذا الترتيب الفقهى وتقيد معه بذكر الأحاديث الصحيحة وحدها مثل البخارى ومسلم.

ومنهم من لم يتقيد بذلك فجمع مع هذا الترتيب الفقهى كل الأحاديث الصحاح أو الحسان أو الضعاف مع هذا التنبيه على درجة الحديث ومن هؤلاء أصحاب السنن: أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة.

ولذلك يعد القرن الثالث الهجرى بحق عصرا ذهبيا فى تدوين الأحاديث النبوية الشريفة.

٣- أكثر الصحابة حديثا وفتيا

جاء في التقريب وشرحه للإمام النووي:

أكثر الصحابة حديثا أبو هريرة رضي الله عنه، روى خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثا.

وروي عنه أكثر من ثمانمائة رجل.

وهو أحفظ الصحابة رضي الله عنهم، أسند البيهقي عن الشافعي أنه قال:

«وأبو هريرة أحفظ من روي الحديث في دهره»

وروي ابن سعد أن ابن عمر كان يترحم عليه في جنازته ويقول:

«كان يحفظ علي المسلمين حديث النبي صلي الله عليه وسلم».

ثم يأتي بعد أبي هريرة:

عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. روي ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثا.

ثم يليه:

أنس بن مالك رضي الله عنه. روي ألفاً ومائتين وستة وثمانين حديثا.

ثم يليه:

عبد الله بن عباس رضي الله عنهما روي ألفين وستمائة وستين حديثا

ثم يليه:

جابر بن عبد الله رضي الله عنه. روي ألفا وخمسمائة وأربعين حديثا

ثم يليه:

أبو سعيد الخدري سعد بن مالك رضي الله عنه. روي ألفا ومائة وسبعين حديثا

ثم تأتي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.. وقد روت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث.. وإنما ذكرها أخيرا لأنه قدم الرجال علي النساء.

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يعنون عناية شديدة بالأحاديث النبوية وحفظها بلفظها ومعناها، وكان ذلك بهم أخلق لأنهم أكثر التصاقا برسول الله صلي الله عليه وسلم. فكانوا يسألونه عما يشكل عليهم فهمه أو يغيب عنهم مقصده ومراده.

ولعل أوضح مظهر لعناية الصحابة بالأحاديث واهتمامهم بتحصيلها ما رواه البخارى في صحيحه عن عمر قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية ابن زيد- وهي من عوالي المدينة- وكنا نتناوب النزول علي رسول الله صلي الله عليه وسلم ينزل يوما وأنزل يوما، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك.. [1] وللحديث بقية لم أجد داعيا لها الآن.

وهذا أبو هريرة رضى الله عنه يشهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحرص على الحديث... فقد روى البخارى بسنده عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة أنه قال: قيل يارسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد ظننت يا أبا هريرة أن لايسألنى عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه أو نفسه[2].

وفيما يرويه البخارى أيضا عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبى هريرة قال: إن

(١) البخارى: صحيح البخارى: ٢٢/١ ط الحلبى.
(٢) السابق: ٢٣/١.

الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان فى كتاب الله ما حدثت ثم قال: إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى إلي قوله الرحيم... إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشبع بطنه ويحضر مالا يحضرون ويحفظ مالا يحفظون(١).

وعن أبى هريرة أيضا قال: قلت يا رسول الله إني أسمع منك حديثا كثيرا أنساه قال: ابسط رداءك فبسطته قال: فغرف بيديه ثم قال: ضمه فضممته فما نسيت شيئا بعده...(٢).

ولم يكن أبو هريرة في هذا وحده وإنما شاركه الكثير من الصحابة فى الاهتمام بالحديث والرحلة من أجله والسفر فى سبيله.

فقد جاء فى صحيح البخارى أن جابر بن عبدالله الأنصارى الصحابى رحل مسيرة شهر إلى عبدالله بن أنيس وهو بالشام من أجل أن يسأله عن حديث.

وأن جابرا هذا قد رحل مرة أخرى إلى مسلمة بن مخلد فى سبيل حديث آخر، وقد كان مسلمة أميرا على مصر.

وجاء فى سنن أبى داود من طريق عبدالله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر أيضا فى حديث نبوى أيضا.

وغير هؤلاء الصحابة كثيرون تعبوا فى سبيل الحديث وبذلوا فيه مجهودات كثيرة.. وقد تثبتوا من كل ما يقولون فقد كان على بن أبى طالب رضى الله عنه إذا حدثه غيره استحلفه فإذا حلف صدقه، وكان يقول: «**حدّثوا الناس بما**

(١) البخارى: صحيحه: باب حفظ العلم.
(٢) البخارى: صحيحه: باب المناقب.

يعرفون ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يُكذّب الله ورسوله».

وقد كان عبدالله بن مسعود رضى الله عنه يقول: كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع ويقول «**ما أنت تحدث قوماً حديثا لاتبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم**».

وكانت عائشة رضى الله عنها تراجع الرسول حتى تعرف،روى البخارى عن سعيد بن أبى مريم عن نافع عن ابن أبى مليكة أن عائشة زوج النبىﷺكانت لاتسمع شيئا لاتعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه»[1].

وبعد فإذا كنت ذكرت من صحابة رسول الله هذا العدد القليل فليس معنى ذلك أن أغلبهم لايهتم بهذا، بل الواقع أن غالبيتهم العظمى كانوا يروون الأحاديث ويهتمون بالتدقيق فيها والتثبت منها.. غير أنى وضعت لهذا الكلام عنوانا أردت التزامه وهو أكثر الصحابة حديثا وفتيا.. ففى جانب أكثرهم حديثا ذكرت ممن يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء.

أما أكثرهم فتوى فقد قال ابن حزم:

«أكثرهم فتوى مطلقا عمر، وعلى، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة، قال: ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم مجلد ضخم».

ثم قال ابن حزم:

ويليهم عشرون هم:

أبو بكر، وعثمان، وأبو موسى، ومعاذ، وسعد بن أبى وقاص، وأبو هريرة،

(١) البخارى: صحيح البخارى: ١/٢٤.

وأنس بن مالك، وابن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وسلمان، وجابر أبو سعيد، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وعمران بن حصين، وعبادة ابن الصامت، ومعاوية، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمر، وأم سلمة.

قال: ويمكن أن يجمع من فتيا كل منهم مجلد صغير.

قال: وفى الصحابة نحو مائة وعشرين نفسا يقلون فى الفتيا جدا لايروى عن الواحد منهم إلا المسألة أو المسألتان أو الثلاث.. كأبيّ بن كعب، وأبى الدرداء، وأبى طلحة، والمقداد... ثم سرد الباقين.

٤ - أكثر التابعين حديثا وفتيا

قال الخطيب البغدادى: التابعى من صحب الصحابى...

وقد قسم الحاكم طبقات التابعين إلى خمس عشرة طبقة: فذكر أن أعلاهم من روى عن العشرة وذكر منهم:

سعيد بن المسيب، وقيس بن أبى حازم، وقيس بن عباد، وأبا عثمان الهندى، وأبا وائل، وأبا رجاء العطاردى، وأبا ساسان حُضَيْن بن المنذر وغيرهم.. ولكن عده لهؤلاء فيمن رووا عن العشرة فيه نظر أو دخل.

وأكثر هؤلاء التابعين حديثا وفتيا كما اتفق عليه جمهور علماء المصطلح هم الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهم:

١ - سعيد بن المسيب.

٢ - القاسم بن محمد بن أبى بكر.

٣ - عروة بن الزبير.

٤ - خارجة بن زيد بن ثابت.

٥ - أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

٦ - عبيد الله بن عتبة بن مسعود.

٧ - سليمان بن يسار الهلالى.

وهكذا عدهم أكثر علماء الحجاز.

وجعل ابن المبارك سالم بن عبدالله بن عمر بدل أبى سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف.

وجعل أبو الزناد بدلهما أبا بكر بن عبد الرحمن.

وعدهم ابن المدينى اثنى عشر.. وزاد إسماعيل أخا خارجة، وسالما، وحمزة، وزيدا، أو أبا عبدالله وبلال ابنى عبدالله بن عمر، وابا عثمان وقبيصة بن ذؤيب.

وعن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه:

«أفضل التابعين ابن المسيب قيل له: فعلقمة والأسود؟ قال: هو وهما»

وعنه أيضا: «لا أعلم فيهم مثل أبى عثمان الهندى وقيس ابن أبى حازم وعلقمة ومسروق».

وعنه أيضا: «ليس أحد أكثر فتوى فى التابعين من الحسن وعطاء، وكان عطاء مفتى مكة وعالمها، وهكذا كان الحسن البصرى فى البصرة.

وقد كان التابعون رضوان الله عليهم على درجة عالية من العناية بالأحاديث والتدقيق فى حفظها والتثبت منها كما كان على ذلك الصحابة رضوان الله عليهم..

وقد وردت عن كبار التابعين وعظمائهم كلمات دالة على هذه الدقة التى أخـــذوا بها أنفسهم فى رواياتهـــم لأحاديث الرسول ﷺ.. فهذا ابن سيرين يقول: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم» ذكر ذلك مسلم فى صحيحه.

ويقول سفيان الثورى: «الإسناد سلام المؤمن».

ويقول عبدالله بن المبارك: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من يشاء ما يشاء».

وإذا كانت الدقة والتثبت من خلق الصحابة والتابعين فإنهما خلق الإسلام

الذى دعا إليه وحبب فيه ففى القرآن الكريم جاء قوله تعالى: ﴿**يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين**﴾[1] ولايخفى أن بعض قراء القرآن الكريم كحمزة والكسائى قرأوا هذه الآية: فتثبتوا.. والمعنى واحد.

وفى القرآن الكريم أيضا: ﴿**ولاتقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا**﴾[2]

فهى دعوة لكل إنسان أن يتحرى الدقة فيما يسمع وفيما يرى وفيما يحس وفيما يقول ويفعل لأنه مسئول عن كل ذلك.

وفيما رواه البخارى ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث قول النبى ﷺ : «**إن كذبا على ليس ككذب على أحد فمن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**»

ورى عنه ﷺ أيضا: «**من حدث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين**» رواه مسلم فى صحيحه

وفى صحيح مسلم أيضا روى قول الرسول ﷺ: «**كفى بالمرء كذبا أن يحدث كل ما سمع**».

---

(١) سورة الحجرات: ٦.

(٢) سورة الإسراء: ٣٦.

علم الحديث دراية

أو

مصطلح الحديث

علم الحديث دراية.. أو مصطلح الحديث

بعد تلك الجولة في علم الحديث رواية والتى أعتقد أنها جلت الكثير من الغموض عما يحيط بمجهودات أسلافنا الصالحين فى مجال الحفاظ على سنة رسول الله ﷺ.

بعد ذلك يمكن أن أقدم تعريفا لعلم الحديث دراية أى لمصطلح الحديث استقيته من كثير من المراجع المتخصصة فى هذا الموضوع ذلك التعريف هو: علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها.

وأعتقد أن هذا التعريف غنى بنفسه عن الشرح والإيضاح لأنه يشتمل أشياء ثلاثة:

١ - حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها.

٢ - حال الرواة وشروطهم وما يوصفون به من جرح أو تعديل.

٣ - أصناف المرويات وما يتعلق بها.

ولهذا فسوف أجعل الكتاب ثلاثة أبواب يشتمل كل منها على واحدة مما ذكرت... وبالله التوفيق.

وسوف أمهد لذلك بحديث مستقل عن فائدة مصطلح الحديث وحكمه من جهة العمل به وتلقيه، ومنزلته وموضوعه، وذكر أول من صنف فيه، سائلا الله سبحانه أن يلهمنى السداد ويهدينى فيما قصدت إلى سواء السبيل.

التمهيـــــد

أولا:

فائدة علم الحديث دراية كما يوضحها الإمام النووى تحت عنوان: «المقصود من علم الحديث رواية ودراية» حيث يقول في شرح خطبة صحيح مسلم مانصه:

«اعلم أن المراد من علم الحديث تحقيق معانى المتون، وتحقيق علم الإسناد، والعلل والعلة عبادة عن معنى فى الحديث خفى يقتضى ضعف الحديث.. مع أن ظاهره السلامة منها، وتكون العلة تارة فى المتن وتارة فى الإسناد.

وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الكتابة، بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن خفى معانى المتون والأسانيد، والفكر فى ذلك ودوام الاعتناء به، ومراجعة أهل المعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقييد ما حصل من نفائسه وغيرها، فيحفظها الطالب بقلبه ويقيدها بالكتابة ثم يديم مطالعة ما كتبه ويتحرى التحقيق فيما يكتبه ويتثبت فيه، فإنه فيما بعد ذلك يصير معتمدا عليه، ويذاكر بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن، سواء كان مثله فى المرتبة أو فوقه أو تحته، فإن بالمذاكرة يتثبت المحفوظ ويتحرر ويتأكد ويتقرر، ويزداد بحسب كثرة المذاكرة، ومذاكرة حاذق فى الفن ساعة أنفع من المطالعة والحفظ ساعات بل أياما، وليكن فى مذاكرته متحريا الإنصاف، قاصدا الاستفادة والإفادة غير مترفع على صاحب بقلبه ولابكلامه ولابغير ذلك من حاله، مخاطبا له بالعبارة الجميلة اللينة، فبهذا ينمو علمه وتزكو محفوظاته والله أعلم».

وبعد ذلك يمكن أن نقول: إن فائدة مصطلح الحديث هى: معرفة ما يقبل وما يرد من الأحاديث النبوية.

وإذا أردنا أن نفرد تعريفا لعلم الحديث دراية قلنا فى مزيد من الاختصار والتركيز إنه «علم يعرف به حال المروى من حيث القبول والرد»

ثانيا: حكمه وفضله

أما حكمه من جهة العمل به وتلقيه، فهو كسائر العلوم الشرعية أي فرض كفاية[١].

وأما فضله ومنزلته فإنه من أشرف العلوم الشرعية، ويكفى للتعرف على فضله أن علم الحديث هو العلم بأقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته وهيئته وشكله، بينما علم مصطلح الحديث هو علم يتوصل به إلى معرفة صحاح الأحاديث وحسانها متنا وإسنادا وتمييزها عن خلافها.

فعلم الحديث مثلا كعلم الفقه وعلم مصطلح الحديث كعلم أصول الفقه.

ثالثا: موضوعه

وهو الرواية والرواة والمرويات.

وسوف نزيد هذا الموضوع شرحا وتفصيلا فى أبواب الكتاب الآتية.

رابعا: أول من صنف فيه

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلانى[٢].

أول من صنف فى ذلك القاضى أبو محمد الرامهرمزى المتوفى فى ٣٦٠هـ فى كتابه: «المحدث الفاضل»، لكنه لم يستوعب.

والحاكم أبو عبدالله النيسابورى المتوفى ٤٠٥هـ لكنه لم يهذب ولم يرتب.

---

(١) فرض الكفاية هو الذي: إذا قام به البعض سقط عن الباقين.
(٢) ابن حجر: شرح نخبة الفكر فى مصلح أهل الأثر: ٢.

وتلاه أبو نعيم الأصبهانى المتوفى ٤٣٠هـ فعمل على كتابه مستخرجا، وأبقى أشياءه للمتعقب، ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادى المتوفى ٤٦٣هـ فصنف فى قوانين الرواية كتابا سماه: «الكفاية» وفى آدابها كتابا سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع» وقل فن من فنون الحديث إلا وصنف فيه كتابا مفردا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة المتوفى ٦١٩هـ «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه».

ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب، فجمع القاضى عياض المتوفى ٥٤٤ هـ كتابا سماه «الإلماع».

وأبو حفص الميانجى جزءا سماه «مالا يسع المحدث جهله».

والحافظ أبو بكر أحمد القسطلانى فى كتابه «المنهج المبهج عند الاستماع لمن رغب فى علوم الحديث علي الاطلاع».

وأمثال ذلك من التصانيف.. إلى أن جاء الحافظ الإمام تقى الدين أبو عمرو بن عثمان بن الصلاح الشهرزورى المتوفى ٦٤٣ هـ نزيل دمشق فجمع لما ولى التدريس للحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذب فنونه وأملاه شيئاً بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع فى كتابه ما تفرق فى غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلايحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقصر ومقتصر، ومعارض له ومنتصر[1].

وكتاب ابن الصلاح يسمى «علوم الحديث» ويشتهر «بمقدمة ابن الصلاح».

---

(١) ابن حجر: شرح نخبة الفكر: ٢.

ثم جاء الإمام الحافظ ابن كثير المتوفى ٧٢٩ هـ فاختصرها فى رسالة سماها: «الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث».

وممن نظموا مقدمة ابن الصلاح: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى المتوفى ٨٠٦هـ نظمها فى كتابه «ألفية الحديث».

وممن شرحها السخاوى.

وممن اختصرها الإمام النووى فى كتاب سماه «تدريب الراوى».

وبعد هذه المؤلفات يجىء هذا المؤلف الذى بين يديك والذى استفدت فيه من أغلب هذه الكتب التى ذكرت، ولكني سأتبع منهجا فى عرض هذا العلم لم أسبق إليه فيما قرأت من كتب..

وذلك حيث أقيمه على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها.

الباب الثانى: حال الرواة وشروطهم وما يوصفون به من جرح أو تعديل.

الباب الثالث: أصناف المرويات وما يتعلق بها وهو أوسع الأبواب وأوفاها حظا من العناية والاستيعاب بإذن الله تعالى.

وذلك أن البابين الأولين يعدان فرشا وتمهيدا للباب الثالث الذى هو صميم البحث ولبه وفؤاده.

وعلى الله أتوكل وبه أستعين.

الباب الأول

الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها

ويتناول الفصول الآتية:

الفصل الأول

الإســـــناد

معنى الإسناد:

قال العلماء: الإسناد هو: رفع الحديث إلى قائله.. أي رفعه إلى رسول الله ﷺ.

وقال البدر بن جماعة: المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد، وقال شمس الدين محمد الحنفي التبريزي: الإسناد هو: أخبار عن أو حكاية عن طرق المتن[١].

وقال الحافظ ابن كثير: الإسناد من خصائص هذه الأمة، وذلك أنه ليس أمة من الأمم يمكنها أن تسند عن نبيها إسنادا متصلا غير هذه الأمة[٢].

وقال ابن حزم: الإسناد هو نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال.

ثم يقول ابن حزم بعد ذلك: إن هذا النقل من الثقة عن الثقة خص الله به المسلمين دون سائر الملل كلها، وأبقاه عندهم غضا جديدا على قديم الدهور، منذ أربعمائة وخمسين عاما – (زمن ابن حزم).

ثم يقول: وأما مع الإرسال (أي سقوط اسم الصحابي من الحديث والاكتفاء بالتابعي).. يقول وأما الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود ولكن لايقربون من موسى عليه السلام قربنا من محمد ﷺ أكثر من ثلاثين عصرا.. وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه.

---

(١) شمس الدين التبريزي: شرح الديباج: ٨.
(٢) ابن كثير: الباعث الحثيث: ١٧٨.

وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط. ولايمكن للنصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص.

وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير فى نقل اليهود والنصارى.

وقال أبو على الجياني: وخص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها:

الإسناد، والأنساب، والإعراب.

ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر الوراق فى قوله تعالى:

«أو أثارة من علم » قال: إسناد الحديث.

وقال ابن المبارك: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من يشاء ما يشاء أخرجه مسلم.

وقال النووى: الإسناد سلاح المؤمن وقال عنه: إنه خصيصة لهذه الأمة وسنة بالغة مؤكدة وطلب العلو فيه سنة ولهذا استحبت الرحلة.

وقال سفيان بن عيينة: حدث الزهرى يوما بحديث فقلت: هاته بلا إسناد فقال الزهرى: أترقى السطح بلاسلم.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «طلب الإسناد العالى سنة عمن سلف».

ذلك هو الإسناد وهذا فضله وأهميته، ولعل مما يتمم الفائدة ويجعلنا أكثر وعيا وإدراكا لتلك المصطلحات أن نعرف ثلاثة ألفاظ تدور فى فلك كلمة الإسناد وربما كان بعضها مرادفا له، تلك الألفاظ هى:

السند، والمسند، والمتن.

فأما المسند: بفتح النون فله اعتبارات:

أحدها: الحديث إذا أسند.

ثانيها: الكتاب الذى جمع فيه ما أسنده الصحابة أى رووه.

ثالثها: أن يطلق ويراد به الإسناد فيكون مصدرا، كمسند الشهاب ومسند الفردوس أى أسانيد أحاديثها.

وأما المتن: فهو ألفاظ الحديث التى تقوم بها المعانى، قال الطيبى وقال ابن جماعة: هو غاية ما ينتهى إليه غاية السند من الكلام.

العلو فى الإسناد:

المقصود بالعلو فى الإسناد أن يكون قريبا من الرسول ﷺ... واستحب العلو فى الإسناد كبار العلماء من أمثال أحمد بن حنبل وغيره والعلو فى الإسناد خمسة أقسام[1].

الأول: - وهو أعظمها وأجلها - القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف خال من الضعف بخلاف ما إذا كان مع ضعف فلا التفات إليه، ولاسيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين، ممن ادعى سماعا من الصحابة.. قال الذهبى: «متى رأيت المحدث يفرح بعوالى هؤلاء فاعلم أنه عامى»[2].

الثانى: أن يكون الإسناد غالبا للقرب من إمام من أئمة الحديث كالأعمش وابن جريح، ومالك وشعبة وغيرهم مع صحة الإسناد.

---

(١) النووى: التقريب: ٣١ بتصرف.

(٢) السيوطى: التدريب ١٨٤.

الثالث: علو الاسناد بالنسبة إلى كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة كالكتب الستة والموطأ ونحو ذلك.

وصورته أن تأتى لحديث رواه البخارى مثلا، فترويه بإسنادك إلى شيخ البخارى أو شيخ شيخه وهكذا. ويكون رجال إسنادك فى الحديث أقل عددا مما لو رويته من طريق البخارى.

الرابع: العلو بتقدم وفاة الشيخ الذى تروى عنه عن وفاة شيخ آخر وإن تساويا فى عدد الإسناد قال النووى فى التقريب: فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقى عن الحاكم: أعلى مما أرويه عن ثلاثة عن أبى بكر بن خلف عن الحاكم، لتقدم وفاة البيهقى على ابن حلف.

الخامس: العلو بتقدم السماع، فمن سمع من الشيخ قديما كان أعلى ممن سمع منه أخيرا، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد أحدهما سمع منه منذ ستين سنة مثلا والآخر منذ أربعين فالأول أعلى من الثانى.. قال السيوطى فى التدريب «ويتأكد ذلك فى حق من اختلط شيخه أو خرف» يعنى أن سماع من سمع قديما أرجح وأصح من سماع الآخر.

النزول فى الإسناد:

وهو ضد العلو، وهو مفضول بالنسبة إلى العلو اللهم إلا أن يكون رجال الإسناد النازل أجل من رجال الإسناد العالى، وإن كان الجميع ثقات.

وربما كان الإسناد النازل أفضل من الإسناد العالى إذا كان فيه فائدة تميزه كأن يكون رجاله أوثق من رجال العالى أو أحفظ منه أو أفقه، أو يكون متصلا بالسماع بينما فى العالى إجازة أو تساهل من بعض رواته فى الحمل أو نحو ذلك[1].

---

(١) سوف نفصل طرق الحديث فى الفصل الثالث من هذا الباب بعون الله تعالى.

قال السيوطى فى التدريب: قال ابن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال.

وأحب أن أنهى الحديث عن الإسناد بسؤال ردده العلماء هو:

هل يجوز رواية الحديث من غير إسناد؟

اختلف العلماء فى ذلك على رأيين:

الأول: جرى عليه أكثر العلماء وهو: أنه لايصح لمسلم أن يقول قال النبى ﷺ حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أقل الوجوه.

الثانى: قال به بعض العلماء وهو: أن رواية الحديث من غير إسناد جائزة.

والرأى الأول أرجح وأقرب إلى الدقة وإلى الصواب.

الفصل الثانى

الروايــــــــة

نعنى بالرواية: نقل الحديث عن رسول الله ﷺ... وقد قال ابن الصلاح: شدد قوم فى الرواية.. فاشترط بعضهم أن تكون الرواية من حفظ الراوى أو تذكره، وحكاه عن مالك وأبى حنيفة وأبى بكر الصيدلانى المروزى الشافعى.

ومنهم من جعلها جائزة من كتاب الراوى إلا إذا خرج من يده، واكتفى آخرون وهم الجمهور، بثبوت سماع الراوى لذلك الذى يسمع عليه وإن كان بخط غيره، وإن غابت عنه النسخة، إذا كان الغالب على الظن سلامتها من التبديل والتغيير.

وهؤلاء الذين تشددوا وصفهم الإمام النووى فى التقريب بقوله: شدد قوم فى الرواية فأفرطوا.

والواقع أنه لا إفراط.. فما دام الأمر هو نقل أحاديث النبى للناس فالاحتياط واجب وصور الاحتياط التى أوجبها هؤلاء المتشددون هى: الحفظ والتذكر أو الكتاب الموجود لدى الراوى أو ثبوت السماع من الراوى لذلك الذى يسمع عليه.. بشرط الاطمئنان إلى سلامة النسخة، ولاتفقد طبقة سماعه.

وهؤلاء قد عدهم الحاكم فى طبقات المجروحين قال: وهذا كثير تعاطاه قوم من أكابر العلماء والصلحاء.

ويرى النووى: أن النسخة التى لم تقابل يجوز الرواية منها بشرط[1] فيحتمل

(١) سنفصل هذه الشروط عند الحديث عن كتابة الحديث فى الفصل الرابع من هذا الباب بمشيئة الله تعالى.

أن الحاكم عدهم من المجروحين إذا لم توجد شروط جواز الرواية[1].

والصواب – فى الرواية – ما عليه الجمهور وهو التوسط، فإذا توفرت شروط التحمل والمقابلة[2] جازت روايته حتى ولو غاب إذا كان الطالب يأمن سلامته من التغيير لاسيما إن كان ممن لايخفى عليه التعبير غالبا.. والله أعلم[3].

ونستطيع أن نقول إن العبرة فى الرواية بالثقة واطمئنان النفس إلى صحة ما يروى، فإذا توفر هذا جازت الرواية، وإن لم يتوفر فلا يجوز والمسألة بعد مسألة دين وأمانة، والتثبت واجب والتدقيق ضرورة وهذا هو الذى التزم به سادتنا الصالحون من العلماء.. وهذا هو الذى حفظ على الأمة الإسلامية مروياتها بصورة لم تصل إليها أمة أخرى من الأمم.

وفى الرواية مسائل كثيرة نذكر منها:

١ – المسألة الأولى: رواية لحديث بالمعنى

قال الحافظ ابن كثير: وأما رواية الحديث بالمعنى.. فإن كان الراوى غير عالم ولا عارف بما يحيل المعنى فلا خلاف أنه لايجوز له رواية الحديث بهذه الصفة.

وأما إن كان عالما بذلك بصيرا بالألفاظ ومدلولاتها وبالمترادف من الألفاظ ونحو ذلك.. فقد جوز له الرواية جمهور الناس سلفا وخلفا، وعليه العمل كما هو المشاهد فى الأحاديث الصحاح وغيرها، فإن الواقعة تكون واحدة وتجىء بألفاظ متعددة من وجوه مختلفة متباينة.

---

(١) النووى: التقريب: ٢٤.
(٢) سنفصل هذا فى الفصلين الثالث والرابع من هذا الباب بمشيئة الله تعالى.
(٣) النووى: التقريب: ٢٤.

ولما كان هذا قد يوقع فى تغيير بعض الأحاديث منع من الرواية بالمعنى طائفة آخرون من المحدثين والفقهاء والأصوليين، وشددوا فى ذلك آكد التشديد، وكان ينبغى أن يكون هذا هو الواقع، ولكن لم يتفق ذلك والله أعلم[1].

والمسألة بعد مسألة شائكة أحب أن أفصل فيها القول على النحو التالى:

اتفق العلماء وعلى رأسهم ابن الصلاح والنووى وغيرهما من الفضلاء: على أن الراوى إذا لم يكن عالما بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، ولاخبيرا بما يحيل معانيها، ولابصيرا بمقادير التفاوت بينها – لم يجز له رواية ما سمعه بالمعنى، بل يجب أن يحكى اللفظ الذى سمعه من غير تصرف فيه.

ثم اختلفوا فى جواز الرواية بالمعنى للعارف بذلك العالم به على النحو التالى:

طائفة كبيرة من العلماء بالحديث والفقه والأصول منعت الرواية بالمعنى حتى للعارف العالم.

وطائفة أخرى من العلماء قيدت المنع بأحاديث النبى ﷺ المرفوعة وأجازوه فيما سواها من الأحاديث، وهو قول مالك ورواه عنه البيهقى فى المدخل، وروى عنه أيضا أنه كان يتحفظ من الباء والياء والتاء فى حديث رسول الله ﷺ، وبه قال الخليل بن أحمد واستدل له بحديث: «رب مبلغ أوعى من سامع» فإذا رواه بالمعنى فقد أزاله عن موضعه ومعرفة ما فيه.

ومن العلماء من ذهب إلى جواز تغيير كلمة بمرادفها فقط.

وقال جماعة من العلماء إن رواية الحديث بالمعنى جائزة إن أوجب الخبر اعتقادا وممنوعة إن أوجب عملا.

---

(١) الحافظ ابن كثير: الباعث الحثيث: ١٥٧.

وجزم القاضى أبو بكر بن العربى بأنه إنما يجوز ذلك للصحابة دون غيرهم.. قال: «إن هذا الخلاف إنما يكون فى عصر الصحابة ومنهم، وأما من سواهم فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنى. وإن استوفى ذلك المعنى، فإنا لو جوزناه لكان لكل أحد، لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث، إذ كل أحد إلى زماننا هذا قد بدل ما نقل، وجعل الحرف بدل الحرف فيما رآه فيكون خروجا من الأخبار بالجملة، والصحابة بخلاف ذلك فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان: أحدهما: الفصاحة والبلاغة إذ جبلتهم عربية ولغتهم سليقة. الثانى: أنهم شاهدوا قول النبى ﷺ وفعله فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة، واستيفاء المقصد كله. وليس من أخبر كمن عاين ألا تراهم يقولون فى كل حديث: «أمر رسول الله ﷺ بكذا» و«ونهى رسول الله ﷺ عن كذا. ولايذكرون لفظه؟ وكان ذلك خبرا صحيحا، ونقلا لازما، وهذا لاينبغى أن يستريب فيه منصف لبيانه[1].

وقال ابن الصلاح:

«ومنعه بعضهم فى حديث رسول الله ﷺ، وأجازه فى غيره، والأصح جواز ذلك فى الجميع إذا كان عالما بما وصفناه، قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذى بلغه، لأن ذلك هو الذى تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا فى أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ. ثم إن هذا الخلاف لانراه جاريا ولا أجراه الناس – فيما نعلم – فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه».

فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم من ضبط الألفاظ

---

(١) ابن العربى: أحكام القرآن: ١/١٠.

والجمود عليها من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الكتب والأوراق، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ، فليس يملك تغيير تصنيف غيره»[1].

وقال القاضى عياض: ينبغى سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لايحسن ممن يظن أنه يحسن، كما وقع للرواة قديما وحديثا».

وفى عصرنا هذا نجد أن الخلاف حول رواية الحديث بالمعنى لا طائل تحته الآن لأن الرأى قد استقر بين العلماء على عدم جواز الرواية بالمعنى.

وإنما أوردت ذلك ليعلم القارئ الكريم كم دقق سادتنا العلماء فى الاحتياط والتثبت وهم يحملون إلينا سنة رسول الله ﷺ.. حتى كأن الصحابة الأجلاء أمثال ابن مسعود وأبى الدرداء وأنس رضى الله عنهم إذا رووا الحديث قالوا- تحرزا من تبديل لفظ أو تغييره-: «أو نحوهذا» أو «شبهه»، أو «قريبا منه» ... وهكذا كان التابعون وتابعوهم.

حتى بلغ من احتياطهم إلزام راوى الحديث أن يقول عقب كل حديث كلمة: «أو كما قال».. أو كلمة تؤدى هذا المعنى.

٢- المسألة الثانية: رواية بعض الحديث الواحد دون بعض.

أى هل يجوز اختصار الحديث فيحذف بعضه، إذا لم يكن المحذوف متعلقا بالمذكور؟

الإمام البخارى يصنع هذا كثيرا فى صحيحه، وعلى هذا المذهب جمهور الناس قديما وحديثا وعليه عمل الأئمة.

---

(١) ابن الصلاح: المقدمة: ١٨٩.

والمفهوم أن هذا جائز إذا كان الخبر واردا بروايات أخرى تاماً. وأما إذا لم يرد تاماً من طريق أخرى فلايجوز لأنه حينئذ يعد كتمانا لما وجب إبلاغه.

فإذا كان الراوى موضعا للتهمة فى روايته فينبغى له أن يحذر اختصار الحديث بعد أن يرويه تاماً، لئلا يتهم بأنه زاد فى الأول مالم يسمع، أو أخطأ بنسيان ما سمع، وكذلك إذا رواه مختصرا وخشى التهمة، فينبغى له أن لايرويه تاماً بعد ذلك.

قال النووى: وأما تقطيع المصنف الحديث فى الأبواب فهو إلى الجوار أقرب.. قال الشيخ ولايخلو من كراهة، وما أظنه يوافق عليه[1]

وقال ابن الحاجب فى مختصره:«حذف بعض الخبر جائز عند الأكثر إلا فى الغاية والاستثناء ونحوه. أما إذا حذف الزيادة لكونه شك فيها فهذا سائغ، كان مالك يفعل ذلك كثيرا، بل كان يقطع إسناد الحديث إذا شك فى وصله.

وقال مجاهد: انقص الحديث ولاتزد فيه.

٣- المسألة الثالثة:

إذا أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه ولا هى مقابلة به لكن سمعت على شيخه أو فيها سماع شيخه أو كتبت عن شيخه وسكنت نفسه إليها لم يجز الرواية منها عند عامة المحدثين. ورخص فيه أيوب السختيانى ومحمد بن بكر البرسانى.

قال الخطيب: والذى يوجبه النظر أنه متى عرف أن هذه الأحاديث هى التى سمعها من الشيخ جاز أن يرويها إذا سكنت نفسه إلى صحتها وسلامتها.. والله

(١) النووى: التقريب: ٢٦

أعلم. هذا إذا لم يكن له إجازة عامة من شيخه لمروياته، أو لهذا الكتاب فإن كانت، جاز له الرواية منها، وله أن يقول: حدثنا وأخبرنا، وإن كان فى النسخة سماع شيخ أو مسموعه على شيخ شيخه فيحتاج أن يكون له إجازة عامة من شيخه ولشيخه مثلها والله أعلم[1].

٤ – المسألة الرابعة:

إذا وجد فى كتابه خلاف حفظه، فإن كان حفظ منه رجع إليه، وإن كان حفظ من فم الشيخ اعتمد حفظه إن لم يشك وحسن أن يجمعهما فيقول:حفظى كذا وفى كتابى كذا، وإن خالفه غيره قال: حفظى كذا، وقال فيه غيرى أو فلان كذا.

وإذا وجد سماعه فى كتابه- وهو لايذكره- فعن أبى حنيفة وبعض الشافعية: لايجوز روايته، ومذهب الشافعى وأكثر الصحابة، وأبى يوسف ومحمد- من الأصناف ويسميان فى فقه الحنيفة والصاحبان، مذهب هؤلاء جميعا جوز الرواية وهو الصحيح.

وشرط ذلك أن يكون السماع بخطه أو خط من يثق به، والكتاب مصون يغلب على الظن سلامته من التغيير، وتسكن إليه نفسه، فإن شك لم يجز.. والله أعلم.

٥- المسألة الخامسة:

إذا كان الحديث عنده عن اثنين أو أكثر واتفقا فى المعنى دون اللفظ فله جمعها فى الإسناد ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما فيقول: أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان أو هذا لفظ فلان قال أو قالا: أخبرنا فلان ونحوه من العبارات.

---

(١) النووى: التقريب: ٢٥

ولمسلم في صحيحه عبارة حسنة كقوله: حدثنا أبو بكر وأبو سعيد كلاهما عن أبي خالد قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد عن الأعمش، فظاهره أن اللفظ لأبي بكر، فإن لم يخص فقال: أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ قائلا: حدثنا فلان جاز على جواز الرواية بالمعنى، فإن لم يقل تقاربا فلا بأس به على جواز الرواية بالمعنى، وإن كان قد عيب به البخاري أو غيره.

وإذا سمع من جماعة مصنفا فقابل نسخته بأصل بعضهم ثم رواه عنهم وقال: واللفظ لفلان فيتحمل جوازه ومنعه.

وقال ابن حجر: إذا روى الحديث عن شيخه فأكثر، وبين ألفاظهم تباين فإن ركب السياق من الجميع كما فعل الزهري في حديث الإفك حين رواه عن سعيد بن المسيب وعروة وغيرهما عن عائشة وقال: «كل حدثني طائفة من الحديث فدخل حديث بعضهم في بعض» وساقه بتمامه فهذا سائغ، فإن الأئمة قد تلقوه عنه بالقول وخرجوه في كتبهم الصحاح وغيرها.

وللراوي أن يبين كل واحدة منها عن الأخرى ويذكر ما فيها من زيادة ونقصان وتحديث وإخبار وإنباء. وهذا مايعنى به مسلم في صحيحه، ويبالغ فيه.

وأما البخاري فلا يعرج على ذلك ولا يلتفت إليه، وربما تعاطاه في بعض الأحايين والله أعلم وهذا نادر[1]

٦- المسألة السادسة:

النسخ والأجزاء المشتملة على أحاديث بإسناد واحد كنسخة همام عن أبي هريرة، ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده... وغير ذلك..

(١) الحافظ بن كثير: الباعث الحثيث: ١٦٤، ١٦٥

في كل ذلك- مما جاء بإسناد واحد- للراوى أن يجدد الإسناد أول كل حديث وهو أحوط.

ومنهم من يكتفى به فى أول حديث. أو أول كل مجلس ويدرج الباقى عليه قائلا فى كل حديث: وبالإسناد أو به وهو الأغلب.

فمن سمع هكذا فأراد روايته غير الأول بإسناده جاز عند الأكثرين. ومنعه أبو إسحاق الإسفراييني وغيره.

٧- المسألة السابعة:

إذا قدم ذكر المتن على الإسناد كما إذا قال: «قال رسول الله ﷺ كذا وكذا» ثم قال : «أخبرنا به» وأسنده.

فهل يجوز للراوى عنه أن يقدم الإسناد أولا ثم يتبعه بذكر متن الحديث؟ فى ذلك خلاف ذكره الخطيب وابن الصلاح. يقول ابن حجر: والأشبه عندى جواز ذلك والله أعلم.

٨- المسألة الثامنة:

إذا روى حديثا بسنده ثم أتبعه بإسناد له آخر، وقال فى آخره: «مثله» أو «نحوه» وهو ضابط محرر.

فهل يجوز روايته لفظ الحديث الأول بإسناد الثانى؟

قال شعبة: لا

وقال الثورى : نعم.

وقال يحى بن معين: يجوز فى قوله: «مثله» ولايجوز فى «نحوه»

وقال الخطيب: إذا قيل بالرواية عن هذا المعنى فلا فرق بين قوله: «مثله» أو «نحوه»

وقال الحاكم: إن مما يلزم الحديثى من الضبط والإتقان: أن يفرق بين أن يقول «مثله» أو يقول «نحوه» فلا يحل له أن يقول: «مثله» إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد. ويحل له أن يقول: «نحوه» إذا كان على مثل معانيه.

وقال النووى: إذا ذكر الإسناد وبعض المتن ثم قال: وذكر الحديث فأراد السامع روايته بكماله فهو أولى بالمنع من مثله ونحوه، فمنعه الأستاذ أبو إسحق الإسفرايينى، وأجازه الإسماعيلى إذا عرف المحدث والسامع ذلك الحديث.

والاحتياط أن يقتصر على المذكور ثم يقول: قال وذكر الحديث وهو هكذا ويسوقه بكماله، وإذا جوز إطلاقه فالتحقيق أنه بطريق الإجازة القوية فيما لم يذكره الشيخ ولايفتقر إلى إفراده بالإجارة.

قال ابن حجر: وينبغى أن يفصل فيقال: إن كان قد سمع الحديث المشار إليه قبل ذلك على الشيخ ذلك المجلس أو فى غيره فتجوز الرواية وتكون الإشارة إلى شئ قد سلف بيانه وتحقق سماعه. والله أعلم.

٩ - المسألة التاسعة:

إبدال لفظ الرسول بالنبى ، أو النبى بالرسول

قال ابن الصلاح: الظاهر أنه لايجوز، وإن جازت الرواية بالمعنى يعنى لاختلاف معانيهما.

ونقل عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه كان يشدد فى ذلك فإذا كان فى الكتاب النبى فكتب المحدث«رسول الله ﷺ» ضرب على «رسول» وكتب النبى.

قال الخطيب وهذا منه استحباب، فإن مذهبه الترخيص فى ذلك.

وقال صالح - ابن الإمام أحمد بن حنبل- سألت أبى عن ذلك فقال: أرجو أنه لا بأس به.

وروى عن حماد بن سلمة أن عفان وبهزا كانا يفعلان ذلك بين يديه فقال لهما: أما أنتما فلا تفقهان أبدا.

وقد استدل بعض العلماء على منع هذا التبديل بحديث البراء بن عازب فى الدعاء عند النوم.. وفيه: «ونبيك الذى أرسلت «فأعاد البراء على النبى ﷺ ليحفظه فقال فيه: ورسولك الذى أرسلت» فقال: لا، ونبيك الذى أرسلت».

ولكن العراقى أجاب عن ذلك بأن هذا الحديث لادليل فيه على المنع لأن ألفاظ الذكر توقيفية.

غير أن الراجح أن تبديل كلمة مكان كلمة فى الحديث غير جائز وخصوصا فى الكتب المؤلفة التزاما بأمانة النقل والدقة فيه.

١٠- المسألة العاشرة:

هل تجوز رواية الضرير؟ أو رواية البصير الأمى؟

من العلماء من أجاز الرواية عنهما بشروط هى:

أن يستعينا بثقة فى ضبط الحديث

أن يحفظا كتابا من استعانا به.

أن يحتاطا عند القراءة على هذه الثقة بحيث يغلب على ظنهما سلامته من التغيير.

ومن العلماء من منع الرواية عنهما منعاً مطلقاً لظنه عدم التثبت والدقة.

الفصل الثالث

طرق تحمل الأحاديث

تحمل الحديث أى أخذه عن الغير.

قال العلماء: يصح تحمل الصغار الشهادة والأخبار، وكذلك يصح تحمل الكفار إذا أدوا ماحملوه فى حال كمالهم وهو الاحتلام والإسلام.

وقد اختلفوا فى السن التى يصلح فيها الصبى للرواية:

فنقل القاضى عياض: أن أهل الحديث: حددوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين. قال ابن الصلاح: وعلى هذا استقر العمل بين أهل الحديث، وأصبحوا بما رواه البخارى عن محمود بن الربيع قال:«عقلت من النبى ﷺ مجةً مجها فى وجهى من دلو وأنا ابن خمس سنين».

قال النووى وابن الصلاح:«والصواب اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزا صحيح السماع وإن لم يبلغ خمسا وإلا فلا» وهذا ظاهر ولاحجة فيما احتجوا به من رواية محمود بن الربيع، لأن الناس يختلفون فى قوة الذاكرة، ولعل غير محمود بن الربيع لايذكر ماحصل له وهو ابن عشر سنين، وأيضا فإن ذكره مجة وهو ابن خمس لايدل على أنه يذكر كل ما رأى أو سمع.

والحق أن العبرة فى هذا بأن يميز الصبى ما رواه ويسمعه وأن يفهم الخطاب ويرد الجواب. وعلى هذا يحمل ما روى عن موسى بن هارون الحمال فإن سئل: متى يسمع الصبى الحديث؟ فقال إذا فرق بين البقرة والحمار. وكذلك ما روى

عن أحمد بن حنبل فإنه سئل عن ذلك فقال: إذا عقل وضبط وذكر له عن رجل أنه قال: يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة. فأنكر قوله هذا وقال: «بئس القول: فكيف يصنع بسفيان ووكيع ونحوهما؟».

وقال بعض العلماء يجوز التحمل والسماع وهو ابن أربع سنين إذا عقل قال الشيخ أبو عمرو: وبلغنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهرى أنه قال: رأيت صبيا ابن أربع سنين قد حمل إلى المأمون قد قرأ القرآن ونظر فى الرأى غير أنه إذا جاع يبكى».

وقال جماعة من العلماء: يستحب أن يبتدئ بسماع الحديث بعد ثلاثين سنة، وقيل بعد عشرين.

ونقل القاضى عياض رحمه الله. أن أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع بخمس سنين.. وقد قدمنا تفصيل ذلك.

أما طرق تحمل الحديث: فقد اتفق العلماء على أنها ثمانية:

الأول: السماع

وتارة يكون من لفظ السمع حفظا؛ أو من كتاب.

قال القاضى عياض: فلا خلاف حينئذ أن يقول السامع:

«حدثنا»، و«أخبرنا» و «أنبأنا» و«سمعت» ثم «حدثنا» و«حدثنى».

قال: وقد كان جماعة من أهل العلم لايكادون يخبرون عما سمعوه من الشيخ إلا بقولهم «أخبرنا» ومنهم:

حماد بن سلمة، وابن المبارك، وهيثم بن بشير، ويزيد بن هارون. وعبد الرازق، ويحيى بن يحيى بالإسماع. بخلاف حدثنا وأخبرنا فإن الراوى للحديث حينئذ مقصود من شيخه ومحدثه.

وقال ابن كثير: بل الذى ينبغى أن يكون أعلى العبارات على هذا أن يقول: «حدثنى» فإنه إذا قال: «حدثنا»، أو «أخبرنا» قد لايكون قصده الشيخ بذلك أيضا الاحتمال أن يكون فى جمع كثير، بخلاف حدثنى فإن الراوى حينئذ يكون مقصودا بذاته من شيخه ومحدثه... والله أعلم.

الثانى : القراءة على شيخ حفظا من كتاب

ويسميه الجمهور «عرضا»

والرواية بذلك سائغة عند العلماء إلا عند شذاذ لا يعتد بهم. ومستند العلماء فى ذلك الجواز حديث ضمام بن ثعلبة وهو فى الصحيح.

والرواية بالقراءة أو العرض أقل رتبة من الرواية بالسماع من لفظ الشيخ.

وعن مالك وأبى حنيفة وابن أبى ذؤيب، أنها أقوى من رواية السماع وقيل هما سواء وعزى هذا الرأى إلى أهل الحجاز والكوفة وإلى مالك أيضا وأشياخه من أهل المدينة وعزى أيضا إلى اختيار البخارى.

قال ابن كثير والصحيح أنها أقل رتبة من الرواية بالسماع وعلى ذلك علماء الشرق.

روى الإمام البخارى فى صحيحه[1]: فى باب ما جاء فى العلم:

عن أنس بن مالك يقول: بينما نحن جلوس مع النبى ﷺ فى المسجد دخل رجل على جمل فأناخه فى المسجد ثم عقله ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبى ﷺ متكئ بين ظهرانيهم فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ فقال له الرجل: ابن عبد المطلب، فقال له النبى ﷺ : قد أجبتك ، فقال الرجل للنبى

(١) البخارى: صحيح البخارى: ١٨/١ ط الحلبى.

ﷺ: إنى سائلك فمشدد عليك فى المسألة فلا تجد على فى نفسك. فقال: سل عما بدالك فقال: أسألك بربك ورب من قبلك آلله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال اللهم نعم قال: أنشدك بالله: آلله أمرك أن نصلى الصلوات الخمس اليوم والليلة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله. آلله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله: آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبى ﷺ: اللهم نعم، فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائى من قومى، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بنى سعد بن بكر.. رواه موسى وعلى بن عبد الحميد عن سليمان عن ثابت عن أنس عن النبى ﷺ.

وهذا الحديث هو مستند من أجازوا الرواية بالقراءة على الشيخ وأما المخالفون لذلك فلا يعتد بهم.. قال الحافظ ابن حجر فى الفتح: «قد انقرض الخلاف فى كون القراءة على الشيخ لا تجزئ، وإنما كان يقوله بعض المتشددين من أهل العراق»[1].

قال العلماء: ولايشترط أن يقر الشيخ بما قرئ عليه نطقا، بل يكفى سكوته وإقراره عليه عند الجمهور. وقال آخرون من الظاهرية وغيرهم: لابد من استنطاقه بذلك. وهو رأى كثير من الشافعيين.

وهناك فرق بين حدثنى وحدثنا لحظه الحاكم أبو عبد الله صاحب المستدرك على الصحيحين: قال: يقول الراوى فيما قرئ على الشيخ وهو وحده: «حدثنى» فإن كان معه غيره قال: «حدثنا» وفرق آخر بين أخبرنى وأخبرنا... قال: يقول فيما قرأه على الشيخ وحده: «أخبرنى» فإن قرأه غيره قال: أخبرنا.

---

(١)ابن حجر: فتح البارى: ١/١٣٧-١٣٨.

الثالث: الإجازة.

والإجازة هي: أن يأذن الشيخ لغيره بأن يروى عنه مروياته أو مؤلفاته.

ورواية الأحاديث بالإجازة جائزة عند الجمهور. وادعى القاضى أبو الوليد الباجى الإجماع على ذلك.

ونقضه ابن الصلاح بما رواه الربيع عن الشافعى أنه منع من الرواية بها، وممن منع الرواية بالإجازة الماوردى والقاضى حسين بن محمد المرْوَرُّوذى[1] صاحب التعليقة فى الفقه، وقال المانعون: لو جازت الرواية بالإجازة لبطلت الرحلة..

والرواية بالإجازة أقسام:

(١) إجازة من مُعَيَّن لمعين فى معين: «أجزتك أن تروى عنى هذا الكتاب» أو «هذه الكتب» وهى المناولة فهذه جائزة عند الجماهير حتى الظاهرية. لكن خالفوا فى العمل بها، لأنها فى معنى المرسل عندهم إذ لم يتصل السمع.

(٢) إجازة لمعين فى غير معين مثل أن يقول: أجزت لك أن تروى عنى ما أرويه، أو ماصح عندك من مسموعاتى ومصنفاتى» وهذا مما يجوزه الجمهور رواية وعملا.

(٣) الإجازة لغير معين. مثل أن يقول:«أجزت للمسلمين» أو «للموجودين» أو«لمن قال لا إله إلا الله» وتسمى الإجازة العامة وقد اعتبرها طائفة من الحفاظ والعلماء، فمن الذين جوزوها: الخطيب البغدادى ونقلها عن شيخه القاضى أبو الطيب الطبرى. ونقلها أبو بكر الحازمى من شيخه أبى العلا الهمدانى الحافظ وغيرهم من محدثى المغاربة.

(٤) الإجازة للمجهول بالمجهول.. وهى فاسدة لم يجز الرواية بها أحد من

---

(١) نسبة إلى مدينة مَرْو الرُّوذ.

العلماء إلا بشروط تزيل عنها هذه المجهولات... ومثال الإجازة للمجهول بالمجهول. أن يقول: أجزت لمن يولد أن يروى عنى ما سأقوله »ولاخلاف فى أن مثل هذه الإجازة غير سائغة ولا منطقية ولا تصح طريقاً للتحمل».

الرابع: المناولة

وهى أن يناول الشيخ الطالب كتابا من سماعه ويقول له«ارو هذا عنى» أو يملكه إياه أو يعيره لينسخه ثم يعيده إليه أو يأتيه الطالب بكتاب من سماعه فيتأمله ثم يقول: «ارو عنى هذا» ويسمى هذا عرض المناولة.

وفى كل ما تقدم نجد مع المناولة إجازة..

وقد قال الحاكم: إن هذا إسماع عند كثير من المتقدمين وحكوه عن مالك نفسه والزهرى وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصارى من أهل المدينة، ومجاهد وأبى الزبير وسفيان بن عتيبة من المكيين. وعلقمة وإبراهيم الشعبى من أهل الكوفة، وقتادة وأبى العالية وأبى المتوكل الناجى من البصرة، وابن وهب وابن القاسم وأشهب من أهل مصر.

قال الحاكم: والذى عليه جمهور فقهاء الإسلام الذين أفتوا فى الحرام والحلال أنهم لم يروه سماعاً.

وبه قال الشافعى وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق والثورى والأوزاعى وابن المبارك، ويحيى بن يحيى والبويطى والمدنى.

والأصل فى المناولة ما علقه البخارى فى باب العلم.. حيث عقد بابا سماه «باب مايذكر فى المناولة وكتاب أهل العلم للعلم إلى البلدان».. ثم قال: واحتج أهل الحجاز فى المناولة بحديث النبى ﷺ حيث كتب لأمير السرية كتاباً وقال:

لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبى ﷺ.[1]

فإذا تجردت المناولة عن الإجازة أى الإذن فى الرواية، فالمشهور أنه لاتجوز الرواية بها. وحكى الخطيب عن بعضهم جوازها.

قال ابن الصلاح: ومن الناس من يجوز الرواية بمجرد إعلام الشيخ للطالب أن هذا سماعه. والله أعلم.

الخامس: المكاتبة.

وهى أن يكتب إليه شئ من حديثه.

فإن أذن له فى روايته عنه فهو كالمناولة المقرونة بالإجازة. وإن لم تكن معها إجازة فقد جوز الرواية بها أيوب، ومنصور والليث وغير واحد من فقهاء الشافعية والأصوليين وهو المشهور.

وقطع الماوردى بمنع ذلك.

السادس: الإعلام

وهو إعلام الشيخ للطالب أن هذا الكتاب أو الحديث سماعه من فلان. من غير أن يأذن له فى روايته عنه.

وقد سوغ الرواية بالإعلام طوائف من المحدثين والفقهاء منهم: ابن جريج وقطع به ابن الصباغ.. وقال بعض الظاهرية: لو أعلمه بذلك ونهاه عن روايته عنه فله روايته.. ومثل ذلك أن ينهاه عن رواية ما سمعه منه[2]

---

(١) البخارى: الجامع الصحيح: ١٨/١

(٢) ابن كثير: الباعث الحثيث: ١٤٠.

السابع : الوصية

وهى أن يوصى عند موته أو سفره بكتاب يرويه.

وقد ترخص بعض السلف فى ذلك فأجازوا للموصى له روايته عنه وشبهوا ذلك بالمناولة والإعلام بالرواية.. قال ابن الصلاح: وهذا بعيد وهو إما زلة عالم أو متأول إلا أن يكون أراد بذلك روايته بالوجادة والله أعلم.

وقال النووى عن الرواية بالوصية: غلط والصواب أنه لايجوز [١]

الثامن : الوجادة.

وهى مصدر وجد، مولد غير مسموع من العرب.

وصورة الوجادة: أن يجد حديثا أو كتابا بخط شخص بإسناده فله أن يرويه على سبيل الحكاية فيقول: «وجدت بخط فلان حدثنا فلان» ويسنده. ويقع هذا أكثر مايكون فى مسند الإمام أحمد، يقول ابنه عبد الله: «وجدت بخط أبى: حدثنا فلان» ويسوق الحديث.

وله أن يقول: «قال فلان» إذا لم يكن فيه تدليس يوهم اللقى[٢]

وقال ابن الصلاح: وجازف بعضهم فأطلق فيه: «حدثنا» أو «أخبرنا»

وانتقد ذلك على فاعله

وله أن يقول فيما وجد من تصنيفه بغير خطه «ذكر فلان» وقال «فلان» أيضا ويقول: «بلغنى عن فلان» فيما لم يتحقق أنه من تصنيفه أو مقابلة كتابه كتابه.

---

(١) النووى: التقريب: ٢٠

(٢) سوف نشرح معنى المدلس فى الباب الثالث من هذا البحث إن شاء الله.

والوجادة ليست من باب الرواية وإنما هى حكاية عما وجده فى الكتاب.

وأما العمل بها فمنع منه طائفة كثيرة من الفقهاء والمحدثين أو أكثرهم فيما حكاه بعضهم.

ونقل عن الشافعى وطائفة من أصحابه جواز العمل بها.

قال ابن الصلاح: وقطع بعض المحققين من أصحابه فى الأصول بوجوب العمل بها عند حصول الثقة.

قال ابن الصلاح: وهذا هو الذى لا يتجه غيره فى الأعصار المتأخرة لتعذر شروط الرواية فى هذا الزمان، يعنى فلم يبق إلا مجرد وجادات[١].

وقد ورد فى الحديث عن النبى ﷺ أنه قال: «**أى الخلق أعجب إليكم إيمانا؟ قالوا: الملائكة قال: وكيف لايؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكروا الأنبياء فقال: وكيف لايؤمنون والوحى ينزل عليهم؟ قالوا فنحن قال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟ قالوا: فمن يارسول الله؟ قال: قوم يأتون من بعدكم يجدون صحفا يؤمنون بما فيها**».

جاء هذا الحديث فى شرح البخارى. ويفهم منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة بمجرد الوجادة لها... والله أعلم

(١) ابن كثير: الباعث الحثيث: ١٤٢، ١٤٣.

الفصل الرابع

كتابة الحديث وضبطه وتقييده

فى كتابة الحديث خلاف بين العلماء

فقد ورد فى صحيح مسلم عن أبى سعيد مرفوعا: «من كتب عنى شيئا سوى القرآن فليمحه».

قال ابن الصلاح: وممن روينا عنه كراهة ذلك: عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبى موسى، وأبى سعيد. فى جماعة آخرين من الصحابة والتابعين.

قال وممن روينا عنه إباحة ذلك أو فعله: على، وابنه الحسن، وأنس وعبد الله ابن عمرو بن العاص. فى جمع من الصحابة والتابعين.

وتفصيل ذلك أن الصحابة رضوان الله عليهم قد اختلفوا فى جواز كتابة الحديث، فالذين كرهوا ذلك استندوا إلى حديث أبى سعيد الخدرى الذى يأمر فيه النبى من كتب عنه شيئا سوى القرآن أن يمحوه.

وأكثر الصحابة على جواز الكتابة للأحاديث وهو القول الصحيح وقد حدثت كتابة الحديث فى حياة رسول الله ﷺ، فقد روى البخارى فى صحيحه فى باب كتابة العلم: قال: حدثنا محمد بن سلام قال: أخبرنا وكيع عن سفيان عن مطرف عن الشعبى عن أبى جحيفة قال: قلت لعلى: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما فى هذه الصحيفة. قال قلت: وما فى هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير ولايقتل مسلم بكافر».[1]

(١) البخارى الجامع الصحيح: ١/٢٤، ٢٥.

وقد أجاب العلماء عن حديث أبى سعيد بأجوبة:

فبعضهم أعله [1] بأنه موقوف عليه، وهذا غير جيد لأن حديث أبى سعيد غير معلل وإنما هو صحيح رواه مسلم فى صحيحه.

وأجاب بعضهم بأن المنع إنما هو من كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة خوف اختلاطهما على غير العارف فى أول الإسلام.

وأجاب آخرون بأن النهى عن ذلك خاص بمن وثق بحفظه، خوف اتكاله على الكتاب، وأن من لم يثق بحفظه فله أن يكتب.

وكل هذه إجابات ليست على درجة عالية من الصحة.. وإنما الجواب الصحيح أن النهى منسوخ بأحاديث أخرى دلت على إباحة الكتابة.

ومن هذه الأحاديث ما رواه البخارى فى باب كتابة العلم والذى ذكرته سابقا ومنها أيضا ما رواه البخارى ومسلم من: أن أبا شاه اليمنى التمس من رسول اللهﷺ أن يكتب له شيئا سمعه من خطبته عام فتح مكة فقال: «اكتبوا لأبى شاه».

وروى البخارى عن أبى هريرة قال: «ليس أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثا منى، إلا ماكان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب».

وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمر بن العاص قال: «قلت يارسول الله إنى أسمع منك الشئ فأكتبه؟ قال نعم قال: فى الغضب والرضا؟ قال: نعم فإنى لا أقول فيهما إلا حقا».

وروى الترمذى عن أبى هريرة قال: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول

(١) سنفصل الكلام فى الحديث المعلل. فى الباب الثالث من الكتاب إن شاء الله.

الله ﷺ فيسمع منه الحديث فيعجبه، ولايحفظه، فشكا ذلك إلى رسول اللهﷺ. فقال: استعن بيمينك وأومأ بيده إلى الخط».

ومن مجموع هذه الأحاديث مع استقرار العمل بين الصحابة والتابعين ثم اتفاق الأمة بعد ذلك على جوازها- كل هذا يدل على أن حديث أبى سعيد منسوخ وأنه كان فى أول الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن.

وحديث أبى شاه فى أواخر حياة النبى ﷺ، وكذلك إخبار أبى هريرة وهو متأخر الإسلام أن عبد الله بن عمرو كان يكتب وأنه هو لم يكن يكتب. يدل على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبى هريرة، ولو كان حديث أبى سعيد فى النهى متأخرا عن هذه الأحاديث فى الإذن والجواز لعرف ذلك عند الصحابة يقينا صريحا.

ثم جاء إجماع الأمة القطعى بعد قرينة قاطعة على أن الإذن هو الأمر الأخير، وهو إجماع ثابت بالتواتر العملى، عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول. رضى الله عنهم أجمعين.

وقد قال ابن الصلاح: ثم إنه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه فى الكتب لدرس فى الأعصر الآخرة[1].

أما ضبط الحديث وتقييده:

فالجميع متفق عليه:

قال ابن الصلاح: «على كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط

(١) ابن الصلاح: المقدمة: ١٢١.

مايكتبونه أو يحصلونه بخط الغير مع مروياتهم على الوجه الذى رووه، شكلا ونقطا يؤمن معهما الالتباس، وكثيرا مايتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان معرض للنسيان، وأول ناسٍ أول الناس، وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكله يمنع من إشكاله، ثم لاينبغى أن يعتنى بتقييد الواضح الذى لايكاد يلتبس وقد أحسن من قال: «إنما يُشْكَل ما يُشْكِل».

وقد كان الأولون يكتبون بغير نقط ولا شكل، ثم لما تبين الخطأ فى قراءة المكتوب لضعف القوة فى معرفة العربية– كان النقط ثم كان الشكل.

وينبغى ضبط الأعلام التى تكون محل لبس، لأنها لا تدرك بالمعنى، ولا يمكن الاستدلال على صحتها بما قبلها ولا بما بعدها. قال أبو اسحق النجيرمى– بالنون المفتوحة ثم الجيم المفتوحة أو المكسورة– «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لايدخله القياس ولا قبله ولا بعده شئ يدل عليه».

ويحسن فى الكلمات المشكلة التى يخشى تصحيفها أو الخطأ فيها أن يضبطها الكاتب فى الأصل «ثم يكتبها فى الحاشية مرة أخرى بحروف واضحة، يفرق حروفها حرفا حرفا ويضبط كلا منها، لأن بعض الحروف الموصولة يشتبه بغيره».

قال ابن دقيق العيد: «من عادة المتقنين أن يبالغوا فى إيضاح الشكل فيفرقوا حروف الكلمة فى الحاشية ويضبطوها حرفا حرفا» «وقد رأينا ذلك فى كثير من المخفوظات العتيقة».

وينبغى ضبط الحروف المهملة لبيان إهمالها، كما تعرف المعجمة بالنقط لأن بعض القراء قد يتصفح عليه الحرف المهمل فيظنه معجما وأن الكاتب نسى نقطه.

قال الحافظ ابن كثير: «ينبغى لكاتب الحديث- أوغيره من العلوم- أن يضبط مـايشكل منه أو قـد يشكل على بعض الطلبـة فى أصل الكتـاب نقطا وشكلا وإعرابا، على ماهو المصطلح عليه بين الناس، ولو قيد فى الحاشية لكان حسنا، وينبغى توضحيه ويكره التدقيق والتعليق فى الكتاب لغير عذر قال الإمام أحمد لابن عمه حنبل- وقد رآه يكتب دقيقاً- لا تفعل فإنه يخونك أحوج ما تكون إليه.

قال ابن الصلاح: ويكره أن يكتب: «عبد الله بن فلان» فيجعل «عبد» آخر سطر ولفظ الجلالة فى أول سطر، بل يكتبهما فى سطر واحد.

قال: وليحافظ على الثناء على الله والصلاة والسلام على رسوله، وإن تكرر فلا يسأم، فإن فيه خيرا كثيرا.

قال: وما وجد من خط الإمام أحمد من غير صلاة فمحمول على أنه أراد الرواية.

قال الخطيب: وبلغنى أنه كان يصلى على النبى ﷺ نطقا لا خطا. وذلك أن رأى الإمام أحمد أن الناسخ يتبع الأصل الذى بنسخ منه، فإن كان فيه ذلك كتبه وإلا لم يكتبه وفى كل الأحوال يتلفظ الكاتب بذلك حين الكتابة فيصلى نطقا وخطا إذا كانت فى الأصل صلاة، ونطقا فقط إذا لم تكن.

قال ابن الصلاح: وليكتب الصلاة والتسليم مجلسة لا رمزا، قال: ولا يقتصر على قوله«عليه السلام» يعنى وليكتب: ﷺ واضحة كاملة.

وبعد أيها القارئ الكريم..

لعلك أدركت مبلغ الدقة والتحقيق فى تحمل الحديث ونقله وكتابته

وضبطه، وذلك الجهد العظيم الذى بذله سلفنا الصالحون حفاظا على السنة النبوية المطهرة، مما يجعل كل مسلم الآن مدينا لهم بالكثير، ولعل ذلك يدفع المسلمين الآن وفى المستقبل أن يعنوا بسنة رسول الله ﷺ عناية درس وعلم وعمل حتى يسودوا كما ساد أسلافهم فيندفعون إلى الأخذ بأسباب التدين الصحيح والأسوة الحسنة بصاحب السنة عليه الصلاة والسلام.

الباب الثانى

حال الرواة وشروطهم وما يوصفون به من جرح أو تعديل:

ويتناول:

(١) الرواة.

(٢) الجرح والتعديل.

(٣) الصحابة وطبقاتهم وأكثرهم رواية.

(٤) التابعون والمخضرمون والموالى.

(٥) الثقات والضعفاء.

(٦) وفيات الرواة وأعمارهم.

(٧) أشهر كتب السنة النبوية.

(٨) آداب المحدث وطالب الحديث.

الفصل الأول

الـــــــرواة

(أ) الراوى الذى تقبل روايته:

أجمع الجمهور من أئمة الحديث والفقه أنه يشترط فى الراوى للحديث شروط هى:

أن يكون: عدلا، ضابطا، مسلما، بالغا، عاقلا، سليما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث منه، عالما يما يحيل المعنى إن روى به.

وأساس قبول خبر الراوى: أن يوثق به فى روايته ذكرا كان أو أنثى، حرا كان أو عبدا، موضعا للثقة به فى دينه، بأن يكون عدلا. وفى روايته بأن يكون ضابطا.

والعدل: هو المسلم البالغ العاقل الذى سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، على ما هو معروف فى باب الشهادات من كتب الفقه- إلا أن الرواية تخالف الشهادة فى شرط الحرية والذكورة وتعدد الراوى.

وأما الضبط: فهو إتقان ما يرويه الراوى بأن يكون متيقظا لما يروى غير مغفل، حافظا لروايته إن روى من حفظه، ضابطا لكتابه إن روى من الكتاب، عالما بمعنى ما يرويه، وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى حتى يثق من يطلع على روايته ويتبع أحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها، لم يغير منها شيئا.

وإذا كان الراوى عدلا ضابطا بتلك الشروط سمى: «ثقة».

ويعرف ضبطه بموافقة الثقات المتقنين الضابطين، إذا اعتبر حديثه بحديثهم، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم، وندرت الموافقة اختل ضبطه ولم يحتج بحديثه.

هذا فى غير من استفاضت عدالتهم واشتهروا بالتوثيق والاحتجاج بهم عند أهل العلم. مثل: مالك، والشافعى، وشعبة، والثورى، وابن عيينة، وابن المبارك، والأوزاعى، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وابن المدينى، ومن بلغ من نباهة الذكر مثل ما بلغوا، فهؤلاء لا يسأل عن عدالتهم، إنما يسأل عن عدالة من خفى أمره.

وقد سئل أحمد بن حنبل عن إسحق بن راهوية فقال: مثل إسحق يسأل عنه؟!

وقد سئل ابن معين عن أبى عبيد فقال: مثلى يسأل عن أبى عبيد؟!

أبو عبيد يسأل عن الناس.

وقال القاضى أبو بكر الباقلانى:الشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية إذا لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا، وكان أمرهما مشكلا ملتبسا ومجوزا فيهما العدالة وغيرها.

(ب) الراوى الذى لا تقبل روايته:

لا تقبل رواية من فقد تلك الشروط التى ذكرناها من قبل، ثم لا تقبل رواية من عرف بالتساهل فى سماعه أو إسماعه مثل من لايبالى النوم فى السماع أو يحدث من أصل مصحح، أو عرف بقبول التلقين فى الحديث أو كثرة السهو فى روايته إذا لم يحدث من أصل أو كثرت الشواذ والمناكير فى حديثه.

قال ابن المبارك وأحمد والحميدى وغيره: من غلط فى حديث فَبُيِّنَ له فأصر على روايته سقطت رواياته.

وكذلك لا تقبل رواية من أخذ على التحديث أجرا.. قال بذلك أحمد وإسحق وأبو حاتم..

وأفتى الشيخ أبو إسحق الشيرازى بجوازها لمن امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث.

ولا تقبل رواية من غلط فى حديث فبين له الصواب فلم يرجع إليه كذا قال ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدى.. وتوسط بعضهم فقال: إن كان عدم رجوعه إلى الصواب عنادا لم تقبل روايته ويلتحق بمن كذب عمدا، وإلا فلا.

قال ابن الصلاح: من كذب فى الحديث متعمدا لا تقبل روايته أبدا نقل ذلك عن أحمد بن حنبل وأبى بكر الحميدى شيخ البخارى.

وقال : أبو المظفر السمعانى: من كذب فى خبر واحد للرسول وجب إسقاط ما تقدم من حديثه.

أما إن كان كذبه فى حديث الناس وليس فى حديث الرسول ﷺ فإن بعض العلماء يقبل روايته إذا تاب عن الكذب. وذلك أن الكذب فى رواية الحديث عن رسول الله ﷺ أمر خطير عظيم المفسدة لأنه يصير شرا إلى يوم القيامة.

قال فى التدريب: قد وجدت فى الفقه فرعين يشهدان لما قاله السمعانى: حيث ذكر الفقهاء فى باب الزانى إذا تاب وحسنت توبته لايعود محصنا ولا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلمة عرضة فهذا نظير أن الكاذب فى الحديث لايقبل خبره أبدا.

وذكروا أنه لو قذف ثم زنى بعد القذف قبل أن يحد القاذف لم يحد لأن الله تعالى أجرى العادة أنه لا يفضح أحد من أول مرة: فالظاهر تقدم زناه قبل ذلك، فلم يحد له القاذف، وكذلك نقول فيمن تبين كذبه، الظاهر تكرر ذلك منه حتى ظهر لنا، ولم يتعين لنا ذلك فيما روى من حديثه فوجب إسقاط الكل وهذا واضح بلا شك، ولم أر أحدا تنبه لما حررته ولله الحمد»[١]

(جـ) أهل البدع والأهواء:

فى قبول روايتهم أو عدم قبولها أقوال:

حكى النووى: أن روايتهم لا تقبل بالاتفاق إذا كانت بدعتهم مما يحكم بكفر القائل بها.

ورد السيوطى فى التدريب على النووى فى دعوى الاتفاق، فنقل قولا آخر بأن روايتهم تقبل مطلقا، وقولا آخر بأنها تقبل إن اعتقد حرمة الكذب... ثم نقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال: «التحقيق أنه لايرد كل مكفر ببدعته لأن كل طائفة تدعى أن مخالفاتها مبتدعة،وقد تبالغ فتكفر، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. والمعتمد أن الذى ترد روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله، وهذا الذى قاله الحافظ ابن حجر هو الحق الجدير بالاعتبار. ويؤيده النظر الصحيح.

وأما من كانت بدعته لا توجب الكفر، فإن بعضهم لايقبل روايته مطلقا

(١) السيوطى: تدريب الرواة.

وهو غلو من غير دليل. وبعضهم قبل روايته وإن لم يكن ممن يستحل الكذب فى نصرة مذهبه، وروى هذا القول عن الشافعى . حيث قال: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية فإنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم» وقال الشافعى أيضا فى فرقة أخرى: ما رأيت من أهل الأهواء قوما أشهد بالزور من الرافضة.

وقال بعض العلماء: تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تقبل إن كان داعية؛ ورجح النووى هذا القول وقال: هو الأظهر الأعدل وقول الكثير أو الأكثر.

والعبرة فى كل ذلك بصدق الراوى وأمانته والثقة بدينه وخلقه وكثير من أهل البدع موضع الثقة والاطمئنان.. قال الحافظ الذهبى[1] فى ترجمة أبان بن تغلب الكوفى: «شيعى جلد لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته»

ثم قال الذهبى: فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع. وحد الثقة العدالة والإتقان فكيف يكون عدلا وهو صاحب بدعة؟ وجوابه: أن البدعة على ضربين:

بدعة صغرى كغلو التشيع أو التشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينه.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لايحتج بهم ولا كرامة، وأيضا: فما استحضر الآن فى هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب

---

(١) الحافظ الذهبى: الميزان: ١/٤

شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا.. فالشيعى الغالى فى زمان السلف وعرفهم هو من تكلم فى عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضى الله عنهم، وتعرض لسبهم، والغالى فى زماننا وعرفنا: هو الذى يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال مفتر».

وعلى وجه العموم فقد رأينا من خلال أحاديث العلماء الأجلاء أن الكاذب أسوأ من المبتدع، ولاعجب فى قولهم هذا فإن ذلك هو الصحيح لأن كثيراً من العلماء كفروا متعمد الكذب فى الحديث النبوى بل منهم من يحتم قتله.. ولعل مستندهم فى ذلك ما رووه عن رسول الله ﷺ من قوله: «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» وقوله: «من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين». فالكذابون فى أحاديث رسول الله ﷺ من الخلق أو الدين. لأن الكذب من أكبر الكبائر، ثم هو من أسوأ الأخلاق وأحطها، ولن تفلح أمة يفشو فيها الكذب ولو كان فى صغائر الأمور فضلا عن أن يكون فى الشريعة نفسها وعلى رسول الله ﷺ.

وماساد أسلافنا الأوائل– فى القرون الثلاثة الأولى من الإسلام– إلا بشرف النفس وعلو الخلق وشدة الخشية لله، والتزام الصدق فيما يقولون وفيما يفعلون فاستطاعوا أن يحققوا ما حققوا من أمجاد بالدين والخلق وشرف الكلمة قبل أن يكون بالسيف والقوة والجبروت.

الفصل الثاني

الجرح والتعديل

الجرح هو اتهام الراوى فى روايته بتهمة تسقط روايته والاحتجاج بها وأما العدالة هنا فتعنى أن يكون الراوى عدلا.. ومعنى عدالة الراوى أن تتوفر فيه الصفات الآتية:

البلوغ والإسلام والعقل والسلامة من الفسق والسلامة من كل ما يخرم المروءة.. وأن يكون ضابطا حافظا غير ساه ولا مغفل ولا شاك فيما يرويه.

وقيل: العدالة ملكة تحمل الراوى على ملازمة التقوى والمروءة وقد رتب ابن أبى حاتم ألفاظ التعديل فقال: ألفاظ التعديل مراتب:

أعلاها: ثقة أو متقن أو حجة أو عدل حافظ أو ضابط.

الثانية: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به. قال ابن أبى حاتم: وهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وعن يحيى بن معين: إذا قلت عن الراوى لا بأس به فهو ثقة.

الثالثة: شيخ فيكتب وينظر.

الرابعة: صالح الحديث يكتب للاعتبار.

«ثم رتب ألفاظ الجرح فقال: وأما ألفاظ الجرح فمراتب» : فإذا قالوا: ليِّن الحديث كتب حديثه ونظر اعتبارا، وقال: الدارقطنى: إذا قلت لين لم يكن ساقطا. ولكن مجروحا بشيء لايسقط العدالة. وقولهم: ليس بقوى يكتب حديثه وهو دون لين.

وإذا قالوا : ضعيف الحديث فهو دون: ليس بقوى. ولا يطرح بل يعتبر به.

وإذا قالوا : متروك الحديث، أو ذاهبه، أو كذاب، فهو ساقط لايكتب حديثه.

ومن ألفاظهم: فلان روى عنه الناس.

فلان وسط.

فلان مقارب الحديث.

فلان مضطرب الحديث.

فلان لايحتج به.

فلان مجهول.

فلان ليس بشئ.

فلان ليس بذاك.

فلان ليس بذاك القوى.

فلان فيه ضعف أو فى حديثه ضعف.

فلان ما أعلم به بأسا.

قال الخطيب البغدادى أعلى العبارات فى التعديل والتجريح أن يقال: حجة أو ثقة وأدناها أن يقال كذاب.

وذكر الحافظ فى خطبة تقريب التهذيب مراتب الجرح والتعديل فجعلها اثنتى عشرة مرتبة:

١ - الصحابة

٢ - من أكد مدحه بأفعل كأوثق الناس أو بتكرار الصفة لفظا، كثقة ثقة. أو معنى كثقة حافظ.

٣ – من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن ، أو ثبت.

٤ – من قصر عمن قبله قليلا كصدوق أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

٥ – من قصر عن ذلك كصدوق سيء الخط، أو صدوق يهم أو له أوهام. أو يخطئ أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمى بنوع بدعة كالتشيع[1] والقدر[2] والنصب والإرجاء[3] والتجهم[4].

٦ – من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ويشار إليه: بمقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث

٧ – من روى عنه أكثر من واحد ولم يثق، ويشار إليه: بمستور أو مجهول الحال.

٨ – من لم يوجد فيه توثيق معتبر وجاء فيه تضعيف وإن لم يبين والإشارة إليه: ضعيف.

٩ – من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق ويقال فيه: مجهول.

١٠ – من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح ويقال فيه: متروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

١١ – من اتهم بالكذب، ويقال فيه: متهم،ومتهم بالكذب.

---

(١) الشيعة أصناف وسموا شيعة لأنهم شايعوا عليا رضى الله عنه وقدموه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ وهم ثلاثة أصناف: الغالية والرافضة والزيدية.

(٢) القدر: أى القول بالقدر

(٣) الإرجاء: أساس الإرجاء هو تحديد معنى الإيمان، وكثير من المرجئة يرون أن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، ومنهم من يقول : إنه إيمان بالقلب وتصديق باللسان.

(٤) التجهم: القول بآراء جهم بن صفوان صاحب مذهب الجبر والفرقة التى تنسب إليه تسمى الجهيمة، وقد بالغ صفوان بن جهم فى نفي التشبيه عن الله تعالى حتى قال: إنه تعالى ليس بشئ... وقد قتل صفوان عام ١٢٨ هـ قتله سلم الأحوز.

١٢- من أطلق عليه اسم الكذب والوضع. ككذاب أووضاع أو يضع، أو ما أكذبه ونحوها.

وهذه الدرجات ينظر إلى أحاديث أصحابها من حيث القبول والرد كالآتي:

* تقبل أحاديث الصحابة رضى الله عنهم إذا صح نسبها إليهم.

* تقبل أحاديث من أكد مدحه بأفعل كأوثق الناس.. وكذلك تقبل أحاديث من أفرد بصفة كثقة أو متقن أو ثبت. وأهل هاتين الدرجتين أحاديثهما صحيحة من الدرجة الأولى وأغلب أحاديث هاتين الدرجتين فى الصحيحين- صحيح البخارى وصحيح مسلم.

* ماكان من الدرجة الرابعة مثل صدوق.. فحديثه صحيح من الدرجة الثانية وهو الذى يحسنه الترمذى. ويسكت عنه أبو داود.

* من بعد هذه المراتب الأربعة حديثه مردود إلا إذا تقوى حديثه بتعدد طرقه فإنه بذلك يصير حسنا لغيره.. وهذا من الدرجة الخامسة والسادسة مما ذكرنا.

* أما الدرجات والمراتب من السابعة إلى الثامنة عشرة فأحاديث ضعيفة على اختلاف درجات الضعف ابتداء من الحديث المنكر[١] إلى الحديث الموضوع[٢].

قال الذهبي في الميزان:[٣] «نقل ابن القطان : أن البخاري قال: قلت فيه: منكر الحديث. فلا تحل الرواية عنه».

قال ابن الصلاح: وقد فقدت شروط الأهلية في غالب أهل زماننا ولم يبق إلا مراعاة اتصال السلسلة في الإسناد فينبغي أن لايكون مشهورا بفسق ونحوه

(١) الحديث المنكر: هو الحديث الذي يخالف رواية الثقات من الرواة.
(٢) الموضوع: هو الحديث المكذوب على رسول الله ﷺ.
(٣) الذهبي: الميزان: ٥/١

وأن يكون ذلك مأخوذا عن ضبط سماعه من مشايخه من أهل الخبرة بهذا الشأن.

ومن الواضح أن هذه الشروط السابقة في عدالة الراوي إنما تراعي بالدقة في المتقدمين.

وأما المتأخرون- بعد ثلاثمائة تقريبا- فيكفي أن يكون الراوي مسلما بالغا عاقلا،. غير متظاهر بفسق أو بما يخل بمروءته، وأن يكون سماعه ثابتا بخط ثقة غير متهم، وبرواية من أصل صحيح موافق شيخه. لأن المقصود بقاء سلسلة الإسناد. وإلا فإن الروايات استقرت في الكتب المعروفة منذ القرون الثلاثة الأولي من هجرة الرسول ﷺ، وصارت الرواية في الحقيقة رواية للكتب فقط.

قال الحافظ البيهقي : «توسع في السماع من بعض محدثي زماننا الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم... وذلك لتدوين الأحاديث في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث.

فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لا يقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة بحديثه برواية غيره.

والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلا: بحدثنا وأخبرنا، وتبقي هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفا لنبينا صلي الله عليه وسلم.

وفي نهاية هذا الفصل أحب أن أجمع للقارئ جملة فوائد في الجرح والتعديل تزيد الأمر وضوحا وتدل على مدى الدقة والأمانة في تناقل أسلافنا الصالحين لسنة رسول الله ﷺ.

وهذه الفوائد هي :

١ - المجهول عند أهل الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب نفسه، ولا عرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد... وأقل ما ترفع به الجهالة أن يرويه عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه.

وقال الدار قطني تثبت العدالة برواية ثقتين عنه.

٢ - قال النووي : من عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه ونسبه احتج به لأن الجهل باسمه لا يخل بالعلم بعدالته.

٣ - ليس كل من روي المناكير ضعيف. قال ابن دقيق العيد قولهم: فلان روي المناكير ولا يقتضي ترك روايته حتي تكثر المناكير في روايته وينتهي إلي أن يقال فيه : منكر الحديث... لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه».

٤ - نقل الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: «مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتي يجتمع الجميع علي تركه» وهو مذهب جيد.

٥ - قول الراوي : حدثني الثقة أو من لا أتهم لا يعتبر تعديلا له حتي يسميه باسمه لأنه وإن كان ثقة عنده فلعله ممن جرح بجرح قادح عند غيره، بل إضرابه عن تسميته ريبة توقع ترددا في القلب.

٦ - قال النووى : إذا قال الراوي أخبرني فلان أو فلان علي الشك. وهما عدلان. احتج له «لأنه قد عينهما وتحقق سماعه لذلك الحديث من أحدهما وكلاهما مقبول».

٧ - يعتمد في جرح الرواة وتعديلهم علي الكتب المصنفة في ذلك .

تعارض الجرح والتعديل:

قال العلماء : إذا اجتمع في الراوي جرح مفسر وتعديل، فالجمهور علي أن الجرح مقدم ولو كان عدد الجارح أقل من المعدل.. قالوا: لأن مع الجارح زيادة علم.

وقيل : إن زاد المعدلون في العدد علي المجروحين قدم التعديل.

وقال التاج السبكي في طبقاته: الحذر أن تفهم أن قاعدتهم : الجرح مقدم علي التعديل إطلاقا.. بل الصواب أن من ثبتت أمانته وعدالته وكثر مادحوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة علي سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلي جرحه.

وقال الحافظ الذهبي «في الميزان» في ترجمة الحافظ أبي نعيم الأصفهاني ما نصه... : «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصمه الله تعالي، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوي الأنبياء والصديقين ولو شئت لسردت من ذلك كراريس».

وبعد : فذلك جهدهم في حفظ سنة رسول الله ﷺ وإيصالها إلينا في تلك الصورة البالغة الدقة... وقد كفونا مؤونة ذلك التدقيق والتنقيب..

أفلا يكون واجبا إزاء سنة رسول الله ﷺ أن نحييها في نفوسنا عملا وسلوكا وتعاملا مع الناس؟

أفلا نحس نحو هذه السنة النبوية المطهرة أنها عصمة لنا من كل شر وأنها

باب لنا نحو كل خير فنقبل عليها متأسين بصاحبها عليه أفضل الصلاة والسلام؟

أفلا يكون من واجب المسلمين الآن وفي كل آن أن يعتزوا بسنة الرسول ﷺ اعتزازا يطبعهم بطابع الإسلام الحنيف ويسعي بهم نحو غايات سامية ورفاهية حقيقية وطمأنينة وسلام؟

لقد أصبح – وأيم الله – هذا واجب كل مسلم في هذا الزمان الذي تتسابق فيه البشرية تسابقا رهيبا نحو التقدم والتحضر والأخذ من وسائل المدنية بكل جديد.. طمعا في تحقيق أكبر قدر من الخير والسعادة...

وسنة الرسول هذه هي التي قال عنها: «ما تركت شيئا مما أمركم الله به من خير إلا وقد أمرتكم به وما تركت شيئا مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه»[1] صدق رسول الله ﷺ. فهل نستطيع؟

(١) رواه البيهقى فى شعب الإيمان بسنده عن المطلب بن حنطب رضى الله عنه.

الفصل الثالث

الصحابة وطبقاتهم وأكثرهم رواية

قال جمهور العلماء في تعريف الصحابي :

الصحابي من رأي رسول الله ﷺ في حال إسلام الراوي وإن لم تطل صحبته له، وإن لم يرو عنه شيئا.

وبين العلماء خلاف في أن مجرد الرؤية للنبى ﷺ كافية في إطلاق الصحبة أم غير كافية..

والمتفق عليه بين جمهور العلماء أن مجرد رؤية النبى كافية في إطلاق كلمة صحابي علي من رآه ﷺ.

وقال بعض العلماء : لا بد في إطلاق الصحبة مع الرؤية أن يروي حديثا أو حديثين.

وعن سعيد بن المسيب : لابد من أن يصحبه سنة أو سنتين أو يغزو معه غزوة أو غزوتين.

وروي شعبة عن موسي البسلاني – وأثني عليه خيرا – قال : قلت لأنس بن مالك: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد غيرك؟ قال : ناس من الأعراب رأوه، فأما من صحبه فلا. رواه مسلم بحضرة أبي زرعة.

وقال الحافظ ابن حجر: «أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقى النبى ﷺ مؤمنا به ومات علي الإسلام. فيدخل فيمن لقيه من طالت

مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى»[1].

وجمهور العلماء علي أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة لشرف رسول الله ﷺ وجلالة قدره وقدر من رآه من المسلمين، وقد جاء في بعض أحاديث رسول الله ﷺ ما يدل علي قدرهم العظيم.. فعن أبي سعيد الخدري مرفوعا : «يأتي علي الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقولون : هل فيكم من صاحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون نعم فيفتح لهم. ثم يأتي علي الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال : هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ؟ فيقولون نعم فيفتح لهم، ثم يأتي علي الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال : هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ؟ فيقولون نعم فيفتح لهم».. جاء هذا الحديث في الصحيحين.

ونعرف صحبة الصحابي بعدة أمور :

تارة تعرف بالتواتر مثل العشرة المبشرين بالجنة وغيرهم من الصحابة المعروفين.

وتارة تعرف بالاستفاضة وهي الأخبار المستفيضة مثل ضمام بن ثعلبة وعكاشة بن محض.

وتارة بشهادة غيره من الصحابة له، أي يقول الصحابي ما يدل علي أن – فلانا – له صحبة كما شهد أبو موسي لحممة بن أبي حممة الدوسي بذلك، ويقول تابعي بناء علي قبول التزكية من واحد وهو الراجح.

وتارة تعرف بقول الصحابى عن نفسه : إنه صحابي وفي هذه الحال يشترط

(١) ابن حجر : الإصابة التمييز بين الصحابة : ١/ ٤، ٥.

فيه أن يكون معروف العدالة وثابت المعاصرة للنبي ﷺ .. والمقصود بالمعاصرة كما قال ابن حجر : «يعتبر – في المعاصرة للنبي ﷺ – بمضي مائة سنة وعشر سنين من هجرة النبي ﷺ لقوله ﷺ في آخر عمره لأصحابه : أريتكم ليلتكم هذه؟ فإن علي رأس مائة سنة منها لا يبقي علي وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد» رواه البخاري(١).

أما لو قال : سمعت رسول الله ﷺ قال كذا، أو رأيته فعل كذا أو كذا عند رسول الله ﷺ... ونحو هذا فهذا مقبول لا محالة إذا صح السند إليه وهو ممن عاصره عليه الصلاة والسلام.

طبقات الصحابة :

أحب أن أقدم بين يدي هذا العنوان بعض الأحاديث النبوية في فضل الصحابة رضوان الله عليهم ومكانتهم عند النبي ﷺ.

روي الترمذي من حديث عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله ﷺ: «**الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا، فمن أحبهم فبحبى أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه**».

وجاء في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله ﷺ : «**والذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**».

وتواتر عنه ﷺ قوله : «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم.»

---

(١) ابن حجر : الإصابة ١/ ٦.

وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ : «**أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله عز وجل**».

وعن سعيد بن المسيب عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ : «**إن الله اختار أصحابى على الثقلين سوى النبيين والمرسلين**».

أما طبقات الصحابة فقد اختلف فيها العلماء:

فبعضهم جعلها خمس طبقات كما صنع ابن سعد فى طبقاته.

وجعلها الحاكم اثنتى عشرة طبقة على النحو التالى:

١ - قوم تقدم إسلامهم بمكة كالخلفاء الأربعة.

٢ - والصحابة الذين أسلموا قبل تشاور أهل مكة فى دار الندوة.

٣ - ومهاجرة الحبشة.

٤ - وأصحاب العقبة الأولى.

٥ - وأصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار.

٦ - وأول المهاجرين الذين وصلوا إلى النبى ﷺ بقباء قبل أن يدخل المدينة.

٧- وأهل بدر.

٨ - والذين هاجروا بين بدر والحديبية.

٩ - وأهل بيعة الرضوان فى الحديبية.

١٠- ومن هاجر بين الحديبية وفتح مكة، كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص.

١١- ومسلمة الفتح الذين أسلموا فى فتح مكة.

١٢- وصبيان وأطفال رأوا النبى ﷺ يوم الفتح وفى حجة الوداع وغيرهما.

وأفضل الصحابة على الإطلاق: أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب بإجماع أهل السنة قال القرطبى: «ولا مبالاة بأقوال أهل التشيع ولا أهل

البدع» ثم عثمان بن عفان، ثم على بن أبى طالب، وحكى الخطابى عن أهل السنة من الكوفة تقديم علىّ على عثمان، وبه قال ابن خزيمة.

ثم بعد الخلفاء الأربعة: بقية العشرة المبشرين بالجنة وهم: سعد بن أبى وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وطلحة بن عبدالله، والزبير بن العوام، وعبدالرحمن بن عوف، وأبو عبيدة عامر بن الجراح.

ثم بعدهم أهل بدر وهم ثلاثمائة وبضعة عشر.

ثم أهل أحد.

ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية.

وأما السابقون الأولون فقيل: هم الذين صلوا إلى القبلتين، وقيل: هم أهل بدر، وقيل هم: أهل بيعة الرضوان..

والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة، لما أثنى الله عليهم فى كتابه العزيز، وبما نطقت به السنة النبوية فى المدح لهم فى جميع أخلاقهم وأفعالهم، ومابذلوه من الأموال والأرواح بين يدى رسول الله ﷺ رغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل والجزاء الجميل.

وأما قول المعتزلة: الصحابة عدول إلا من قاتل عليا- فقول باطل مرذول ومردود.

وأما عدد الصحابة:

فقد قال الشافعى: روى عن رسول الله ﷺ ورآه من المسلمين نحو من ستين ألفا.

ونقل ابن الصلاح عن أبى زرعة: أنه سئل عن عدة من روى عن النبى ﷺ؟

فقال: «ومن يضبط هذا؟ شهد مع النبى ﷺ حجة الوداع أربعون ألفا، وشهد معه تبوك سبعون ألفا».

ونقل ابن الصلاح عن أبى زرعة أيضا أنه قيل له: «أليس يقال: حديث النبى ﷺ أربعة آلاف؟ قال: ومن قال ذا؟ قلقل الله أنيابه، هذاقول الزنادقة! ومن يحصى حديث رسول الله ﷺ ؟ قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعةعشر ألفا من الصحابة، ممن روى عنه وسمع منه فقيل له يا أبا زرعة، هؤلاء أين كانوا؟ وأين سمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه وسمع منه بعرفة».

أول من أسلم من الصحابة :

أول من أسلم من الصحابة من الرجال الأحرار أبو بكر رضى الله عنه وقيل إنه أول من أسلم مطلقا.

وأول من أسلم من الولدان على بن أبى طالب وقيل إنه أول من أسلم مطلقا ولا دليل عليه من وجه يصح كما يرى الحافظ بن كثير.

وأول من أسلم من الموالى : زيد بن حارثة.

وأول من أسلم من الأرقاء : بلال .

وأول من أسلم من النساء خديجة وقيل: إنها أول من أسلم مطلقا.

آخر من مات من الصحابة :

قال الحافظ بن كثير: آخر الصحابة موتا أنس بن مالك.

وجزم ابن الصلاح أن آخر الصحابة موتا على الإطلاق هو: أبو الطفيل عامر ابن واثلة وكانت وفاته بمكة وعلى هذا يكون هو آخر من مات بمكة وقيل آخر

من مات بمكة ابن عمر وقيل: جابر، والصحيح أن جابرا مات بالمدينة وكان آخر من مات بها، وقيل سهل بن سعد وقيل: السائب بن يزيد.

وآخر من مات بالبصرة أنس بن مالك، وبالكوفة عبدالله بن أبي أوفى، وبالشام عبدا لله بن بسر بحمص، وبدمشق واثلة بن الأسقع، وبمصر عبدالله بن الحارث بن جزء، وباليمامة الهرماس بن زياد، وبالجزيرة العرس بن عميرة وبإفريقيا رويفع بن ثابت، وبالبادية سلمة بن الأكوع. رضى اللهم عنهم.

أكثر الصحابة رواية:

قال أحمد بن حنبل: أكثرهم رواية ستة: أنس وجابر وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وعائشة، ثم عبدالله بن عمرو، وأبوسعيد ، وابن مسعود ولكنه توفى قديما ولهذا لم يعده أحمد بن حنبل فى العبادلة بل قال: العبادلة أربعة: عبدالله بن الزبير وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو بن العاص، قال البيهقى: « هؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم فإذا اجتمعوا على شىء قيل: هذا قول العبادلة ».

وقيل أكثر الصحابة حديثا:

أبو هريرة: ذكر ابن الجوزى أن عدد أحاديثه ٥٣٧٤ حديثا.

ثم عائشة أم المؤمنين : وعدد أحاديثها ٢٢١٠ أحاديث.

ثم أنس بن مالك وعدد أحاديثه ٢٢٨٦ حديثا.

ثم عبدالله بن عمر وعدد أحاديثه ٢٦٣٠ حديثا.

ثم عبدالله بن عباس حبر الأمة وعدد أحاديثه ١٦٦٠ حديثا.

ثم جابر بن عبدالله وعدد أحاديثه ١٥٤٠ حديثا.

ثم أبو سعيد الخدرى وعدد أحاديثه ١١٧٠ حديثا.

ثم عبدالله بن مسعود وعدد أحاديثه ٨٤٨ حديثا.

ثم عبدالله بن عمرو بن العاص وعدد أحاديثه ٧٠٠ حديث.

ثم يأتي بعد ذلك بقية الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وقد سبق أن أشرت إلى أكثر الصحابة حديثا وفتيا عندما تحدثت عن علم الحديث رواية فى مدخل هذا الكتاب..

ولذلك آثرت هنا الاختصار والتركيز على ذكر عدد الأحاديث المروية عن كل واحد من الصحابة المشهورين بكثرة الرواية طمعا فى اكتمال الصورة ورغبة فى إعطاء القارئ صورة دقيقة عن الصحابة المعنيين برواية السنة النبوية- رضى الله عنهم جميعا.

الفصل الرابع

التابعون والمخضرمون والموالى

أولا : التابعون :

قال النووى فى التقريب :

معرفة التابعين رضى الله عنهم ومعرفة الصحابة أصلان عظيمان بهما يعرف الحديث المرسل[١] والمتصل[٢].

واحد التابعين: تابعى وتابع وهو: من صحب الصحابى، وقال الحاكم: إن التابعى هو من لقى الصحابى وروى عنه وإن لم يصحبه.

وقد قسم الحاكم التابعين إلى خمس عشرة طبقة. فذكر أن أعلى هذه الطبقات من روى عن العشرة المبشرين بالجنة، وذكر منهم: سعيد بن المسيب، وقيس بن أبى حازم، وقيس بن عباد، وأبا عثمان الهندى، وأبا وائل، وأبا رجاء العطاردى، وأبا ساسان حضين بن المنذر، وغيرهم.

قال النووى: وقد غلط الحاكم فى سعيد بن المسيب فإنه ولد فى خلافة عمر ولم يسمع أكثر العشرة وقيل لم يصح سماعه من غير سعد بن أبى وقاص وقد كان سعد آخر العشرة موتا.

قال الحاكم: وبين هؤلاء التابعين الذين ولدوا فى حياة النبى ﷺ من أبناء الصحابة، كعبد الله بن أبى طلحة، وأبى أمامة سعد بن سهل بن حنيف، وأبى إدريس الخولانى.

---

(١) الحديث المرسل هو : الحديث الذى يسقط من سنده اسم الصحابى.

(٢) الحديث المتصل هو : الحديث المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم .

قال ابن كثير : أما عبدالله بن أبى طلحة فلما ولد ذهب به أخوه لأمه أنس بن مالك إلى رسول الله ﷺ ، فحنكه وبرك عليه وسماه «عبدالله» ، ومثل هذا ينبغى أن يعد من صغار الصحابة لمجرد الرؤية.

وعبدالله بن أبى طلحة أولى أن يعد من الصحابة من محمد بن أبى بكر الصديق الذى ولد عند الشجرة وقت الإحرام بحجة الوداع، فلم يدرك من حياة النبى ﷺ إلا نحوا من مائة يوم– والذى عدوه من الصحابة أنهم لم يذكروا أنه أحضر عند النبى ﷺ ولا رآه.

ومن أكابر التابعين :

الفقهاء السبعة بالحجاز وهم :

١ – سعيد بن المسيب.

٢ – والقاسم بن محمد .

٣ – وخارجة بن زيد .

٤ – وعروة بن الزبير .

٥ – وسليمان بن يسار .

٦ – وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود.

٧ – وسالم بن عبد الله بن عمر.

وقيل السابع هو : أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف.

وقيل هو : أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحرث بن هشام.

وعن أحمد بن حنبل قال:

أفضل التابعين: ابن المسيب، قيل: فعلقمة والأسود؟ فقال: هو وهما.

وعنه أيضا: لا أعلم فيهم مثل أبى عثمان النهدى وقيس.

وعنه أيضا: أفضلهم: قيس وأبو عثمان وعلقمة ومسروق.

وقال أبوعبدالله بن حنيف: أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين ابن المسيب، وأهل الكوفة يقولون أفضلهم أويس. وأهل البصرة يفضلون الحسن، وأهل مكة عطاء بن رباح.

وقال ابن أبى داود: سيدتا التابعيات حفصة بنت سيرين وعمرة بنت عبدالرحمن وتليهما أم الدرداء الصغرى رضى الله عنهم أجمعين.

هذا عن التابعين رضوان الله عليهم وأولئك أشهر فى التقوى والورع والرواية للحديث الشريف، وقد كان فى الإمكان أن أحصى منهم أكثر من ذلك، ولكن المقام فى هذا البحث لايتحمل أكثر من ذلك، ومن أراد التوسع فى معرفتهم فإن كثيرا من كتب الرجال قد عنيت بهم وبطبقاتهم بل وبطرف من سيرهم وحياتهم رضى الله عنهم أجمعين.

ثانيا : المخضرمون :

المخضرمون: واحدهم مخضرم وهو الذى أدرك الجاهلية وزمن النبى ﷺ ولم يره وأسلم بعده .

والخضرمة : القطع، فكأنهم قطعوا عن نظائرهم من الصحابة.

قال النووى: وعدهم مسلم عشرين نفسا وهم أكثر، وممن لم يذكره مسلم: أبو مسلم الخولانى؛ والأحنف بن قيس.

وأما العشرون الذين عدهم مسلم من المخضرمين فمنهم:

١ - أبو عمر الشيبانى .

٢ – وسويد بن غفلة .

٣ – وعمرو بن ميمون .

٤ – وأبو عثمان النهدى .

٥ – وأبو الخلال العتكى .

٦ – وعبد خير بن يزيد الخيوانى .

٧ – وربيعة بن زرارة .

ومنهم كذلك : عبدالله بن عكيم ، والأحنف بن قيس .

ثالثا : الموالى من الرواة

قال الحافظ ابن كثير :

معرفة الموالى من الرواة والعلماء من المهمات، فربما نسب أحدهم إلى القبيلة فيعتقد السامع أنه منهم صليبة أى من صلبهم ونسبهم، مع أنه من مواليهم.. وإن كان قد ورد فى الحديث الشريف: « مولى القوم منهم » .

وأحب أن أذكر من هؤلاء الموالى عددا ليس بالكثير، وإنما اشتهر بين الرواة حتى إنه ليصعب التمييز أمولى هو أم غير مولى.. ومن هؤلاء :

١ – أبو البخترى «الطائى»، وهو سعد بن فيروز، وهو مولاهم .

٢ – وأبو العالية «الرياحى»، التابعى مولى امرأة من بنى رياح .

٣ – والليث بن سعد «الفهمى»، المصرى، مولى بنى فهم .

٤ – وعبدالله بن وهب «القرشى»، وهو مولى لعبد الله بن صالح كاتب الليث.

٥ – وعبدالله بن صالح «الجهنى» مولاهم .

٦ – وأبو الحباب «الهاشمى» مولى شقران وشقران مولى رسول الله ﷺ .

وهؤلاء هم المنسوبون إلى القبائل مطلقا، كفلان القرشى ويكون مولى لهم،

ثم منهم من يقال له مولى فلان، ويراد مولى عتاقة وهو الغالب .

ومن الموالى : مولى الإسلام مثل :

٧ - الإمام البخارى مولى الجعفيين ولاء إسلام، لأن جده كان مجوسيا فأسلم على يد اليمان الجعفى .

٨ - والحسن الماسرخسى مولى عبدالله بن المبارك، كان نصرانيا فأسلم على يديه.

ومن الموالى مولى الحلف مثل :

٩ - الإمام مالك بن أنس، ونفره أصبحيون صليبة مولى لتيم قريس بالحلف، وكان جده مالك بن عامر حليفا لهم، وقد كان عسيفا[1] عند طلحة بن عبيد الله التيمى أيضا فنسب إليهم.

وقد كان لكثير من الموالى مكانة عالية فى المجتمع الإسلامى، وقد حققوا فى مجال العلم والمعرفة مايحسدهم عليه الحاسدون.

وحسبنا فى الدلالة على تلك المكانة أن نسوق بين يدى القارئ ماذكره الزهرى من أن هشام بن عبدالملك قال له: من يسود مكة؟ قال: عطاء. قال: فأهل اليمن؟ قال: طاوس. قال: فأهل الشام؟ قال: مكحول. قال: فأهل مصر؟ قال: يزيد بن حبيب. قال: فأهل الجزيرة؟ قال: ميمون بن مهران. قال: فأهل خراسان؟ قال: الضحاك بن مزاحم. قال: فأهل البصرة؟ قال: الحسن بن أبى الحسن. قال: فأهل الكوفة؟ قال: إبراهيم النخعى، وذكر الزهرى أنه كان يقول له عند كل واحد: أم من الموالى، فيقول: من الموالى، فلما انتهى قال: يازهرى: والله لتسودن الموالى على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها،

(١) أجيـرا .

فقلت: يأمير المؤمنين. إنما هو أمر الله ودينه فمن حفظه ساد ومن ضيعه سقط.

وروى مسلم فى صحيحه أن عمر بن الخطاب لما تلقاه نائب مكة أثناء الطريق فى حج أو عمرة قال له: من استخلفت على أهل الوادى؟ قال: ابن أبزى. قال ومن ابن أبزى؟ قال رجل من الموالى فقال: أما إنى سمعت نبيكم ﷺ يقول: إن الله يرفع بهذا العلم أقواما ويضع به آخرين».

وسأل رجل من الأعراب رجلا من أهل البصرة فقال: من هو سيد هذه البلدة؟ قال الحسن بن أبى الحسن البصرى. قال: أمولى هو؟ قال: نعم. قال فبم سادهم؟ فقال: بحاجتهم إلى علمه وعدم احتياجه إلى دنياهم فقال الأعرابى: هذا لعمر أبيك هو السؤدد.

ومما يتصل بتعريف الرواة وإيضاح حالهم معرفة بلدانهم وأوطانهم فربما عرف شيخ الراوى ولكنه اشتبه بغيره فإذا عرفت بلده تعين بلديه.

قال الحافظ ابن كثير :

وقد كانت العرب إنما ينسبون إلى القبائل والعمائر والعشائر والبيوت، والعجم إلى شعوبها ورساتيقها وبلدانها، وبنو إسرائيل إلى أسباطها.. فلما جاء الإسلام وانتشر الناس فى الأقاليم، نسبوا إليها أو إلى مدنها أو قراها .

فمن كان فى القرية فله الانتساب إليها بعينها وإلى مدينتها إن شاء أو إقليمها.

ومن كان فى بلدة ثم انتقل منها إلى غيرها فله الانتساب إلى أيهما شاء والأحسن أن يذكرهما، فيقول مثلا: الشامى ثم العراقى، أو الدمشقى ثم المصرى.. ونحو ذلك .

وقال بعض العلماء : إنما يسوغ الانتساب إلى البلد إذا أقام فيها أربع سنين فأكثر، وفى هذا نظر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

الفصل الخامس

الثقات والضعفاء من الرواة

أجمع العلماء على أن معرفة الثقات والضعفاء من الرواة من أهم العلوم وأعلاها قدرا، وذلك أن هذه المعرفة يتوقف عليها معرفة صحة سند الحديث من ضعفه.

قال الحافظ ابن كثير: وقد صنف الناس فى ذلك قديما وحديثا كتبا كثيرة: من أنفعها :

كتاب ابن أبى حاتم ..

ولابن حبان كتابان نافعان أحدهما فى الثقات والآخر فى الضعفاء .. وكتاب الكامل لابن عدى .

والتواريخ المشهورة قد عنيت كذلك بتوضيح الثقات والضعفاء من الرواة ومن أجلها:

تاريخ بغداد للحافظ أبى بكر أحمد بن على الخطيب .

وتاريخ دمشق للحافظ أبى القاسم بن عساكر .

وتهذيب الحافظ أبى الحجاج المزى. وهو شيخ الحافظ ابن كثير .

وميزان الحافظ أبى عبدالله الذهبى وهو شيخ الحافظ بن كثير .

قال ابن كثير : وقد جمعت بينهما وزدت فى تحرير الجرح والتعديل عليهما فى كتاب وسميته : «التكميل فى معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» وهو من أنفع شىء للفقيه البارع، وكذلك للمحدث.

وهناك شبه إجماع بين العلماء على أن جرح الرجال على وجه النصيحة لله ولرسوله ولكتابه وللمؤمنين ليس بغيبة، بل يثاب بتعاطى ذلك إذا قصد به ذلك.

فقد قال رسول الله ﷺ : «الدين النصيحة .. قلنا لمن يارسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم »[1].

وقيل : إن أول من تصدى للكلام فى الرواة شعبة بن الحجاج وتبعه يحيى ابن سعيد القطان، ثم تلامذته: أحمد بن حنبل، وعلى بن المدينى، ويحيى بن معين، وعمرو بن على الفلاس، وغيرهم .

وقد سمع أبو تراب النخشبى أحمد بن حنبل وهو يتكلم فى بعض الرواة فقال له: أتغتاب العلماء؟ فقال له: ويحك هذه نصيحة، وليس هذا بغيبة.

وقيل ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك يوم القيامة؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصمائى أحب إلى من أن يكون رسول الله ﷺ خصمى يومئذ، يقول لى: لم لم تذب الكذب عن حديثى؟[2].

---

(١) الإمام مسلم : صحيح مسلم .
(٢) ابن الصلاح : المقدمة .

الفصل السادس

وفيات الرواة وأعمارهم

معرفة وفيات الرواة وأعمارهم ضرورة فنية يترتب عليها معرفة من أدركهم ومن لم يدركهم، حتى يتضح الكذاب والمدلس، وبالتالى يعرف الحديث المتصل والمنطقع وغير ذلك[1].

قال حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين. وقال سفيان الثورى: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ.

وقال الحاكم: لما قدم علينا محمد بن حاتم الكشى فحدث عن عبدبن حميد، سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين فقلت لأصحابنا: إنه يزعم أنه سمع منه بعد موته بثلاث عشرة سنة .

قال ابن الصلاح: شخصان من الصحابة عاش كل منهما ستين سنة فى الجاهلية وستين فى الإسلام، وهما حكيم بن حزام وحسان بن ثابت رضى الله عنهما.

وحكى عن ابن إسحاق أن حسان بن ثابت وأباه ثابت بن المنذر وجده المنذر بن حرام، وجد أبيه حرام.. وعاش كل منهم مائة وعشرين سنة.. وقال الحافظ أبو نعيم: ولايعرف هذا لغيرهم من العرب.

وأما سلمان الفارسى فقد حكى العباس بن يزيد البحرانى الإجماع على أنه عاش مائة وخمسين سنة .

---

(١) سنوضح ذلك عند الحديث عنه فى الباب الثالث من هذا الكتاب .

وقد أورد الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله وفيات أعيان من الناس على النحو التالي :

١ – رسول الله ﷺ : توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة على المشهور، يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة .

٢ – أبو بكر الصديق: توفي عن ثلاث وستين أيضا في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة من الهجرة.

٣ – عمر بن الخطاب: توفي عن ثلاث وستين أيضا في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين.. وعمر أول من أرخ التاريخ الإسلامي بالهجرة النبوية من مكة إلى المدينة. وكان أمره بذلك في سنة ست عشرة من الهجرة .

٤ – عثمان بن عفان : قتل وقد جاوز الثمانين وقيل قد بلغ التسعين في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين .

٥ – علي بن أبي طالب : توفي في رمضان سنة أربعين عن ثلاث وستين في قول .

٦ – طلحة : قتل يوم الجمل سنة ست وثلاثين وعمره أربع وستون سنة .

٧ – الزبير : قتل يوم الجمل سنة ست وثلاين وعمره أربع وستون سنة .

٨ – سعد بن أبي وقاص: توفي عن ثلاث وسبعين، سنة خمس وخمسين وكان آخر من توفي من العشرة .

٩ – سعيد بن زيد : سنة إحدى وخمسين وله ثلاث أو أربع وسبعون .

١٠– عبدالرحمن بن عوف: سنة اثنتين وثلاثين عن خمس وسبعين .

١١– أبو عبيدة : سنة ثمان عشرة وله ثمان وخمسون رضي الله عنهم أجمعين.

١٢– عبدالله بن عباس : توفي سنة ثمان وستين .

١٣- عبدالله بن عمر : توفى سنة ثلاث وسبعين .

١٤- عبدالله بن الزبير : توفى سنة ثلاث وسبعين .

١٥- عبدالله بن عمرو : توفى سنة سبع وستين .

١٦- عبد الله بن مسعود : توفى سنة إحدى وثلاثين .

ثم يأتى بعد ذلك أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة وهم :

١ - سفيان الثورى : توفى بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وله أربع وستون سنة.

٢ - مالك بن أنس : توفى سنة تسع وسبعين ومائة بالمدينة وقد جاوز الثمانين.

٣ - أبو حنيفة : توفى سنة خمسين ومائة ببغداد وله سبعون سنة .

٤ - الشافعى محمد بن إدريس : توفى سنة أربع ومائتين بمصر عن أربع وخمسين سنة .

٥ - أحمد بن حنبل: توفى سنة إحدى وأربعين ومائتين ببغداد عن سبع وسبعين سنة .

قال ابن كثير : وقد كان أهل الشام على مذهب الأوزاعى نحوا من مائتى سنة، ولذلك يعد من أصحاب المذاهب أيضا .

٦ - الأوزاعى: توفى سنة سبع وخمسين ومائة ببيروت من ساحل الشام وله من العمر سبعون سنة .

٧ - إسحق بن راهوية : وكان إماما متبعا وله طائفة يقلدونه ويجتهدون على مسلكه يقال لهم الإسحاقية . توفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين عن سبع وسبعين سنة .

ثم يأتى بعد ذلك أصحاب كتب الحديث الستة وهم :

١ - الإمام البخارى: ولد سنة أربع وتسعين وتوفى ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين بقرية يقال لها «خرتنك» عن اثنتين وستين سنة .

٢ - الإمام مسلم : ولد سنة أربع ومائتين- على الصحيح- وتوفى سنة إحدى وستين ومائتين وتوفى عن سبع وخمسين سنة.

٣ - الإمام أبو داود : ولد سنة اثنتين ومائتين وتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين عن سبعين سنة .

٤ - الإمام الترمذى: ولد سنة تسع ومائتين وتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين عن سبعين سنة .

٥ - الإمام النسائى : ولد سنة خمس عشرة ومائتين وتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة عن ثمانى وثمانين سنة .

٦ - الإمام ابن ماجه: ولد سنة تسع ومائتين وتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين عن سبعين سنة .

ثم يأتى بعد ذلك سبعة من الحفاظ انتفع الناس بتصانيفهم فى العصور المختلفة وهم :

١ - أبو الحسن الدارقطنى: توفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة عن تسع وسبعين سنة .

٢ - الحاكم أبو عبدالله النيسابورى: توفى سنة خمس وأربعمائة وقد جاوز الثمانين.

٣ - عبدالغنى بن سعيد المصرى: توفى سنة تسع وأربعمائة بمصر عن سبع وسبعين سنة .

٤ - الحافظ أبو نعيم الأصبهانى: توفى سنة ثلاثين وأربعمائة وله ست وتسعون سنة .

٥ – الشيخ أبو عمر النمرى: توفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة عن خمس وتسعين سنة .

٦ – أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقى : توفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن أربع وسبعين سنة .

٧ – أبو بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى : توفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة عن إحدى وسبعين سنة .

ثم يلى هؤلاء أو يجىء معهم :

٨ – الطبرانى صاحب المعاجم الثلاثة: توفى سنة ستين وثلاثمائة .

٩ – الحافظ أبو يعلى الموصلى: توفى سنة سبع وثلاثمائة .

١٠– الحافظ أبو بكر البزار : توفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين .

١١– محمد بن إسحاق بن خريمة: توفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وله صحيح.

١٢– أبو حاتم محمد بن حبان: توفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وله صحيح أيضا .

١٣– الحافظ أبو حمد بن عدى: توفى سنة سبع وستين وثلاثمائة وله كتاب الكامل فى الأحاديث ..

وبعد فهولاء أشهر رجال السنة التى دونوها وحفظوها وصنعوا من أجل تحقيقها والتثبت منها الكثير وبذلوا فى سبيل ذلك ما سيثيبهم عليه الله سبحانه بمشيئته.

الفصل السابع

أشهر كتب السنة

أجمعت الأمة على أن أشهر كتب السنة وأولاها بالثقة فى أمور الدين كتب ستة جمعت فأوعت وعدت فأحصت وأثبتت فحققت، حتى أصبحت معالم معروفة فى الحديث لايجلها ولا يجهل مكانتها إلا غافل.

هذه الكتب الستة هى:

١ - صحيح البخارى .

٢ - صحيح مسلم .

٣ - الجامع الصحيح للترمذى .

٤ - سنن أبى داود .

٥ - سنن النسائى .

٦ - سنن ابن ماجه .

ولا أحب أن يخلو هذا البحث عن كلمة عن كل من هذه الكتب الستة لأن كل واحد منها معلمة رائعة فى سنة الرسول ﷺ .. ولذلك سأتحدث عنها وعن منهج كل منها بشىء من التبسيط إن شاء الله على النحو التالى:

أولا : صحيح البخارى : «١٩٤هـ - ٢٥٦هـ» :

البخارى هو الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة وكان بردزبة هذا مجوسيا، ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفى والى بخارى.. ومن هنا أطلق على البخارى الجعفى ... ولاء .

ويلقب البخارى بين علماء الحديث بأمير المؤمنين فى الحديث. وقد نبغ البخارى منذ صغره فكان قلبه واعيا وذهنه حادا وهداه الله إلى حفظ الحديث الشريف فحفظ منه الكثير وهو فى سن مبكرة، وما بلغ البخارى السادسة عشرة حتى كان قد أتم حفظ كتب ابن المبارك ووكيع واطلع على الكثير من آراء أهل الرأى ومذاهبهم .

ثم رأى الإقامة بمكة مركز العلم والمعرفة آنذاك فأقام، وهناك ألف بعض كتبه مثل: التاريخ الكبير وتاريخه الأوسط وتاريخه الصغير، وهناك وضع الأسس التى أقام عليها فيما بعد كتابه الجامع الصحيح وتراجمه وظل بالحجاز ستة أعوام.. ثم لجأ إلى الرحلة فتنقل كثيرا بين الأقطار الإسلامية فقد روى عنه أنه قال: «دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصى كم دخلت الكوفة وبغداد مع المحدثين» .

وبالطبع لم تكن رحلة للتنزه ولكنها كانت رحلات علمية من أجل السنة النبوية وجمعها، وكانت لقاءات متعددة مع العلماء والأعلام.. فقد لقى البخارى الإمام أحمد بن حنبل فى بغداد مرارا ودارسه ودرس عليه واستفاد من علمه .

ومن أشهر شيوخ البخارى :

على بن المدينى .
أحمد بن حنبل .
يحيى بن معين .
محمد بن يوسف الغريانى .
مكى بن إبراهيم البلخى .

محمد بن يوسف البيكندى .

إسحق بن راهوية .

وغيرهم ممن روى عنهم وذكرهم فى جامعه الصحيح وهم يقربون من الثلاثمائة[1]. وقد روى عن البخارى أنه قال: «كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم إلاصاحب حديث، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل» .

ومن أشهر تلاميذه :

مسلم بن الحجاج .

الإمام الترمذى .

الإمام النسائى .

ابن خزيمة .

ابن أبى داود .

محمد بن يوسف الفربرى .

منصور بن محمد البزدوى .

إبراهيم بن معقل النسفى .

حماد بن شاكر النسوى .

وغيرهم كثيرون، فقد جاء فى مقدمة فتح البارى: قيل إنه سمع منه الصحيح تسعون ألفا .

وقد بلغ البخارى من المكانة العلمية حدا جعل أكابر العلماء وأجلائهم يشهدون له .

قال قتيبة بن سعيد حينما سئل عن البخارى: نظرت فى الحديث، ونظرت

(١) عددهم بالضبط كما أحصاه العلماء ٢٨٩ شيخا .

فى الرأى وجالست الفقهاء والعباد والزهاد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد ابن إسماعيل .

وقال إمام الإئمة أبو بكر بن خزيمة عنه: ماتحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل .

وقال عنه أبو حاتم الرازى: لم تخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه .

وهذا هو الإمام مسلم صاحب الصحيح جاء إلى البخارى فقبله بين عينيه وقال: « دعنى حتى أقبل رجليك ياأستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث وعلله » .

وبعد فهذا هو ثناء الذين عاصروه أما الذين جاءوا بعده فبحر زاخر وعباب ثائر وألوف مؤلفة وبحسبى أن أذكر ماقاله عنه الحافظ ابن حجر فى مقدمة فتح البارى: «ولو فتحت باب الثناء عليه ممن تأخر عن عصره لفنى القرطاس، ونفذت الأنفاس، فذلك بحر لا ساحل له » [1].

وللإمام البخارى عديد من المؤلفات العلمية النافعة التى لم تخرج فى مجموعها عن البحث فى السنة والرجال من أشهرها:

١ – الجامع الصحيح .

٢– التفسير الكبير .

٣– المسند الكبير .

٤ – الأدب المفرد .

٥– كتاب العلل .

(١) ابن حجر مقدمة فتح البارى : ١٩٦/٢– ٣٥٢ .

٦ – كتاب الضعفاء .

٧ – أسامى الصحابة .

٨ – التاريخ الصغير .

٩ – التاريخ الأوسط .

١٠ – التاريخ الكبير .. وغيرها كثير وقد وردت أسماؤها فى مقدمة فتح البارى.

وأشهر هذه الكتب وأبقاها بل أصحها بل أصح كتاب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى هو جامعه الصحيح. على هذا أجمعت الأمة ولن تزال على ذلك مجمعة إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين .

واسم هذا الكتاب بتمامه هو : «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه » .

وقد رتب البخارى صحيحه فقسمه إلى كتب وقسم الكتب إلى أبواب مثل: كتاب الوحى ثم كتاب الإيمان ثم كتاب العلم ثم الطهارة.. إلخ وعدد كتبه سبعة وتسعون كتابا أولها كتاب الوحى وآخرها كتاب التوحيد.. وعدد أبواب هذه الكتب خمسون وأربعمائة وثلاثة آلاف .

وجميع الأحاديث التى جاءت فى الصحيح كما عدها ابن حجر فى مقدمة فتح البارى بلا تكرار للأحاديث أو تجزىء لها: اثنان وستمائة وألفان من الأحاديث إذا عدت بالمكرر فهى سبعة آلاف وثلاثمائة وسبع وتسعون حديثا.. وفى الجامع الصحيح إذا أدخلنا التعاليق والمتابعات تسعة آلاف وثمانمائة واثنان من الأحاديث .

قال الحافظ ابن حجر: « وهذا الذى حررته من عدة ما فى صحيح البخارى تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمنى إليه وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان » .

وقد توخى البخارى فى جامعه الصحيح دقة بلغت الحد الأعلى وفاقت ماتعارف عليه الناس من الدقة والتثبت .

ثانيا : الإمام مسلم « ٢٠٤هـ - ٢٦١ » :

مسلم هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيرى نسبا، النيسابورى بلدا، صاحب الصحيح .

وقد بدأ فى استماع الحديث الشريف فى سن مبكرة وكان أول سماعه هو ابن اثنى عشرة عاما. وارتحل كذلك فى طلب الحديث فارتحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر وغيرها من الأقطار الإسلامية .

وقد استفاد مسلم فى هذه الرحلات العلمية فوائد جمة وأخذ عن عدد عديد من العلماء والفقهاء .

ومن أشهر شيوخه :

يحيى بن يحيى .

إسحق بن راهوية .

محمد بن مهران.

أحمد بن حنبل.

عبدالله بن مسلمة.

محمد بن إسماعيل البخارى.

قتيبة بن سعيد.

محمد بن يحيى الذهلى .

وغيرهم كثيرون، ،أما تلاميذه فمن أشهرهم :

أبو حاتم الرازى.

وموسى بن هارون.

وأحمد بن سلمة.

وأبو بكر بن خزيمة.

ويحيى بن صاعد.

وأبو عيسى الترمذى.

وإبراهيم بن محمد بن سفيان الذى روى صحيح مسلم.

وغير هؤلاء تلاميذ كثيرون لايحصيهم العد السريع.

ومن أشهر مؤلفاته :

١ - الجامع الصحيح .

٢ - المسند الكبير.

٣ - كتاب الأسماء والكنى.

٤ - كتاب العلل.

٥ - أوهام المحدثين وغيرها كثير، وإن كان أجلها وأنفعها وأبقاها جامعه الصحيح.

والجامع الصحيح للإمام مسلم يلى صحيح البخارى فى المنزلة وهو أحد كتابين أجمعت الأمة على أنهما أصح الكتب بعد كتاب الله وهما: صحيح البخارى وصحيح مسلم .

وقد دقق مسلم فى جمع صحيحه، روى عنه أنه قال: «صنفت هذا الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث، وروى عن أحمد بن سلمة أنه قال: «كنت مع مسلم فى تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث» .

وقد بلغ من دقته فى جمع أحاديث صحيحه أن قال: «ماوضعت شيئا فى

كتابى هذا إلا بحجة وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة» .

ولم يفعل مسلم فى صحيحه مافعل البخارى من التبويب أو الكتب وإنما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى مكان واحد فجاء كتابه كأنه مبوب .

وأما مانراه من التبويب فى بعض الطبعات فإنه من صنيع الشراح الذين عنوا بشرح صحيحه ومن أشهر هؤلاء الشراح الإمام النووى .

وعدد الأحاديث الواردة فيه اثنا عشر ألف حديث كما ذكر ذلك أحمد بن سلمة وهو الذى كتب مع مسلم صحيحه .

ولكن ابن الصلاح يذكر أن عدد أحاديث صحيح مسلم أربعة آلاف حديث إذا حذفنا المكرر .

ثالثا - الجامع الصحيح للترمذى « ٢٠٩هـ - ٢٧٩هـ» :

الترمذى هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى ابن الضحاك السلمى الترمذى، أحد أئمة الحديث .

وقد طلب الحديث من صغره ورحل فى سبيله إلى كثير من الأقطار الإسلامية كالحجاز والعراق وخراسان، وفى هذه البلاد قابل الكثيرين من الأئمة والشيوخ وأخذ عنهم وكان يكتب ويسجل كل مايسمع فى حضره وسفره ، كتب وناظر وألف الكثير من الكتب .

وأشهر شيوخه الذين أخذ عنهم :

الإمام البخارى.

والإمام مسلم .

الإمام أبو داود صاحب السنن.

وقتيبة بن سعد.

وإسحق بن موسى.

ومحمد بن المثنى.

ومحمود بن غيلان.

وأحمد بن منيع.

وغيرهم كثيرون من أجلاء العلماء والفقهاء ... وكذلك أخذ عنه العلم عدد كبير من العلماء ... فمن أشهر تلاميذه :

مكحول بن الفضل.

وحماد بن شاكر.

والهيثم بن كليب الشاشى.

والحمد بن يوسف النسفى.

وأبو العباس محمد بن محجوب، الذى روى كتابه الجامع.. وغير هؤلاء خلق كثير كلهم تعلم من الترمذى واستفاد من علمه وفضله وضبطه ودقته ومؤلفاته، ومن أشهر هذه المؤلفات :

١ – الجامع الصحيح.

٢– كتاب العلل . وهو ملحق بآخر كتابه الجامع الصحيح.

٣– كتاب التاريخ.

٤– كتاب الأسماء والكنى.

٥– كتاب الشمائل النبوية.

٦– كتاب الزهد.

ولكن أشهر هذه الكتب وأبقاها كتابه الجامع الصحيح فهو موسوعة فى الحديث لها قيمتها عند العلماء، فقد روى عن الترمذى أنه قال: « صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان فى بيته فكأنما فى بيته نبى يتكلم » .

وقد كان منهج الترمذى فى جامعه أنه لم يلتزم الصحيح وحده بل ذكر معه الحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته وبالتالى فليس الجامع خاصا بالصحيح ولذلك كان الأدق أن يطلق عليه سنن الترمذى لا صحيح الترمذى.. غير أن الترمذى قد التزم فى جامعه أن لا يخرج فيه حديثا إلا أن يكون قد عمل به فقيه أو احتج به أحد العلماء ، ولذلك خرج الأحاديث التى صحت طرقها أو لم تصح ولكنه تكلم على كل حديث بما يليق به ويجلو عنه كل غموض.

وأغلب الأحاديث الضعاف أو المناكير التى جاءت فى كتابه إنما هى فى باب الفضائل، ومعروف أن الفضائل يتسامح فيها مالا يتسامح فى الحلال أو الحرام.

وبعض العلماء يؤخرون الجامع الصحيح للترمذى عن سنن أبى داود والنسائى لأن الترمذى خرج فى جامعه أحاديث «المصلوب» و «الكلبى» وكلاهما متهم عند العلماء بوضع الأحاديث .

ولكن العلماء أثنوا على هذا الجامع ثناء عاطرا ..

قال ابن الأثير فى مقدمة كتابه جامع الأصول.. عن الترمذى وكتابه: «وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فوائد وأحسنها ترتيبا وأقلها تكرارا وفيه ماليس فى غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب وفيه جرح وتعديل وفى آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة لايخفى قدرها على من وقف عليها» .

وقال الحاكم أبو عبدالله النيسابوى: سمعت عمر بن علك يقول: مات البخارى ولم يخلف بخراسان مثل أبى عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد.

وقال أبو حاتم بن حبان عنه: كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر .

وقال عنه أبو يعلى: محمد بن عيسى الحافظ متفق عليه له كتاب فى السنن وكتاب فى الجرح والتعديل.. وهو مشهور بالأمانة والإمامة والعلم. وكتابه «الجامع» يدل على عظيم قدره واتساع حفظه وكثرة اطلاعه وغاية تبحره فى فن الحديث .

رابعا – سنن أبى داود «٢٠٢هـ – ٢٧٥هـ »:

أبو داود هو الإمام الحافظ سليمان بن الأشعث بن إسحق بن بشير بن شداد ابن عمرو الأزرى السجستانى صاحب السنن .

وقد نشأ أبو داود منذ طفولته محبا للعلم عاكفا على الدرس ملازما للعلماء..

وقد جعل الرحلة فى طلب العلم همه فارتحل من أجل ذلك إلى الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان... وكان له مع بغداد أكثر من لقاء.. وقد اتخذ من البصرة مقرا له وموطنا وقد أصبحت البصرة قبلة أهل العلم وطلاب الأحاديث النبوية .

وقد أخذ العلم عن كثير من كبار العلماء وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل ومن أشهر شيوخه :

الإمام أحمد بن حنبل.

وأبو عمرو الضرير.

ومسلم بن إبراهيم.

وعبدالله بن رجاء.
وأبو الوليد الطيالسى.
وعثمان بن أبى شيبة.
وقتيبة بن سعيد.

وغير هؤلاء كثيرون ممن كانت تذخر بهم العواصم التى رحل إليها وكذلك أخذ عنه العلم كثيرون من الأجلاء والفضلاء .

فمن أشهر تلاميذه :
أبو عيسى الترمذى.
وأبو عبدالرحمن النسائى.
وأبو بكر بن أبى داود ابنه.
وأبو سعيد الأعرابى.
وأبو على اللؤلؤى.
وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودى.
وأبو بكر بن راشد.

وغيرهم كثير.

ومن أشهر مؤلفاته :
١- كتاب السنن.
٢- كتاب المراسيل.
٣- الناسخ والمنسوخ.
٤- فضائل الأعمال.
٥- دلائل النبوة.

٦- ابتداء الوحى.

٧- أخبار الخوارج.

٨- كتاب القدر.

٩- كتاب الزهد.

ولكن أجل هذه الكتب وأبقاها وأوسعها انتشارا هو كتابه السنن. ذلك الكتاب الذى عرضه على أستاذه أحمد بن حنبل إمام أهل السنة فاستجاده واستحسنه، وقد بلغ من إعجاب أحمد بن حنبل بأبى داود أن روى عنه وهو شيخه حديثا وكتبه عنه، وهو حديث رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبى معشر الدارمى عن أبيه أن رسول الله ﷺ سئل عن العتيرة فحسنها .

ويكفيه فخرا بعد رواية أحمد بن حنبل عنه قول إبراهيم الحربى العالم الحافظ: ألين لأبى داود الحديث كما ألين لداود الحديد ..

وقد كان لأبى داود مذهب فقهى خاص.. ولكن عده الشيخ أبو إسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد واعتبره القاضى أبو الحسين محمد بن القاضى أبى يعلى من طبقات الحنابلة .

كتابه السنن :

انفرد سنن أبى داود عن الكتب الحديثية التى سبقته من الجوامع والمسانيد بأنه جاء خاصا بالسنن بينما كانت الكتب قبله تجمع إلى جانب السنن الفضائل والقصص والمواعظ والتفسير .

ونستطيع أن نتبين قدر الكتاب من رسالة أبى داود إلى أهل مكة التى كتبها لهم جوابا على سؤالهم عن كتابه السنن قال: «كتبت عن رسول الله ﷺ

خمسمائة ألف حديث، انتقيت منها أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث ضمنتها هذا الكتاب وجمعت فى الصحيح ومايشبهه ويقاربه، وماذكرت فى كتابى حديثا أجمع الناس على تركه، وماكان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا ألزم الناس أن يتعلموه من هذا الكتاب، ويكفى الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث:

أحدهما : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ مانوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما ماهاجر إليه » .

ثانيهما : «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» .

ثالثهما : «لا يكون المؤمن مؤمنا حقا حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه» .

رابعهما : «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لايعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهى القلب» .

خامسا – سنن النسائى « ١٢٥هـ – ٣٠٣هـ» :

هو أبو عبدالرحمن أحمد بن على بن شعيب بن على بن سنان بن حجر الخراسانى؛ كان إمام عصره فى الحديث ووصفه الذهبى فى تذكرته بقوله: هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام .

وفى بلدة نساء بخرسان نشأ الإمام وتعلم العلم على أساتذتها وحفظ القرآن وألم بأصول العلوم ...

وكغيره من الأئمة- الذين قيضهم الله للإسلام- حببت إليه الرحلة فى طلب العلم فارتحل إلى الحجاز والعراق ومصر والشام والجزيرة وسمع الحديث والعلوم من علماء هذه الأمصار، ولم يزل كذلك حتى برع فى الحديث .

وقد أخذ الحديث من أكابر علماء عصره وكان من أشهر شيوخه :

قتيبة بن سعد.

وإسحق بن راهوية.

والحارث بن مسكين.

وعلى بن خشرم.

وأبو داود صاحب السنن.

والترمذى صاحب الجامع الصحيح.

وغيرهم كثيرون ممن لقيهم فى رحلاته وأفاد من علمهم وحفظهم وكذلك أخذ عنه الكثيرون فمن أشهر تلامذته :

أبو القاسم الطبرانى . صاحب المعاجم الثلاثة.

وأبو جعفر الطحاوى.

والحسن بن الخضر السيوطى.

ومحمد بن معاوية بن الأحمر الأندلس.

وأبو بكر أحمد بن إسحق السنى.. وهو الذى روى كتاب السنن للنسائى. وغيرهم كثير .

ومن أشهر مؤلفاته :

١ – السنن الكبرى .. وهى كتابه المشهور.

٢ – السنن الصغرى وهى المسماة «المجتبى».

٣ – الخصائص.

٤ – المناسك.

٥ – فضائل الصحابة.

وغير ذلك كثير ....

ولكن أشهر هده المؤلفات : سنن النسائى، وهو موسوعة حديثية مرتبة على أبواب الفقة .... جمع فيها النسائى بين الحديث الصحيح والحسن ومايقاربهما.. ثم استطاع النسائى أن ينتخب من هذه الموسوعة والسنن الكبرى سننا صغرى سماها «المجتبى» جمع فيها الصحيح والحسن وجاء فيها بعض الضعيف وهو قليل جدا ومتنازع فى الحكم عليه بالضعف. وهذه السنن الصغرى موجود فى السنن الكبرى..

ولكن السنن الكبرى للنسائى من أجل كتب الحديث وأرفعها قدرا وهى أصل من الأصول الحديثية الموثوق بها .

سادسا – سنن ابن ماجة « ٢٠٩هـ – ٢٧٩هـ» :

هو الإمام أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجة الربعى القزوينى وقد نشأ كأمثاله من الأمة محبا للعلم منذ حداثته ورحل فى سبيل ذلك إلى كثير من الأقطار الإسلامية مثل: العراق والحجاز والشام ومصر والكوفة والبصرة وغيرها.

وقد وصفه الحافظ الذهبى فقال: هو الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن والتفسير ومحدث تلك الديار .

وقال عنه ابن كثير : محمد بن يزيد صاحب كتاب السنن المشهورة وهى دالة على علمه وعمله وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة فى الأصول والفروع .

وقد تعلم ابن ماجه على كثير من رجال الحديث المشهورين الثقات ومن أشهرهم :

أبو بكر بن أبى شيبة.

ومحمد بن عبدالله بن نمير.

وهشام بن عمار.

ومحمد بن رمح.

وأحمد بن الأزهر.

وبشر بن آدم.

وغيرهم كثير من مشاهير علماء الحديث وحفاظ السنة رضى الله عنهم وكذلك أخذ العلم عن ابن ماجه عدد كبير من العلماء منهم :

محمد بن عيسى الأبهرى.

وأبو الحسن القطان.

وسليمان بن يزيد القزوينى.

وإسحق بن محمد.

وغيرهم كثير من أجلاء العلماء .

ومن أشهر مؤلفاته :

١ - كتاب السنن الكبرى وهو من أجل كتبه.

٢ - تفسير القرآن الكريم .

٣ - كتاب التاريخ ويبدأ من عصر الصحابة إلى وقت ابن ماجة أى حوالى الربع الأخير من القرن الثالث الهجرى .

وكتاب السنن لابن ماجة من أجل الكتب حتى عده كثير من العلماء أحد الكتب الستة ولم يعدوا موطأ الإمام مالك كذلك- على الرغم من أن الموطأ أصح فى أحاديثه من السنن - وذلك أن سنن ابن ماجة فيه زوائد عن الكتب الخمسة بخلاف موطأ الإمام مالك فإن أحاديثه كلها - إلا القليل- موجودة فى الكتب الخمسة .

وسنن ابن ماجه فيه الصحيح والحسن والضعيف بل فيها المنكر والموضوع على قلة .

وجملة أحاديث سنن ابن ماجة أكثر من أربعة آلاف من الأحاديث بقليل .

الفصل الثامن

آداب المحدث وطالب الحديث

أولا: المحدث

قال التاج السبكى: «... المحدث من عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال والعالى والنازل، وحفظ من ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد وسنن البيهقى ومعجم الطبرانى وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية، هذا أول درجاته فإذا سمع ما ذكرناه وكتب الطباق ودار على الشيوخ وتكلم فى العلل والوفيات والأسانيد كان فى أول درجات المحدثين ثم يزيد ما يشاء».[1]

ويستنكر التاج السبكى أن يطلق الناس كلمة المحدث على من هو دون ذلك من الحفظ والضبط والاستيعاب. فيقول: «من الناس فرقة ادعت الحديث فكان قصارى أمرها النظر فى مشارق الأنوار للصاغانى. فإن ترفعت إلى مصابيح البغوى ظنت أنها بهذا القدر قد تصل إلى درجة المحدثين، وما ذلك إلا بجهلها بالحديث، فلو حفظ من ذكرناه هذين الكتابين عن ظهر قلب وضم إليهما من المتون مثليهما لم يكن محدثا ولا يصير بذلك محدثا. حتى يلج الجمل فى سم الخياط، فإن رمت بلوغ الغاية فى الحديث على زعمها- اشتغلت بجامع الأصول لابن الأثير، فإن ضمت إليه كتاب علوم الحديث لابن الصلاح أو مختصره المسمى بالتقريب للنووى ونحو ذلك، وحينئذ ينادى من انتهى إلى هذا المقام محدث المحدثين وبخارى العصر، وما ناسب هذه الألفاظ الكاذبة فإن من ذكرناه لا يعد محدثا بهذا القدر...[2]

---

(١) جاء ذلك في التدريب ص٦ نقلا عن كتاب معيد النعم- للتاج السبكى.

(٢) السابق...

وكانوا يشترطون في المحدث شروطا منها:

١ - أن لا يتصدي للحديث إلا بعد خمسين سنة أو أربعين، وقد أنكر القاضى عياض هذا الشرط وقال: إن أقواما حدثوا قبل الأربعين بل قبل الثلاثين منهم الإمام مالك بن أنس فقد ازدحم عليه الناس وكثير من مشايخه أحياء.

٢ - أن لا تزيد سنه عن الثمانين. قالوا فإذا بلغ الثمانين استحب له أن يسكت خشية أن يكون قد اختلط.. وقال بعض العلماء: إن جماعة من الصحابة حدثوا بعد هذه السن منهم أنس ابن مالك، وسهل بن سعد وعبد الله بن أبى أوفى.

وقد حدث آخرون بعد أن استكملوا مائة سنة منهم: الحسن بن عرفة وأبو القاسم البغوى والقاضى أبو الطيب الطبرى. وجماعة آخرون.

٣ - أن يكون المحدث جميل الأخلاق حسن الطريقة صحيح النية فإن عزبت نيته عن الخير فليسمع ، فإن العلم يرشد إليه، قال بعض العلماء: طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا الله.

٤ - لا ينبغى أن يحدث بحضرة من هو أولى منه سنا أو سماعا، بل كره بعضهم التحديث لمن فى البلد أحق منه.

٥ - أن يكون المحدث على أكمل الهيئات كما كان مالك رحمه: إذا حضر مجلس التحديث توضأ وربما اغتسل وتطيب ولبس أحسن ثيابه وعلاه الوقار والهيبة وتمكن فى جلوسه ونهر من يرفع صوته فى مجلس التحديث ويقول: «قال الله تعالى: ﴿**يأيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبى**﴾ فمن رفع صوته عند حديثه فكأنما رفع صوته فوق صوته.

٦ – أن يكون حسن الصوت جيد الأداء فصيح العبارة وكلما مر بذكر النبى ﷺ يرفع بها صوته وإذا مر بصحابى ترضى عنه.

٧ – أن يفتتح مجلس تحديثه بقراءة شيء من القرآن الكريم تيمنا وتبركا بتلاوته ثم بعده التحميد الحسن التام.

هذا هو المحدث وتلك آدابه...

وهناك ألقاب أطلقت على المحدثين منها:

١ – أمير المؤمنين فى الحديث، وهو لقب لم يظفر به من العلماء إلا الأفذاذ النوادر الذين هم أئمة الحديث والمرجع فيه. ومن هؤلاء:

شعبة بن الحجاج، وسفيان الثورى، وإسحق بن راهوية، وأحمد بن حنبل، والبخارى، والدار قطنى، وابن حجر العسقلانى وغيرهم وهم قليل رضى الله عنهم أجمعين.

٢ – الحافظ: وأقل ما يكون الحافظ أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكم للغالب.

وقال أبو الفتح بن سيد الناس: أما المحدث فى عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواته واطلع على كثير من الرواة والروايات فى عصره وتميز فى ذلك حتى عرف فيه خطه وضبطه فإن توسع فى ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله – فهذا هو الحافظ.

وبعد: فإن نظرة إلى هذه الشروط التى يجب أن تتوافر فى الحديث تدلنا دلالة قاطعة على مدى مالقيته سنة رسول الله ﷺ من العناية والرعاية والتدقيق؛ وأن

أولئك الذين عنوا بها كانوا أمثلة عليا فى التقوى والصلاح والذكاء والحفظ والضبط والأمانة حتى استطاعوا أن يوصلوا لنا أحاديث الرسول ﷺ على تلك الصورة الدقيقة التى لم يبلغها كلام لنبى سابق.. رضى الله عنهم جميعا وأرضاهم.

ثانيا: طالب الحديث.

لطالب الحديث آداب رأى العلماء أن يتحلى بها...

فقد قالوا: ينبغى لطالب الحديث إخلاص النية لله عز وجل فيما يحاوله من ذلك. ولا يجوز أن يكون قصده من ذلك طلب الدنيا أو أعراضها الزائلة. وعليه أن يبادر إلى سماع الأحاديث فى بلده أولا. ثم ينتقل إلى أقرب البلاد إليه، أو إلى أعلى ما يوجد من البلدان وهو الرحلة.. قال إبراهيم بن أدهم رحمة الله عليه: إن الله ليدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث.

وعليه أن يتحلى بكل ما يمكنه من الفضائل الواردة فى الأحاديث. وكان عمرو بن قيس الملائى يقول: إذا بلغك من الخير شىء فاعمل به ولو مرة تكن من أهله.

وقال وكيع- أستاذ الإمام الشافعى- إذا أردت حفظ الحديث فاعمل به. وعلى طالب الحديث أن يفيد غيره من الطلبة ولا يكتم شيئا من العلم فقد جاء الزجر عن ذلك فى قول رسول الله ﷺ: «**من علم علما فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار**».

وكان بشر بن الحارث الحافى يقول: ياأصحاب الحديث أدوا زكاة الحديث. من كل مائتى حديث خمسة أحاديث.

ويجب على طالب الحديث ألا يستنكف أن يكتب عمن هو دونه فى الرواية وفى الدراية.. قال وكيع: لا ينبل الرجل حتى يكتب عمن هو فوقه ومن هو مثله ومن هو دونه.

قال ابن الصلاح: وليس بموفق من ضيع شيئا من وقته فى الاستكثار من الشيوخ لمجرد الكثرة وصيتها. ولا ينبغى لطالب الحديث أن يقتصر على مجرد سماعه وكتابته من غير فهم ومعرفة، فيكون قد أتعب نفسه ولم يظفر بطائل..

وقال بعض العلماء: ينبغى لطالب الحديث أن يقدم الاعتناء بالصحيحين ثم بالسنن كسنن أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجة ثم يعنى بصحيحى ابن خزيمة وابن حبان، والسنن الكبرى للبيهقى، وهو أكبر كتاب فى أحاديث الأحكام. ثم بالمساند وأهمها مسند الإمام أحمد بن حنبل، ثم بالكتب الجامعة وأهمها موطأ الإمام مالك، ثم كتب ابن جريج وابن أبى عروبة وسعيد بن منصور وعبد الرازق وابن أبى شيبة، ثم كتب العلل، ثم يشتغل بكتب رجال الحديث وتراجمهم وأحوالهم .. ثم عليه بقراءة الكثير من كتب التاريخ.

الباب الثالث

أصناف المرويات وما يتعلق بها...

ويتناول مايلى:

١ - التمهيد.

٢ - الفصل الأول: الخبر المتواتر وخبر الآحاد.

٣- والفصل الثانى: الحديث الموضوع.

٤ - والفصل الثالث: أقسام خبر الآحاد وهى:

(أ) الحديث الصحيح.

(ب) والحديث الحسن.

(جـ) والحديث الضعيف.

٥- والفصل الرابع: صفات وأسماء للأحاديث بصفة عامة.

٦- والفصل الخامس: صفات وأسماء للحديث الضعيف.

٧- وخاتمة.

التمهيـــــــد..

لا يخفي على أى مسلم ما لأحاديث الرسول ﷺ وسلم من أهمية كبرى تلى أهمية القرآن الكريم نفسه، وذلك أن كثيرا من آيات القرآن الكريم مجملة أو مطلقة أو عامة.. وأحاديث الرسول ﷺ تفصل هذه الآيات أو تقيدها أو تخصصها.

ونضرب لذلك مثلا: يقول الله تعالي: «إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه» فالآية أجملت فى الحديث عن الخمر فلم تحدد المراد بها ولا مقدار ما يحرم منها.. فتأتى أحاديث الرسول ﷺ فتتولى ذلك.

ومن الواضح أيضا أن أحاديث الرسول ﷺ كان لها أكبر الأثر فى نشر الثقافة الإسلامية فى العالم الإسلامى كله. فمنذ تدوين أحاديث الرسول ﷺ فى القرنين الثانى والثالث من الهجرة أقبل الناس على الأحاديث يتدارسونها ويشرحونها واهتم العلماء بها اهتماما كبيرا حتى إن فترة طويلة مضت كانت فيها شهرة العالم ترجع إلى علمه بأحاديث الرسول وبخاصة علماء الصحابة والتابعين.. وقد شجع عل هذا الاهتمام بسنة الرسول ﷺ رحلة العلماء إلى أقاصى الأمكنة وطوافهم فى البلدان يأخذ بعضهم الحديث عن بعض حيث أدى ذلك إلى تبادل الآراء العلمية ووقوف علماء كل مصر على ماعند علماء المصر الآخر من حديث. فقد روى الإمام أحمد بن حنبل أن جابر بن عبد الله الأنصارى بلغه عن عبد الله بن أنيس الجهنى حديث سمعه عن رسول الله ﷺ فاشترى بعيرا ثم شد رحله وسار إليه شهرا حتى قدم عليه الشام وسمعه منه.

وعن طريق الحديث الشريف انتشرت فى العالم الإسلامى أنواع عديدة من الثقافة يمكن أن نشير إليها في الآتى:

١ - التاريخ الإسلامى:فقد بدأ بشكل حديث كالذى نراه فى كتب الحديث من مغاز للرسول ﷺ، وما نراه فيها أيضا من فضائل منسوبة للأشخاص أو للأمم.

ثم تطور التاريخ بعد ذلك إلى أن أصبح كتبا قائمة بذاتها مثل سيرة ابن هشام وتاريخ الطبرى وفتوح البلدان للبلاذرى وهى كتب عند البحث فى النمط الذى كتبت به نتبين أنها كتبت بأسلوب كتابة الحديث.

ثم قصص الأنبياء وغيرهم مما جاء فى القرآن الكريم توسع فيها الحديث أولا ثم توسع فيها القصاص بعد ذلك فجاءت على ألسنتهم الحكم وقواعد الأخلاق وكثير من المواعظ.

٢ - الفلسفة وبخاصة فلسفة الهند واليونان والفرس وضعت فى الحديث وضعا وانتشرت بين الناس على أنها دين، فكان لها من الأثر فى الناس ماليس لكثير من الأمور الدنيوية.

٣ - كتب الفقة فى العبادات والمعاملات وسائر فروع التشريع الإسلامى، نشأت كلها منذ البداية مؤسسة ومبينة على الأحاديث النبوية الشريفة.

٤ - كثير من كتب تفسير القرآن الكريم أقيمت على الأحاديث النبوية فشرحتها وفسرتها وألقت عليها الكثير من الأضواء بالتفصيل والتقييد والتوضيح.

٥ - كتب مصطلح الحديث وكتب الرجال الذين رووا الأحاديث وكتب الجرح والتعديل، كل هذه الكتب كان الأساس فيها هو حديث النبى ﷺ.

٦ - بعض كتب البلاغة وبخاصة ما يتصل منها بالمجازات مثل كتاب المجازات النبوية للشريف الرضى «٣٠٩هـ ٤٠٦هـ»، وغيره من الكتب البلاغية التى تعرضت لألوان البلاغة فى أحاديث الرسول ﷺ.

وبعد فهذه كلها ألوان من الثقافة انتشرت نتيجة للاهتمام بأحـــاديث الرسول ﷺ.

الفصل الأول

الخبر المتواتر وخبر الآحاد

من مظاهر اهتمام العلماء المسلمين بأحاديث الرسول ﷺ أن قسموه بحسب قوته والأخذ به إلى قسمين رئيسين:

الأول: **الخبر المتواتر**.

الثاني: **خبر الآحاد**.

فالمتواتر من الأحاديث مارواه جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب عن جماعة يؤمن تواطؤهم علي الكذب عن جماعة.. يبلغون به رسول الله ﷺ..

وهذا الحديث يفيد العلم. وزعم بعض العلماء أن هذا النوع من الحديث لم يوجد، وعد جماعة من العلماء أحاديث من هذا النوع لكنها لم تتجاوز السبعة.. ورأى بعض العلماء أن حديث: «**من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**» من المتواتر.

والحديث المتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث، وقال العلماء: لا يعتبر فى المتواتر عدد معين من الرواة على ماهو الصحيح فإن ذلك بما يختلف بحسب الوقائع.. والضابط فى ذلك مبلغ يقع معه اليقين فإذا حصل معه اليقين فقد تم العدد، ومنهم من عينه فى الأربعة وقيل فى الخمسة وقبل فى السبعة وقيل فى العشرة وقيل فى الاثنى عشر وقيل فى الأربعين وقيل فى السبعين وقيل غير ذلك، وقد تمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر العدد وأفاد العلم. ولم أجد داعيا لذكر هذه الأدلة خشية الإطالة.

والحديث المتواتر قسمان:

١ - لفظى وهو ما تواتر لفظة.. ومن أمثلته: حديث: من كذب على متعمدا... «رواه نحو المئين.. وحديث: الحوض.. رواه خمسون ونيف، وحديث المسح على الخفين... رواه سبعون.

٢ - معنوى وهو ما تواتر القدر المشترك فيه.. ومن أمثلته: أحاديث رفع اليدين فى الدعاء فقد روى عنه ﷺ نحو مائة حديث كلها فيها رفع اليدين فى الدعاء، ولكنها فى قضايا مختلفة، فكل قضية منها تتواتر، والقدر المشترك فيها وهو الرفع هو الذى تواتر باعتبار المجموع.[١]

الثانى: خبر الآحاد:

وهو غير المتواتر: وأحاديث الآحاد لا تفيد العلم عند أكثر الفقهاء والأصوليين، وإنما يجوز العمل بها عند ترجح صدقها.

ويقال لكل الأحاديث الغير المتواترة خبر واحد؛ وذلك لأنها لم تتوفر لها شروط المتواتر، وليس خبر الواحد هو ما ينقله الواحد كما قد يفهم ذلك من ظاهر اللفظ بل الخبر الذى ينقله اثنان فصاعدا أيضا مالم ينته إلى التواتر خبر الواحد.

وهذا النوع من الأحاديث مستفيض يشمل كل ماليس بمتواتر من سنة الرسول ﷺ.

وبين العلماء خلاف فى حجية خبر الواحد والعمل به...

قال الإمام النووى[٢]: نبه مسلم رحمه الله على القاعدة العظيمة التى ينبنى

---

(١) السيوطى: التدريب.

(٢) النووى: شرح مقدمة مسلم.

عليها معظم أحكام الشرع- وهى وجوب العمل بخبر الواحد- إذ أنه حجة فينبغى الاهتمام بها والاعتناء بتحقيقها.

وقد ألف فى هذه القاعدة الإمام الشافعى رحمه الله- وفى كتب الأصول نجد تقرير الأدلة النقلية والعقلية لهذه القاعدة العظيمة.

وأحب أن أبسط هذا الخلاف بين العلماء فأقول:

أولا: جمهور العلماء المسلمين من الصحابة والتابعين والذين بعدهم من المحدثين والفقهاء وأهل الأصول.. يرون أن الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها، ووجوب العمل بها عرفناه من طريق الشرع لا من طريق العقل.. ويرون أنه يفيد الظن ولا يفيد العلم.

ثانيا: ذهب القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر إلى أن خبر الواحد لا يجب العمل به، ثم منهم من يقول: منع من العمل به دليل العقل، ومنهم من يقول: منع من العمل به دليل الشرع.

ثالثا: قال الجبائى من المعتزلة- لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين.

رابعا: ذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم، وقال بعضهم يوجب العلم الظاهر دون الباطن .

خامسا: ذهبت طائفة من العلماء إلى أنه يجب العمل به من جهة دليل العقل.

سادسا: قالت طائفة لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة.

سابعا: ذهب بعض المحدثين إلى أن الآحاد التى فى صحيح البخارى وصحيح مسلم يجب العمل بها.

قال العلماء: وهذه الأقوال كلها باطلة دون قول الجمهور، وللجمهور على صحة ماذهبوا إليه دليل: فقد دل على العمل بخبر الواحد الكتاب والسنة

والإجماع، ولم يأت من خالف في العمل بشئ يصح التمسك به، ومن تتبع عمل الصحابة والتابعين وتابعيهم بأخبار الآحاد، وجد ذلك في غاية الكثرة بحيث لا يتسع له إلا مصنف بسيط- أي واسع- وقد زين الشافعي في رسالته وجبب العمل بخبر الواحد وساق كثيرا من الأدلة.

وهذا هو الإمام ابن القيم يرد على من رد خبر الواحد إذا كان زائداً على القرآن.. يقول ما ملخصه:

السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

١ - أن توافقه من كل وجه فيكون من توارد الأدلة .

٢ - أن تكون بيانا لما جاء في القرآن.

٣ - أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن. وهذا الثالث يكون حكما مبتدأ من النبي ﷺ فتجب طاعته فيه، ولو كان النبي ﷺ لا يطاع فيما وافق القرآن الكريم لم تكن له طاعة خاصة، وقد قال تعالى: ﴿**من يطع الرسول فقد أطاع الله**﴾.[1]

وقد تناقض من قال: إنه لا يقبل الحكم الزائد على القرآن إلا إن كان متواترا أو مشهورا، فقد قالوا: بتحريم زواج المرأة على عمتها أو خالتها، وبتحريم ما يحرم من النسب بالرضاع، وقالوا بخيار الشرط، والشفقة والرهن في الحضر، وميراث الجدة، وتخيير الأمة إذا أعتقت، وبمنع الحائض من الصوم ومن الصلاة وبوجوب الكفارة على من جامع وهو صائم في رمضان وغير ذلك.. وهذه الأحاديث كلها أخبار آحاد وبعضها ثابت وبعضها غير ثابت، ولكنهم قسموها إلى ثلاثة أقسام ولهم في ذلك تفاصيل يطول شرحها ومحل بسطها أصول الفقة وبالله التوفيق.

---

(١) سورة النساء: الآية: ٨٠.

الفصل الثانى

الحديث الموضوع

وقد جعلت الحديث عنه عقب الحديث عن المتواتر والآحاد خضوعا للتقسيم العقلى حيث نجد الحديث المنسوب إلى الرسول ﷺ إما صحيح النسبة إليه كالمتواتر وخبر الآحاد وإما غير صحيح النسبة إليه كالحديث الموضوع.

ولذلك رأيت تقديمه على تقسيم خبر الواحد إلى أقسامه التى رآها العلماء.

فالحديث الموضوع كما عرفه أهل مصطلح الحديث هو: الكذب المختلق الموضوع «أى كذب الراوى فى الحديث النبوى بأن يروى عن النبى ﷺ مالم يقله متعمدا لذلك».

وقد نشأ ذلك الوضع من عدم تدوين الحديث فى كتاب خاص فى العصور الإسلامية الأولى ومن الاعتماد على الذاكرة دون الكتابة ومن صعوبة حصر ماقاله الرسول ﷺ أو فعله أو قرره على مدى ثلاثة وعشرين عاما هى التى عاشها الرسول بعد بعثته نبيا يوحى إليه.. نشأ من كل ذلك أن استباح قوم لأنفسهم وضع الحديث ونسبته كذبا إلى رسول الله ﷺ.

ويبدو أن هذه الأحاديث الموضوعة حدث وضعها على عهد الرسول ﷺ لأن حديث: «**من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**» يوحى بأن الرسول قاله نتيجة لحادثة معينة زور فيها أحدهم كلاما ونسبه إلى الرسول ﷺ.. وإذا كان هذا فى حياة النبى ﷺ فإن الكذب عليه بعد وفاته أسهل، بل تحقيق الخبر عنه أصعب.

ولعل مما يشير إلى سهولة الكذب على الرسول بعد موته قول ابن عباس فيما

رواه عن مسلم: «**إنا كنا نحدث عن رسول الله إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه**».

وفى حديث آخر أن بشيرا العدوى جاء إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله، قال فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس مالى لا أراك تسمع لحديثى؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعبة والذلول لم نأخذ من الناس إلا مانعرف»[1].

قال ابن عدى: لما أخذ عبدالكريم بن أبى العوجاء الوضاع ليضرب عنقه قال: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها وأحلل. وكان عبدالكريم هذا خال معن بن زائدة وقد اتهم بالمانوية، وكان يضع أحاديث كثيرة بأسانيد يغتر بها من لا معرفة له بالجرح والتعديل، وتلك الأحاديث التى وضعها كلها ضلالات فى التشبيه والتعطيل، وفى بعضها تغيير أحكام الشريعة.

ولعل من الأدلة القوية على الوضع أن أحاديث التفسير التى بلغت الألوف والتى نسبت إلى الإمام أحمد بن حنبل قال عنها أحمد بن حنبل نفسه: لم يصح عندى منها شيء، وأن صحيح البخارى وهو أصح كتب السنة قالوا عنه إن البخارى اختار أحاديثه وصحت عنده من ستمائة ألف حديث كانت متداولة فى عصره.

وقال سفيان: سمعت جابرا يحدث بنحو من ثلاثين ألف حديث ماأستحل أن أذكر منها شيئا وإن كان لى كذا وكذا.

---

(١) الإمام مسلم: صحيح مسلم.

ويبدو أن بعض الوضاعين لم يكونوا يرون الوضع عن رسول الله نقيصة خلقية ولا معرة دينية، روى مسلم عن محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن أبيه قال: لم نر الصالحين فى شيء أكذب منهم فى الحديث وفسر مسلم هذا بأنه: «يجرى الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب».

وبعض الوضاعين كان سليم النية يجمع كل ماأتاه على أنه صحيح وهو فى ذاته صادق فيحدث بما سمع فيأخذه الناس عنه مخدوعين بصدقه، كالذى قيل فى عبدالله بن المبارك، فقد قيل إنه ثقة صدوق اللسان ولكنه يأخذ عمن أقبل وأدبر.

ومن الوضاعين قوم كانوا يتحرون – فقط – أن يكون الكلام حقا فى ذاته فيستجيزون نسبته إلى الرسول ﷺ. قال خالد بن يزيد: سمعت محمد بن سعيد الدمشقى يقول: إذا كان كلام حسن لم أر بأسا أن أجعل له إسنادا. وكان أبو جعفر الهاشمى المدينى يضع أحاديث كلام حق.

وهناك قوم جوزوا وضع الحديث فى الترغيب والترهيب قال النووى: «وقد سلك مسلكهم بعض الجهلة المتسمين بسمة الزهاد ترغيبا فى الخير فى زعمهم وذاك باطل».

ومن هؤلاء الذين جوزوا وضع الأحاديث فى الترغيب والترهيب: الكرامية وبعض المتصوفة... وهذا خطأ من فاعله ينشأ عن الجهل لأن المتفق عليه أن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية.

وقد اتفق العلماء على أن تعمد الكذب على النبى ﷺ من الكبائر، بل بالغ فى ذلك أبو محمد الجوينى فكفر من تعمد الكذب على النبى ﷺ.

وقد اتفق العلماء على أن من علم أن حديث كذا موضوع ثم رواه بعد ذلك فقد أتى حراما سواء أكان فى الأحكام أو القصص أو فى الترغيب والترهيب أو نحو ذلك إلا أن يبين وضعه وينص على ذلك وينبه إليه فلا يكون بعد هذا حراما.. فقد أخرج مسلم عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين**».. ولا خلاف فى حرمة الكذب.

ولكن كيف يختلف الخبر عن رسول الله ﷺ؟

سئل على بن أبى طالب رضى الله عنه عن ذلك فقال: «إن فى أيدى الناس حقا وباطلا، وصدقا، وكذبا، وناسخا ومنسوخا، وعاما وخاصا، ومحكما ومتشابها، وحفظا ووهما. ولقد كذب على رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيبا فقال: «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»، «وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس:

١ - رجل منافق مظهر الإيمان متصنع الإسلام لا يتأثم ولا يتحرج يكذب على رسول الله ﷺ، فلو علم الناس أنه منافق كاذب لم يقبلوا منه ولم يصدقوا قوله، ولكنهم قالوا صاحب رسول الله ﷺ رأى وسمع منه ولقف عنه فيأخذون بقوله. وقد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك، ووصفهم بما وصفهم به لك، ثم بقوا بعده عليه وعلى آله السلام فتقربوا إلى الأئمة فولوهم الأعمال وأكلوا بهم الدنيا وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا من عصم الله. فهو أحد الأربعة.

٢ - ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئا لم يحفظه على وجهه فوهم فيه، ولم يعرف كذبه فهو فى يديه ويرويه ويعمل به ويقول أنا سمعت من رسول

الله ﷺ، فلو علم المسلمون أنه وهم فيه لم يقبلوا منه، ولو علم أنه كذلك لرفضه.

٣ - ورجل ثالث سمع عن رسول الله ﷺ شيئا يأمر به ثم نهى عنه ولم يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ فلو علم أنه منسوخ لرفضه ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه.

٤ - وآخر رابع لم يكذب على الله ولا على رسوله ينتفض خوفا من الله وتعظيما لرسوله ﷺ، ولم يهم بل حفظ ماسمع على وجهه فجاء به على سمعه، لم يزد فيه ولم ينقص منه فحفظ الناسخ فعمل به وحفظ المنسوخ فجنب عنه، وعرف الخاص والعام فوضع كل شيء موضعه وعرف المتشابه، ومحكمه. وقد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان، فكلام خاص، وكلام عام، فيسمعه من لايعرف ماعنى الله به ولا ماعنى رسوله ﷺ فيحمله السامع ويوجهه على غير معرفة بمعناه وما قصد به وما خرج من أجله؛ وليس كل أصحاب رسول الله ﷺ من كان يسأله ويستفهمه حتى إن كان ليحبون أن يجيء الأعرابي الطارىء فيسأله عليه السلام حتى يسمعوا، وكان لا يمر بي من ذلك شيء إلا سألت عنه وحفظته، فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعللهم في رواياتهم.

أسباب وضع الأحاديث:

إذا كان الوضع في الأحاديث تشويها للحقائق وإبطالا للحق، فماذا يحمل على ذلك الوضع؟

يرى العلماء أن أسباب الوضع كثيرة ومتنوعة يمكن أن نذكر منها:

١ - الخصومة السياسية:

مثل ماحدث بين على وأبى بكر وبين على ومعاوية وبين عبدالله بن الزبير وعبدالملك، ثم بين الأمويين والعباسيين، كل هذه الخصومات كانت سببا فى وضع الكثير من الأحاديث... قال ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة:

«واعلم أن أصل الكذب فى حديث الفضائل كان من جهة الشيعة فإنهم وضعوا فى مبدأ الأمر أحاديث مختلفة فى صاحبهم حملهم على وضعها عداوة خصومهم نحو حديث السطل. وحديث غسل سلمان الفارسى، وطى الأرض، وحديث الجمجمة ونحو ذلك، فلما رأت البكرية ماصنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث فى مقابلة هذه الأحاديث نحو: لو كنت متخذا خليلا... فإنهم وضعوه فى مقابلة حديث الإخاء، ونحو سد الأبواب فإنه كان لعلى فقلبته البكرية إلى أبى بكر، فلما رأت الشيعة، ماقد وضعت البكرية أو سعوا فى وضع الأحاديث فوضعوا حديث الطوق الحديد الذى زعموا أنه فتله فى عنق خالد.. وحديث الصحيفة التى علقت عام الفتح بالكعبة وأحاديث كثيرة مكذوبة تقتضى نفاق قوم من أكابر الصحابة والتابعين الأولين وكفرهم، وعلى أدون الطبقات فسقهم، فقابلتهم البكرية بمطاعن كثيرة فى على وفى ولديه، ونسبوه تارة إلى ضعف العقل وتارة إلى ضعف السياسة وتارة إلى حب الدنيا والحرص عليها، ولقد كان الفريقان فى غنية عما اكتسباه واجترحاه، ولقد كان فى فضائل على الثابتة الصحيحة وفضائل أبى بكر المحققة المعلومة مايغنى عن تكلف العصبية لهما»[١].

قال ابن عرفة: إن أكثر الأحاديث الموضوعة فى فضائل الصحابة افتعلت فى أيام بنى أمية تقربا إليهم بما يظنون أنهم يرغمون به أنوف بنى هاشم.

(١) شرح ابن أبى الحديد على نهج البلاغة.

ويتصل بهذا النحو أحاديث وضعها الوضاعون فى تفضيل القبائل العربية ذلك أن هذه القبائل كانت تتنازع الرياسة والفخر والشرف فوجدوا فى الأحاديث بابا يدخلون منه إلى المفاخرة كالذى وجدوه فى الشعر؛ فكم من الأحاديث وضعت فى فضل قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار والأشعريين والحميريين وكم من حديث وضع فى تفضيل العرب على العجم الروم فقابلها هؤلاء بوضع أحاديث فى فضل العجم والروم والحبشة والترك. ولولا خشية الإطالة لذكرتها أو ذكرت منها الكثير وكذلك نجد أحاديث فى فضائل البلاد فلا نجد بلدا كبيرا إلا وفيه حديث بل أحاديث فى فضله. فمكة والمدينة وجبل أحد والحجاز واليمن والشام وبيت المقدس ومصر وفارس كل منها وردت فيه أحاديث توضح فضائله وبعد: فإن الخصومة السياسية أدت إلى وضع أحاديث أسندت إلى النبى ﷺ كذبا، وقد تفرع عن هذا العصبية الحزبية والقبلية للمكان فكان كل ذلك من أسباب وضع الأحاديث.

٢ - الخلافات فى علم الفقه وعلم الكلام:

فقد اختلف علماء الكلام فى القدر أو الجبر والاختيار، فأجاز قوم لأنفسهم أن يؤيدوا مذهبهم بأحاديث يضعونها ينصون فيها حتى على التفاصيل الدقيقة التى ليس من مسلك الرسول التعرض لها؛ بل ينصون فيها على اسم الفرقة المناهضة لهم بل واسم رئيسها ولعنه ولعنهم، وكذلك فى الفقه فلا تكاد نجد فرعا فقهيا مختلفا فيه إلا وحديث يؤيد هذا وحديث يؤيد ذاك، حتى مذهب أبى حنيفة الذى يذكر العلماء أنه لم يصح عنده إلا أحاديث قليلة، قال ابن خلدون: «إنها سبعة عشر، ملئت كتبه بالأحاديث التى لا تعد وأحيانا بنصوص هى أشبه ماتكون بمتون الفقه ويطول بنا القول لو ذكرنا أمثلة على هذا النحو من الوضع، فنكتفى هنا بالإشارة إليها.

٣ – **متابعة بعض أدعياء العلم لهوى الأمراء والخلفاء**: حيث كان هؤلاء المتصفون زورا بالعلم يضعون للخلفاء مايعجبهم رغبة فيما فى أيديهم كالذى حكى عن غياث بن إبراهيم أنه دخل على المهدى بن المنصور وكان يعجبه اللعب بالحمام فروى حديثا: لا سبق إلا فى خف أو جافر أو جناح فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قام ليخرج قال المهدى: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله، ماقال رسول الله ﷺ «جناح» ولكنه أراد أن يتقرب إلينا.

٤ – **تساهل بعض الوعاظ فى باب الفضائل** والترغيب والترهيب ونحو ذلك مما لا يترتب عليه تحليل حرام أو تحريم حلال واستباحتهم الوضع فيها فملأوا كتب الحديث بفضائل الأشخاص حتى من لم يرهم النبى ﷺ كوهب ابن منبه، وملأوها أيضا بفضائل آيات القرآن وسوره، كالذى روى عن أبى عصمة نوح بن أبى مريم أنه وضع أحاديث فى فضائل القرآن سورة سورة بعنوان أن من قرأ سورة كذا فله كذا، وروى ذلك عن عكرمة عن ابن عباس وتارة يروى عن أبى بن كعب – وهى الأحاديث التى نقلت فى تفسير البيضاوى عند ختم كل سورة – فلما سئل من أين هذه الأحاديث قال: لما رأيت اشتغال الناس بفقه أبى حنيفة ومغازى محمد بن إسحق وأعرضوا عن حفظ القرآن وضعت هذه الأحاديث حسبه لله تعالى»[١].

ومثل هذا كثير فى كتب الأخلاق والتصوف والقصص.

٥ – **مغالاة بعض الناس فى رفض مالم يكن متصلا بالكتاب والسنة**:

ربما كان من أهم أسباب الوضع مغالاة الناس حينئذ فى أنهم لا

(١) الإمام مسلم: شرح مسلم: ١٢٥/٢.

يقبلون من العلم إلا ماكان متصلا بالكتاب والسنة اتصالا وثيقا وما عداه فليس بذى قيمة لديهم، حتى ردوا الكثير من أحكام الحلال والحرام إذا كانت مبنية على اجتهاد أو قياس دون اعتماد على حديث نبوى شريف بل بالغ بعضهم فرفض الحكمة والموعظة الحسنة إذا جاءت على لسان هندى أو يونانى أو فارسى أو جاءت من شروح التوراة أو الإنجيل... فأدى هذا الموقف بكثير من الناس إلى أن يصبغوا هذه الأشياء كلها صبغة دينية حتى يقبلوا عليها، فوجدوا الحديث هو الباب الوحيد المفتوح على مصراعيه، فدخلوا منه على الناس، ولم يتقوا الله فيما صنعوا، فكان من ذلك أن ترى فى الحديث الحكم الفقهى المصنوع والحكمة الهندية والفلسفة الزارادشتية والموعظة الإسرائيلية أو النصرانية.

٦ - قلة التدوين ومحاولة الفكاك من الدين:

ربما كان من الأسباب الرئيسية فى وضع الأحاديث قلة التدين ومحاولة الفكاك من أوامر الدين ونواهيه مثل ماصنع الزنادقة والملاحدة فوضعوا الأحاديث الكثيرة.

٧ - رغبة بعض العلماء فى الاشتهار:

ربما كان سابع الأسباب فى تقديرى هو رغبة بعض العلماء أو من يتسمون بسمة العلماء فى الاشتهار عن طريق الإغراب فى الحديث حتى يشار إليهم ويعرفوا بين الناس بأحاديث خاصة فلجأوا إلى وضع الأحاديث الغريبة.

والأحاديث الموضوعة بناء على هذه الأسباب التى ذكرت كثيرة متفرقة فى بعض كتب التفسير أو الحديث أو الفقه أو الكلام أو فى كتب السير والقصص والمواعظ...

ولكن العلماء تعقبوها وأبانوا عن وضعها وكشفوا عن زيفها حتى لم يعد خافيا على القارئ شكل الحديث الموضوع أو مضمونه حتى إن بعضهم وضع لذلك قواعد يمكن به التعرف على الحديث الموضوع... قال الحافظ فى شرح النخبة: إن الحكم على الحديث بالوضع يكون بطريق الظن الغالب، ثم قال: ومن القرائن التى يدرك بها الوضع:

١ - ما يؤخذ من حال الراوى كما وقع للمأمون بن أحمد أنه ذكر بحضرته الخلاف فى كون الحسن سمع من أبى هريرة رضى الله عنه أولا - فساق فى الحال إسناده إلى النبى ﷺ أنه قال: سمع الحسن من أبى هريرة فهنا يتضح تزييف المأمون بن أحمد لكل ذى بصر.

٢ - مايؤخذ من حال المروى: كأن يكون مناقضا لنص القرآن الكريم - أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعى أو صريح العقل حيث لا يقبل شىء من ذلك التأويل... ثم هذا المروى.. تارة يخترعه الواضع وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الإسرائيليات أو يأخذ حديثا ضعيف الإسناد فيركب له إسنادا صحيحا ليروج.

وربما كان القلب الإنسانى على نور من قبس النبوة وحكيم كلامها فيستطيع بفطرته تلك أن يميز بين الحق والباطل والضلال والهدى وما جاء عن النبى ﷺ وما أضيف إليه كذبا واختلاقا.

وقد أضاف العلماء إلى ذلك أموراً كلية تعد ضوابط لا بأس بها فى التعرف على الحديث الموضوع منها:

١ - أن يشتمل الحديث على مجازفات فى الوعد والوعيد.

٢ - وأن يشتمل على سماجات أو سخافات يمكن أن يسخر منها.

٣ - وأن يخالف صريح القرآن الكريم.

٤ – وأن يخالف السنة الصحيحة.
٥ – وأن يشتمل على تواريخ الأيام المستقبلة.
٦ – وأن تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.
٧ – وأن يكون باطلا فى نفسه فيدل بطلانه على وضعه.
٨ – وأن يكون بكلام الأطباء أشبه.
٩ – وأن يقترن الحديث بقرائن يعلم منها بطلانه.
١٠– وأن لا يكون مشابها لكلام الأنبياء بل هو أشبه بكلام الناس.
١١– وأن يشتمل على أخبار فى صلوات الأيام والليالى.

وقد بلغ من حرص بعض العلماء على كشف هؤلاء الوضاعين أن دلوا على أسماء بعضهم مثل:

١ – «الإصبع بن نباتة» قال عنه السيوطى: ليس بشىء.
٢ – «إسماعيل بن يحيى» اتفق العلماء على أنه كذاب.
٣ – «حصين بن مخارق» قال عنه السيوطى: كان يضع الحديث.
٤ – «عصام بن طليق» قال عنه ابن معين: ليس بشىء.
٥ – «أبو هارون العبدى» قال عنه ابن معين: متروك.

وغير هؤلاء كثير ممن تفيض بهم كتب الرجال وكتب نقاد الحديث الشريف فضلا عن كتب الجرح والتعديل.

وبعد: فهناك مسألة هامة فى هذا الفصل هى:

هل يجوز الأخذ بالأحاديث الواردة فى المؤلفات الجليلة من الفقه والتصوف وغيرها؟ وإن لم يظهر سندها؟

يجيب على ذلك السؤال العلامة: ملا على القارى فى رسالة الموضوعات فيقول: «حديث: من قضى صلاته من الفرائض فى آخر جمعة من رمضان كان

ذلك جابرا لكل صلاة فائتة من عمره إلى سبعين...» قال: هذا الحديث باطل قطعا ولا عبرة بنقل صاحب النهاية وغيره من بقية شراح الهداية فإنهم ليسوا من المحدثين ولا أسندوا الحديث إلى أحد المخرجين...

ومن الظاهر أن هؤلاء العلماء لم يوردوا ما أوردوا من مثل هذه الأحاديث فى كتب الفقه والتصوف مع العلم بكونه موضوعا بل ظنوه مرويا... ولهم فى ذلك عذرهم فإن نقد الآثار من عمل حملة الأخبار إذ لكل مقام مقال ولكل فن رجال...

جهود العلماء فى تنقية الحديث من الوضع

ارتاع العلماء الصادقون لكثرة مانسب إلى رسول الله كذبا وزورا فنهضوا لتنقية الحديث من هذه الآفة، وشمروا عن سواعدهم لتمييز جيد الحديث من رديئه، وسلكوا إلى ذلك عددا من الطرق يمكن أن نشير إلى بعضها فى الآتى:

١ – طالبوا – عند الأخذ بالحديث – بإسناد هذا الحديث وإلا ردوه، أى تعيين رواة الحديث فيقول المحدث: حدثنى فلان عن فلان – يسميهم جميعا – عن رسول الله ﷺ أنه قال: كذا... وذلك حتى يتمكنوا من معرفة مكانة المحدث من حيث وصفه بالصدق أو بالكذب وليعرفوا إن كان منتسبا إلى بدعة يضع من أجلها الحديث ليروجها ونحو ذلك... قال ابن سيرين[١]: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

٢ – أخذوا يشرحون الرجال فيجرحون بعضهم ويعدلون الآخرين، وألزموا

(١) الإمام مسلم: صحيح مسلم: المقدمة.

أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث ونقلة الأخبار، وأكثر هؤلاء النقاد عدلوا الصحابة رضوان الله عليهم جملة وتفصيلا، فلم يعرضوا لأحد منهم بسوء ولم ينسبوا لأحد منهم كذبا... قال الغزالى: والذى عليه سلف الأمة وجماهير الخلف أن عدالة الصحابة معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم فى كتابه، فهو معتقدنا فيهم إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد منهم الفسق مع علمه بذلك، وذلك مما لايثبت فلا حاجة لهم إلى التعديل... ثم قال: وقال قوم: حالهم العدالة فى بداية الأمر إلى ظهور الحرب والخصومات، ثم تغيرت الحال وسفكت الدماء فلابد من البحث...[١].

ويبدو أن الصحابة أنفسهم - فى زمنهم - كان يضع بعضهم بعضا موضع النقد، وينزلون بعضا منزلة أسمى من بعض، فقد روى أن أبا هريرة رضى الله عنه روى حديث: «من حمل جنازة فليتوضأ» فلم يأخذ ابن عباس بخبره وقال: لا يلزمنا الوضوء فى حمل عيدان يابسة... وكالذى روى أن فاطمة بنت قيس روت أن زوجها طلق فبتَّ الطلاق، فلم يجعل لها رسول الله نفقة ولا سكنى وقال لها: اعتدى فى بيت ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى فردها أمير المؤمنين عمر قائلا: لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لاندرى أصدقت أو كذبت حفظت أو نسيت... وقالت عائشة: ألا تتقين الله...[٢]

٣ - اتفقوا على تعديل الصحابة كلهم ولم يرموا أحدا منهم بكذب ولا وضع وإنما جرحوا ونقدوا من بعدهم... وقد بدأ الكلام فى الجرح والتعديل من عهد الصحابة رضوان الله عليهم، فقد رويت أقوال فى ذلك عن عبدالله ابن عباس وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وغيرهم.

---

(١) الإمام الغزالى: المستصفى ١٦٥/١.

(٢) الإمام النووى: شرح صحيح مسلم.

أما على عهد التابعين فقد كثر القول فى ذلك كما ورد ذلك عن الشعبى وابن سيرين والحسن البصرى وسعيد بن المسيب.. ثم تتابع القول فى ذلك وفاض وألفت فيه المؤلفات.

ولا يفوتنى هنا أن أشير إلى أن الاختلاف فى المذهب أثر فى الجرح وفى التعديل، فقد رأينا أهل السنة يجرحون كثيرا من الشيعة حتى إنهم نصوا على أنه لا يصح أن يروى على مارواه عنه أصحابه وشيعته إنما يصح أن يروى مارواه عنه أصحاب عبدالله بن مسعود.. وكذلك فعل الشيعة مع أهل السنة فكثير منهم لايثق إلا بما رواه الشيعة عن أهل البيت.. وأصبح الأمر حينئذ أن من يعدله قوم يجرحه آخرون، غير أن ذلك كان مفيدا فى التوثيق والتدقيق.. ونستطيع أن نتبين ذلك من قول الذهبى: ولم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف ولا تضعيف ثقة «... ومثال ذلك أنهم اختلفوا فى محمد بن إسحاق المؤرخ المشار إليه وبخاصة فى أحداث الإسلام الأولى.. هذا العالم العلم اختلفوا فيه على النحو التالى:

قال فيه قتادة: لايزال فى الناس علم ماعاش محمد بن إسحق.

وقال فيه سفيان: ماسمعت أحدا يتهم محمد بن إسحاق.

وقال فيه النسائى: ليس بالقوى، وقال فيه مالك: أشهد أنه كذاب.

وهذا يدل على دقتهم فى الحكم على أولئك الذين نقلوا سنة الرسول ﷺ.

وبهذا اتضح لنا الكثير من المتهمين فى نقل الأحاديث عن النبى ﷺ حتى حددوهم بأسمائهم كما رأينا آنفا... ولم يكتفوا بهذا بل وضعوا لنا القواعد التى نستطيع بها أن نميز صحيح الحديث من موضوعه على النحو الذى بينته فى الصفحات السابقة.

وأحب - قبل أن أنهى الحديث فى هذا الفصل - أن أذكر طريقتهم فى كيفية الترجيح بين ما ظاهره التعارض من أحاديث رسول الله ﷺ فأقول:

المتفق عليه بين العلماء هو أن العمل دائما يكون بالراجح مع ترك المرجوح ولهم فى الترجيح طرق واعية كثيرة جدا مدارها على مايزيد الناظر قوة فى نظره على وجه صحيح مطابق للمسالك الشرعية.

والترجيح عندهم يكون باعتبارات عدة:

فقد يكون باعتبار الإسناد أو باعتبار المتن؛ أو باعتبار المدلول، أو باعتبار أمر خارج.

فالترجيح باعتبار الإسناد يكون بالآتى:

١ - الترجيح بكثرة الرواة فهو أرجح مما كان أقل رواة.
٢ - الترجيح برواية الكبير فهى أرجح من رواية الصغير.
٣ - ترجيح رواية الفقيه على غيره.
٤ - ترجيح رواية الأوثق.
٥ - ترجيح رواية الأحفظ.
٦ - ترجيح من كان من الخلفاء الأربعة.
٧ - ترجيح من كان سبب الواقعة التى سبق فيها الحديث.
٨ - ترجيح من كان كثير المخالطة للنبى ﷺ.
٩ - ترجيح رواية من داوم على الحفظ والعقل حتى آخر عمره.
١٠- ترجيح من تأخر إسلامه لاحتمال نسخ حديث من تقدم.
١١- ترجيح رواية من ذكر سبب الحديث.
١٢- ترجيح الأحاديث التى فى الصحيحين.

١٣- ترجيح رواية من لم ينكر عليه على رواية من أنكر عليه.

إلى غير ذلك من وجوه ترجيح الإسناد على غيره – مما لم نجد داعيا لذكره أو الإفاضة فيه.

وأما الترجيح باعتبار المتن فيكون بالآتى:

١ – تقديم الخاص على العام.

٢ – تقديم الحقيقة على المجاز.

٣ – تقديم ماكان مستغنيا عن الإضمار فى دلالته على ماهو مفتقر إلى الإضمار فى دلالته.

٤ – تقديم ماكان فيه الإيماء إلى علة الحكم على غيره.

٥ – تقديم المقيد على المطلق.

وأما الترجيح باعتبار المدلول فيكون بالآتى:

٦ – تقديم ماكان حكمه أخف على ماكان حكمه أغلظ.

٧ – تقديم المثبت على النافى لأن مع المثبت زيادة علم.

٨ – تقديم ماكان أقرب إلى الاحتياط.

وأما الترجيح باعتبار أمر خارج فيكون بالآتى:

١ – تقديم ماكان قولا على ماكان فعلا.

٢ – تقديم ماعمل عليه أكثر السلف على ماليس كذلك..

إلى غير ذلك من وسائل الترجيح بين الأحاديث لوزنها بأدق ميزان ينفى عنها كل زيف أو كل شبهة...

وفى الأحاديث الموضوعة ألف ابن الجوزى كتابا كبيرا فى مجلدين جمع

فيه كثيرا من الأحاديث الموضوعة أخذ غالبه من كتاب الأباطيل للجوزقاني ولكنه أخطأ في بعض أحاديث انتقدها عليه الحفاظ... وأهم ماأخذ على ابن الجوزي في كتابه أنه تسرع في الحكم بالوضع على حديث جاء في صحيح مسلم وهو حديث أبي هريرة مرفوعا: «إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوما يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته وفي أيديهم مثل أذناب البقر»[1].

ولا بأس من أن أسرد لك طرفا من هذه الأحاديث الموضوعة لتتبين بنفسك علة فسادها وتستطيع بهدى من الله أن تعرف أمثال هذه الأحاديث الموضوعة إن قرأتها في كتاب أو سمعتها من غافل...

١ - أسند الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال: كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي، فقال: مالك؟ قال: ضربني المعلم، قال: لأحزينهم اليوم... حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعا: معلموا صبيانكم شراركم أقلهم رحمة على اليتيم وأغلظهم على المسكين!!! «وسعد بن طريف هذا قال عنه الإمام ابن معين: لا يحل لأحد أن يروى عنه وقال عنه ابن حبان: كان يضع الحديث، وقال فيه الحاكم: اتهم بالزندقة وهو في الرواية ساقط».

٢ - قيل لمأمون بن أحمد الهروي: «ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان؟ فقال: حدثنا أحمد بن عبدالله حدثنا عبدالله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعا: يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي».

٣ - قال الحاكم: بلغني أن محمد بن عكاشة الكرماني الكذاب كان يضع

(١) الإمام مسلم: الصحيح: ٢/٣٥٥، ومسند أحمد: ٢/٢٠٨.

الحديث فقيل له: إن قوما يرفعون أيديهم فى الركوع وعند الرفع منه فقال: حدثنا المسيب بن واضح حدثنا عبدالله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهرى عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: من رفع يديه فى الركوع فلا صلاة له!!! قال الحاكم: وهذا مع كونه كذبا من أنجس الكذب، فإن الرواية عن الزهرى بهذا السند بالغة مبلغ القطع بإثبات الرفع عند الركوع وعند الاعتدال وهى فى الموطأ وسائر كتب الحديث[1].

٤ – روى ابن الجوزى من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده مرفوعا: «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا وصلت عند المقام ركعتين» فهذا حديث واضح الوضع بين الكذب لأنه يخالف المعقول.

٥ – روى ابن الجوزى أيضا من طريق محمد بن شجاع عن حبان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبى المهزم عن أبى هريرة مرفوعا: إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها!!! قال السيوطى فى التدريب: هذا لا يضعه مسلم والمتهم به محمد بن شجاع كان زائغا فى دينه...

٦ – روى ابن الجوزى بإسناده إلى أبى جعفر بن محمد الطيالسى قال: «صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فى مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاصٌّ فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فقالا: حدثنا عبدالرازق عن معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيرا منقاره من ذهب وريشه من مرجان!!! وأخذ فى قصة نحوا من عشرين ورقة!!! فجعل أحمد بن حنبل

---

(١) لسان الميزان: ٥/٢٨٨، ٢٨٩.

ينظر إلى يحيى بن معين وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد فقال له: حدثته بهذا؟ فيقول: والله ماسمعت هذا إلا الساعة؛ فلما فرغ من قصصه وأخذ العطيات، ثم قعد ينظر بقيتها قال له يحيى بن معين بيده تعال. فجاء متوهما لنوال، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: أنا يحيى ابن معين وهذا أحمد ابن حنبل، ماسمعنا بهذا قط فى حديث رسول الله ﷺ، فقال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق، ماتحققت هذا إلا الساعة، كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، وقد كتبت عن سبعة عشرة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فوضع أحمد كمه على وجهه، وقال دعه يقوم، فقام كالمستهزىء بهما».

ومن الأحاديث الموضوعة - كما أشرت سابقا - الحديث المروى عن أبى ابن كعب مرفوعا فى فضائل القرآن سورة سورة... علما بأن بعض المفسرين قد ذكروه فى تفاسيرهم كالثعلبى والواحدى.

وبعد فلعل الصورة قد ازدادت وضوحا فى نظر القارئ بالنسبة للحديث الموضوع، حتى يستطيع أن يتبين الحق من الباطل، والله الهادى إلى سواء السبيل.

الفصل الثالث

أقسام خبر الآحاد

خبر الآحاد - كما سبق أن أوضحت - هو ماليس بمتواتر، وعلى قدر مارأينا المتواتر نادرا قليلا حتى إن أكثر ماوصل العلماء إلى تسميته متواترا لم يجاوز سبعة أحاديث نرى غير ذلك فى خبر الآحاد.

فخبر الآحاد يشمل بقية الأحاديث فيما عدا المتواتر... وهى بحر زاخر أحصى منه العلماء ألوفا وألوفا...

ولخبر الآحاد أقسام شهيرة من حيث صحته وضعفه تتنوع إلى ثلاثة أقسام:

(أ) الحديث الصحيح.

(ب) الحديث الحسن.

(جـ) الحديث الضعيف.

أولا: الحديث الصحيح:

الحديث الصحيح هو: الحديث المسند الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا.

وهذا التعريف يحتاج إلى إيضاح لبعض الكلمات الواردة فيه مثل:

- العدل: هو من لم يكن مستور العدالة ولا مجروحا. أى غير مجهول أو معروفاً بالضعف.
- الضابط: هو من يكون حافظا متيقظا. أى غير مغفل أو كثير الخطأ.
- الشاذ: هو مايرويه الثقة مخالفا به رواية الناس.

- المعلل: هو مافيه أسباب خفية تقدح فى صحته[1].

تفاوت مراتب الحديث الصحيح:

ليس الحديث الصحيح كله مرتبة واحدة ولا من الصحة على درجة واحدة، ولكن تتفاوت مراتبه بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح فى القوة فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذى عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية... مثال ذلك:

إذا كان رواة الحديث فى الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التى توجب الترجيح كان أصح مما دونه.

وقد اتفق العلماء من أئمة الحديث على أن أصح الأسانيد هى:

١ - أصح الأسانيد عن أبى بكر رضى الله عنه: إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن أبى بكر.

٢ - وأصح الأسانيد عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه: الزهرى عن عبيدالله ابن عبدالله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر، والزهرى عن السائب بن يزيد عن عمر.

٣ - وأصح الأسانيد عن على رضى الله عنه: محمد بن سيرين عن عبيدة السلمانى عن على، والزهرى عن على بن الحسن عن أبيه عن على، وجعفر بن محمد بن على بن الحسين عن أبيه عن جده، ويحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثورى عن سليمان الأعمش عن إبراهيم التميمى عن الحارث بن سويد عن على.

---

(١) سنفصل القول فى ذلك فى الفصل الرابع من هذا الباب بإذن الله تعالى.

٤ - وأصح الأسانيد عن عائشة: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة، وسفيان الثورى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وعبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، ويحيى بن سعيد عن عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عائشة والزهرى عن عروة بن الزبير عن عائشة.

٥ - وأصح الأسانيد عن سعد بن أبى وقاص: على بن الحسين بن على عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبى وقاص.

٦ - وأصح الأسانيد عن ابن مسعود: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وسفيان الثورى عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود.

٧ - وأصح الأسانيد عن أبى هريرة: يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة، والزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة، ومالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة، وحماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة، وإسماعيل بن أبى حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمى عن أبى هريرة، ومعمر همام عن أبى هريرة.

٨ - وأصح الأسانيد عن أم سلمة: شعبة عن قتادة عن سعيد عن عامر أخى أم سلمة عن أم سلمة.

٩ - وأصح الأسانيد عن ابن عمر: مالك عن نافع عن ابن عمر، والزهرى عن سالم عن أبيه ابن عمر، وأيوب عن نافع عن ابن عمر؛ ويحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر.

١٠- وأصح الأسانيد عن ابن عباس: الزهرى عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة عن ابن عباس.

١١- وأصح الأسانيد عن عبدالله بن عمرو بن العاص: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

١٢- وأصح الأسانيد عن جابر بن عبدالله: سفيان بن عينية عن عمرو بن دينار عن جابر.

١٣- وأصح الأسانيد عن عقبة بن عامر: الليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الخير عن عقبه بن عامر.

١٤- وأصح الأسانيد عن بريدة: الحسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة عن أبيه بريدة.

١٥- وأصح الأسانيد عن أبى ذر: سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبى إدريس الخولانى عن أبى ذر.

هذه أصح الأسانيد عن أفراد من الصحابة رضى عنهم.. وهناك إسنادان عن إمامين من التابعين رويا عن الصحابة يعدان من أصح الأسانيد وهما:

١ - شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن شيوخه من الصحابة.

٢ - الأوزاعى عن حسان بن عطيه عن الصحابة.

وللإمام البخارى فى أصح الأسانيد رأى هو:

الزهرى عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه، ومحمد بن سيرين عن عبيدة ابن عمرو السلمانى عن على، وإبراهيم النخعى عن علقمة عن ابن مسعود ومالك عن نافع عن ابن عمر.

قال الإمام أبو منصور التميمى: «فعلى هذا أجل الأسانيد: الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر للإجماع على أن أجل الرواة عن مالك الشافعى وعليه فأجلها رواية أحمد عن الشافعى عن مالك للاتفاق على أن أجل من أخذ عن الشافعى الإمام أحمد بن حنبل، وتسمى هذه الترجمة «سلسلة الذهب» .

أثبت البلاد فى الحديث الصحيح:

قال الإمام تقى الدين بن تيمية: «اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة، ثم أهل البصرة ثم أهل الشام» .

وقال هشام بن عروة: «إذا حدثك العراقى بألف حديث فألق تسعمائة وتسعين وكن من الباقى فى شك» .

وقال الحاكم: «أثبت الأسانيد الشامية الأوزاعى عن حسان بن عطية عن الصحابة» .

وقال الخطيب: «أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة فإن التدليس عنهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز» .

ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة إلا أنها قليلة ومرجعها إلي أهل الحجاز أيضا.

ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم.

والكوفيون مثل البصريين فى الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة الدغل قليلة السلامة من العلل.

وحديث الشاميين أكثره مراسيل وتقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ.

حكم العمل بالحديث الصحيح:

١ - قال ابن الصلاح: صحة الحديث توجب القطع به، وجزم بأنه هو القول الصحيح ولكنه اشترط لصحة الحديث أن يرويه البخارى ومسلم أو أحدهما.

٢ - قال ابن حجر: اتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان البخارى مسلم.

٣ - قال ابن القيم: يجب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان وزاد على ذلك قوله: لانتركه لخلاف أحد من الناس كائنا من كان.

٤ - قال السمعانى: متى ثبت الخبر صار أصلا من الأصول ولايحتاج إلى عرضه على أصل آخر لأنه إن وافقه فذاك وإن خالفه لم يجز رد أحدهما لأنه رد للخبر بالقياس وهو مردود بالاتفاق لأن السنة لاترد بالقياس.

٥ - قال الشافعى فى رسالته: ليس لأحد دون رسول الله ﷺ أن يقول إلا بالاستدلال، ولا يقول بما استحسن فإن القول بما استحسن شىء يحدثه لا على مثال سابق.

٦ - لايضر الخبر الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه لأن قول الأكثر ليس بحجة، ولايضره عمل أهل المدينة بخلافه خلافا للإمام مالك وأتباعه، لأن أهل المدينة بعض الأمة والجواز أن الخبر لم يبلغهم.

٧ - لايضر الحديث الصحيح عمل الراوى بخلافه، خلافا لجمهور الحنفية وبعض المالكية لأننا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر لابما فهمه الراوى[1].

---

(١) صديق حسن خان: حصول المأمول: ٥٩ ط القسطنطينية.

٨ – لايضر صحة الحديث تفرد صحابي واحد به مثل تفرد ابن عباس رضي الله عنه بحديث المطلقة ثلاثا، وأنها كانت واحدة على عهد رسول الله ﷺ وخلافه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما[١].

٩ – ليس كل حديث صحيح تحدث به العامة. فقد روى الشيخان عن معاذ ابن جبل رضي الله عنه قال: كنت ردف رسول الله ﷺ على حمار فقال: «يا معاذ هل تدرى ما حق الله على عباده وما حق العباد على الله؟ قلت: الله ورسوله أعلم قال: فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا وحق العباد على الله أن لايعذب من لايشرك به شيئا، قلت يارسول الله أفلا أبشر به الناس؟ قال: لاتبشرهم فيتكلوا، فأخبر بها معاذ عند موته تأثما».

وروى البخارى تعليقا عن على رضى الله عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟».

وقال ابن مسعود: «ما أنت بمحدث قوما حديثا لاتبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» رواه مسلم

وقد احتج البخارى بحديث معاذ على أن للعالم أن يخص بالعلم قوما دون قوم كراهة أن لايفهموا.

ولكن ليس معنى ذلك أن يتخذ بعض الناس من مثل هذه الأحاديث ذريعة إلى ترك التكاليف ورفع الأحكام لأن ذلك يفضى إلى شر مستطير يفسد على الناس دنياهم وأخراهم.

أول من جمع الأحاديث الصحيحة:

قال الحافظ ابن كثير: أول من اعتنى بجمع الصحيح: أبو عبدالله محمد بن

(١) ابن القيم: إغاثة اللهفان: ١٦ ط القاهرة.

إسماعيل البخارى.. وتلاه صاحبه وتلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى فهما أصح كتب الحديث، والبخارى أرجح لأنه اشترط فى إخراجه الحديث فى كتابه أن يكون الراوى قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه، ولم يشترط مسلم الشرط الثانى بل اكتفى بمجرد المعاصرة، ومن سماعه منه، ومن هنا يتضح السبب فى ترجيح البخارى على مسلم كما يذهب إلى ذلك الجمهور. ولم يخالف فى ذلك إلا أبو على النيسابورى شيخ الحاكم وطائفة من علماء المغرب.

قال ابن الصلاح: فجميع ما فى البخارى بالمكرر: سبعة آلاف، وجميع ما فى صحيح مسلم نحو أربعة آلاف.

وقال الحافظ ابن حجر فى مقدمة فتح البارى: إن عدة ما فى البخارى من المتون الموصولة بلا تكرار ألفان وستمائة واثنين من الأحاديث «٢٦٠٢» ومن المتون المعلقة المرفوعة مائة وتسعة وخمسون حديثا «١٥٩» فمجموع ذلك ألفان وسبعمائة وواحد وستون حديثا «٢٧٦١»، وإن عدة أحاديثه بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا «٩٠٨٢» وهذا غير ما فيه من الموقوف على الصحابة وأقوال التابعين(١).

وقال الحافظ أبو عبدالله محمد بن يعقوب بن الأخرم: قل ما يفوت البخارى ومسلما من الأحاديث الصحيحة.. وقد ناقشه ابن الصلاح فى ذلك فقال: إن الحاكم قد استدرك على الشيخين أحاديث كثيرة وإن كان فى بعضها مقال إلا أنه يصفو له شيء كثير.

وقد خرجت كتب كثيرة على الصحيحين يؤخذ منها زيادات مفيدة. وأسانيد

---

(١) الحافظ ابن حجر: فتح البارى: المقدمة (٤٧٠ - ٤٧٨).

جيدة مثل: صحيح أبى عوانة وأبى بكر الإسماعيلى والبرقانى وأبى نعيم الأصبهانى وغيرهم.

وهناك كتب أخرى التزم أصحابها صحتها مثل: ابن خزيمة وابن حبان البستى، وهما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيداً ومتوناً.

وكذلك يوجد فى مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازى كثيرا من أحاديث مسلم بل والبخارى أيضا وليست عندهما ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة وهم: أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة.

أقسام الحديث الصحيح:

قال الإمام النووى فى تقسيم الحديث الصحيح: الصحيح أقسام:

١ - ما اتفق عليه البخارى ومسلم.
٢ - ما انفرد به الإمام البخارى.
٣ - ما انفرد به الإمام مسلم.
٤ - ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه.
٥ - ما كان على شرط البخارى.
٦ - ما كان على شرط مسلم.
٧ - ما صححه غيرهما من الأئمة.

فهذه أقسام سبعة للحديث الصحيح لم يخالف فيها من العلماء من يعتد برأيه.

ونستطيع أن نتبين مما قدمنا أن الحديث الصحيح لم يستوعب فى كتاب، قال العلامة الأمير فى شرح غرامى صحيح لم يستوعب الصحيح أصلا فى مؤلف، لقول البخارى: أحفظ مائة ألف حديث من الصحيح ومائتى ألف من

غيره ولم يوجد فى الصحيحين بل ولا فى بقية الكتب الستة هذا القدر من الصحيح.

غير أن الأصول الخمسة لم يفتها شيء من الصحيح، قال الإمام النووى «الصواب أن الأصول الخمسة لم يفتها من الصحيح إلا اليسر».

وقد جمع الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم العراقى كتابا فى الأحكام رتبه على أبواب الفقه سماه «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» جمعه من تراجم ستة عشر قيل فيها إنها أصح الأسانيد.

قال الحافظ ابن حجر: لكنه قد فاته جملة من الأحاديث.

ثانيا الحديث الحسن:

عرفه الخطابى بأنه: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، ثم قال: وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذى يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء.

وعرفه الترمذى بأنه: لايكون فى إسناده من يتهم بالكذب ولايكون حديثا شاذا.

وعرفه ابن الجوزى فيما نقله عنه ابن الصلاح بأنه: الحديث الذى فيه ضعف قريب محتمل ويصلح للعمل به.

ثم قال ابن الصلاح: وكل هذا مستبهم لايشفى الغليل، وليس فيه ما يفصل الحسن عن الصحيح.

ثم عرفه ابن الصلاح بأنه قسمان:

١ - الحديث الذى لايخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ ولا هو متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر، فيخرج بذلك كونه شاذا أو منكرا ثم قال: وهذا القسم هو ما عناه الترمذى فى تعريفه للحسن.

٢ - أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ولم يبلغ درجة رجال الصحيح فى الحفظ والإتقان ولايعد ما ينفرد به منكرا ولايكون المتن شاذًا ولا معللا. ثم قال وهذا هو ما عناه الخطابى فى تعريفه للحسن.

وقال العلامة الطيبى فى تعريف الحسن: «الحسن مسند من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة وروى كلاهما من غير وجه وسلم من شذوذ أو علة» وهذا التعريف هو أجمع التعاريف التى نقلت فى الحسن وأضبطها.

وإنما سمى الحسن لحسن الظن براويه، ويعد تعريف الطيبى له تعريفا لقسم منه هو الحسن لذاته، أما الحسن لغيره فهو: أن يكون فى روايته مستور لم تتحقق أهليته غير مغفل ولا كثير الخطأ فى روايته ولامتهم بتعمد الكذب فيها ولاينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد.. فأصله ضعيف وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذى عضده فاحتمل لوجود العاضد ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه ولاستمر على عدم الاحتجاج به(١).

مراتب الحديث الحسن:

كما رأينا من قبل أن للحديث الصحيح مراتب ودرجات،كذلك للحديث الحسن مراتب ودرجات..

قال الحافظ الذهبى: أعلى مراتب الحديث الحسن:

١ - بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

٢ - عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

٣ - ابن إسحق عن التيمى.

ثم أمثال ذلك مما قيل إنه صحيح..

ثم يأتى بعد ذلك ما اختلف فى تحسينه وضعفه مثل:

(١) ألفية العراقى: هامش ص ١١ وكذا فى فتح المغيث.

١ - الحرث بن عبدالله.

٢ - عاصم بن حمزة.

٣ - حجاج بن أرطاة.. ونحوهم.

مظان الحديث الحسن:

كتاب الترمذى أصل فى معرفة الحديث الحسن، والترمذى هو الذى نوه بذكره، والحديث الحسن موجود عند أئمة سبقوه مثل الإمام أحمد والإمام البخارى وعند أئمة لحقوه مثل الدار قطنى.

ومن مظان الحسن كذلك: سنن أبى داود، فقد قال أبو داود: ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض.. وروى عنه أنه قال: ذكرت فى كل باب أصح ما عرفته فيه وما سكت عنه فهو حسن.

قال ابن الصلاح: فما وجد فى كتابه من أحاديث ذكرها مطلقا وليست فى واحد من الصحيحين ولانص على صحتها أحد فهو حسن عند أبى داود.

ومن مظان الحسن كذلك كتاب المصابيح للبغوى.. حيث نجد البغوى فى مصابيحه يقول: إن الصحيح ما أخرجه الشيخان أو أحدهما والحسن ما رواه أبو داود والترمذى وأشباههما...ولكن يبدو أن هذا اصطلاح خاص بالبغوى وحده حتى إن الإمام النووى أنكر عليه هذا.

وقد يقال: حديث حسن الإسناد أو صحيحه فيكون دون قولهم: حديث صحيح أو حسن؛ لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن نفسه لشذوذ أو علة.

وأما قول الترمذى وغيره: حديث حسن صحيح فمعناه روى بإسنادين أحدهما يقتضى الصحة والآخر الحسن.

وبعد: فهل يمكن أن يرقى الحديث الحسن إلى أن يكون حديثا صحيحا؟ قال بعض العلماء من أهل المصطلح نعم. إذا تعددت طرقه بمعنى: أن يكون الحديث الحسن مرويا من وجه آخر غير الوجه الذى روى به فيرقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين فيعتضد أحدهما بالآخر.

قال تقى الدين بن تيمية فى بعض فتاويه: «أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذى.. ولم نعرف هذه القسمة عن أحد قبله».

حكم العمل بالحديث الحسن:

الحديث الحسن من حيث العمل به موضع جدل وخصام بين العلماء... علي النحو التالى:

قال جمهور العلماء: «الحسن كالصحيح فى الاحتجاج به والعمل بمقتضاه وإن كان دونه فى القوة، ولهذا أدرجه طائفة من العلماء مثل الحاكم وابن حبان وابن خزيمة فى الصحيح مع قولهم بأنه دون الصحيح».

وقال الخطابى: على الحسن مدار أكثر الحديث لأن غالب الأحاديث لاتبلغ درجة الصحيح، وقد عمل بالحسن أغلب الفقهاء وقبله أكثر العلماء».

وقال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن حديث فقال إسناده حسن فقلت يحتج به؟ فقال: لا!!».

وهناك طائفة من العلماء تشددوا فردوا الحديث الحسن بكل علة قادحة أو غير قادحة ولم يحتجوا به ولم يعملوا بمقتضاه.

ولكن عندما ننظر بدقة إلى أقوال هؤلاء العلماء المتشددين وغير المتشددين نجد رأي الجمهور أقوى لما ذكره الخطابى، ونجد أن تشدد بعض أهل الحديث

لا محل له مادام الجمهور منهم على غير ذلك ومادام الأغلب من الأحاديث حسنا ولايبلغ درجة الصحيح.

وإذا كان راوى الحديث الحسن بهذه المنزلة بين رجال الحديث فهل تقبل زيادته فى الحديث؟ وهل تقبل زيادة راوى الصحيح؟

قال الحافظ بن حجر: تقبل زيادة راوى الحسن والصحيح ما لم تناف رواية من هو أوثق منهما.

وقال طائفة من العلماء: تقبل زيادتهما مطلقا.

ورأى الحافظ ابن حجر أحسن لوجهين:

الوجه الأول: أنه أكثر احتياطا ودقة.

الوجه الثانى: أنه منقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدى ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم.

ألقاب تطلق على الحديث الصحيح والحديث الحسن:

يطلق على كل من الحديث الصحيح والحديث الحسن ألقاب وصفات عند كثير من أهل العلم وهذه الألقاب ثمانية كما عدها الثقات وهى:

١ - الجيد: وصفة الجودة قد يعبر بها عن الصحة فيتساوى حينئذ الجيد والصحيح، إلا أن المحقق لايعدل عن الصحيح إلى جيد إلا لنكتة كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد فى بلوغه الصحيح، فالوصف حينئذ أنزل رتبة من الوصف الصحيح.

٢ - القوى: وصفة القوة يقال فيها نفس ما قيل فى صفة الجودة.

٣ - الصالح: وهى صفة تشمل الصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج وتستعمل أيضا فى ضعيف يصلح للاعتبار.

٤ - المعروف: وهو يقابل المنكر[١].

٥ - المحفوظ: وهو يقابل الشاذ[٢].

٦ - المجود: وهو يشمل الصحيح والحسن.

٧ - الثابت: وهو يشمل الصحيح والحسن.

٨ - المقبول: وهو الذى يجب العمل به عند الجمهور[٣].

ثالثا: الحديث الضعيف:

قال الإمام النووى فى تعريفه:[٤] «الضعيف مالم توجد فيه شروط الصحة ولا شروط الحسن.. وأنواعه كثيرة...».

تفاوت مراتب الحديث الضعيف

تتفاوت درجات الحديث الضعيف فى ضعفه بمقدار بعده من شروط الصحة، كما رأينا تفاوت الصحيح. فمنه أوهى كما أن من الصحيح أصح قال السخاوى فى الفتح: واعلم أنهم كما تكلموا فى أصح الأسانيد مشوا فى أوهى الأسانيد.

فللحاكم تفصيل لأوهى الأسانيد فى الرجال وفى البلاد.

ولابن الجوزى كتاب فى الأحاديث الواهية.

حكم العمل بالحديث الضعيف:

فى العمل بالحديث الضعيف أو فى الاحتجاج به ثلاثة مذاهب هى:

المذهب الأول:

لايعمل بالحديث الضعيف مطلقا لا فى الأحكام ولا فى الفضائل، حكى

(١) المنكر: هو الحديث الفرد الذى لايعرف متنه من غير راويه وكان راويه بعيدا عن الضبط.

(٢) الشاذ: ما رواه المقبول مخالفا لرواية من هو أولى منه.

(٣) السيوطى: التدريب: ٥٨..

(٤) شرح صحيح مسلم: ١٩/١.

ذلك ابن سيد الناس فى عيون الأثر، والظاهر أنه مذهب الإمام البخارى أيضا ومذهب الإمام مسلم كذلك والدليل على أنه مذهب الشيخين: شرط البخارى فى صحيحه، وتشنيع مسلم على رواة الضعيف تشنيعا كبيرا والتحذير منهم ووصفهم بالجهل والإثم.

المذهب الثانى:

يعمل بالحديث الضعيف مطلقا.. قال بذلك السيوطى وعزاه إلى أبى داود وأحمد لأنهما يريان ذلك أقوى من رأى الرجال.. والإمام أبو داود رضى الله عنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيره ويرجحه على رأى الرجال ويتابعه على ذلك النسائى.

وقد روى الدارمى عن الشعبى: ما حدثك عن النبى ﷺ فخذ به وما قالوه برأيهم فألقه فى الحش[١] .. روى عن الشعبى أيضا أنه قال: الرأى بمنزلة الميتة إذا اضطررت إليها أكلتها.

---

(١) جاء فى القاموس المحيط: الحش مثلثة المخرج لأنهم كانوا يقضون حوائجهم فى البساتين وقيل هو مجتمع العذرة.

المذهب الثالث:

يعمل بالحديث الضعيف فى الفضائل بالشروط الآتية:

١ - أن يكون غير شديد الضعف، أى لم ينفرد بروايته أحد الكذابين أو المتهمين أو فاحشى الغلط.

٢ - أن يندرج تحت أصل معمول به.

٣ - أن لايعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط.

وهذه الشروط الثلاثة هى التى اشترطها الحافظ ابن حجر لقبول الحديث الضعيف.

وقد اشترط ابن الصلاح للعمل بالحديث الضعيف شرطا واحدا هو أن يكون فى فضائل الأعمال. وهو موافق فى ذلك لابن عبد البر، حيث يقول «أحاديث الفضائل لايحتاج فيها إلى ما يحتج به».

وقال الحاكم: «سمعت أبا زكريا العنبرى يقول الخبر إذا ورد لم يحرم حلالا ولم يحل حراما ولم يوجب حكما وكان فى ترغيب أو ترهيب أغمض وتسوهل فى روايته».

غير أن شروط ابن حجر أدق لأنه فيما اشترط مراع لما يحتمل أن يفلت من شرط ابن الصلاح فيدخل على السنة ما ليس منها، إذ لم يشترط ابن الصلاح غير كونه فى الفضائل وهو بهذا يتيح لكثير من الأحاديث الواردة فى الفضائل أن تندرج فى الدائرة وإن لم تكن مندرجة تحت أصل معمول به مثلا..

وقد يقال لمن يأخذون بالحديث الضعيف فى الفضائل: لم تأخذون عن هؤلاء وأنتم تعلمون ضعفهم وعدم الاحتجاج بهم؟

ولكن يمكن أن يجاب فى ذلك بأجوبة منها:

١ - أنهم رووها ليعرفوها وبينوا ضعفها لئلا يلتبس فى وقت عليهم أو على غيرهم.

٢ - أو أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد به ولايحتج به على انفراده.

٣ - أو يقال: إن رواية الضعيف من الرواة يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج أبو سفيان الثورى رحمه الله حين نهى عن الرواية عن الكلبى فقيل له: أنت تروى عنه؟ قال أنا أعلم صدقه من كذبه.

والمعمول به بين الثقات أن الضعيف إذا اتفق على ضعفه لايعمل به.

أما من يتورع من الموسوسين فيعمل به مثل أن يعملوا على ترك شيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه وعلى عدم الاحتجاج به ويكون دليل الإباحة قويا مثل من يمتنع من أكل صيد خشية أن يكون كان لآخر ثم انفلت منه، أو من يمتنع عن الشراء من رجل لأنه لايدرى أماله حلال أم حرام.. أما هؤلاء الموسوسين فورعهم هذا زيف وباطل وتحجير لما وسع الله به على عباده.

ولنترك الإمام الغزالى أبا حامد ينبئنا عن هذا الورع ويفضحه، حيث يقول الورع أقسام:

ورع الصديقين: وهو ترك مالا يتناول بغير نية القوة على العبادة.

وورع المتقين: وهو ترك مالا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام.

وورع الصالحين: وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع.

ورع الموسوسين: فانظر إلى أى حد أزرى بهم فى ورعهم..؟ ثم قال: ووراء

ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط من الشهادة أعم من أن يكون حراما أم لا.

وهناك أمور تتعلق بالحديث الضعيف أرى ذكرها إكمالاً للصورة التى أودها وهى:

الأمر الأول:

من رأى حديثا بإسناد ضعيف فله أن يقول: هو ضعيف بهذا الإسناد وليس له أن يقول: ضعيف المتن بمجرد ذلك الإسناد فقد يكون له إسناد آخر صحيح إلا أن يقول إمام: إنه لم يرد من وجه صحيح.

الأمر الثانى:

من أراد رواية حديث ضعيف بغير إسناد فلايقل: قال رسول الله ﷺ بل يقول: روى عنه كذا أو بلغنا عنه كذا أو ورد عنه كذا، أو نقل عنه كذا وما أشبه ذلك من صيغ التمريض مثل: روى بعضهم، وكذا يقول فيما يشك فى صحته وضعفه، أما الصحيح فيذكر بصيغة الجزم، ويقبح فيه صيغة التمريض كما يقبح فى الضعيف صيغة الجزم.

الأمر الثالث:

قولهم: هذا الحديث ليس له أصل أو لا أصل له.. قال ابن تيمية معناه: ليس له إسناد.

الأمر الرابع:

قال ابن حجر: لايلزم من كون الحديث لم يصح أن يكون موضوعا، وبعد:

فهذه أصناف الحديث من صحيح وحسن وضعيف.. وقد رأينا كيف عني العلماء بالتفريق بينها وبتوضيح سماتها وخصائصها مما يشهد لهم بالدقة العلمية المتناهية ومما ينهض خير دليل على أولئك الذين يرمون الإسلام

والمسلمين -قصدا أو من غير قصد- بالسطحية وبعدم التعمق وبغيرها من الصفات الهدامة الخبيثة التى تفقد المسلمين اعتزازهم بتراثهم وبسنة نبيهم وبأساس دينهم وهذا هدف الأهداف عند أعداء الإسلام والمسلمين فى الغرب وفى الشرق.

الفصل الرابع

صفات وأسماء للأحاديث بصفة عامة

فى هذا الفصل سوف أتتبع ألقابا تطلق على الحديث الصحيح والحديث الحسن والحديث الضعيف.. وهى تحتاج إلى التفسير والتعريف وهى:

الأول: المسند.. وهو ما اتصل سنده أى لم يسقط راو من رواته فى مرتبة من المراتب حتى يرفع إلى النبى ﷺ ،وهذا التعريف للحاكم.

وقال الخطيب البغدادى: هو عند أهل الحديث ما اتصل سنده إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبى ﷺ دون غيره.

وقال ابن عبد البر: هو ما جاء عن النبى ﷺ خاصة متصلا كان أو منقطعا.

الثانى: المتصل.. ويسمى الموصول أيضا وهو ما اتصل سنده بأن كان كل واحد من رواته قد أخذه ممن فوقه سواء أكان مرفوعا إليه ﷺ أو موقوفا على غيره من صحابى أو تابعى.

الثالث: المرفوع.. وهو ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير سواء أكان متصلا أو منقطعا أو مرسلا.. وهذا هو تعريف ابن الصلاح، ونفى الخطيب أن يكون مرسلا فقال: هو ما أخبر فيه الصحابى عن رسول الله ﷺ.

وقال النووى: وهو ما أضيف إلى النبى ﷺ خاصة ولا يقع مطلقه على غيره متصلا كان أو منقطعا.. وهو بذلك يعرفه التعريف المشهور بين العلماء.

وبين هذه الأنواع الثلاثة من الحديث عموم من وجه وخصوص من

وجه فتجتمع كلها فى الحديث المسند المتصل المرفوع، والمتصل قد لايكون مرفوعا، والمرفوع، قد لايكون متصلا والمسند أخص مطلقا من كل من المتصل والمرفوع فالمسند مرفوع متصل دائماً.

الرابع: المعنعن[1].. وهو حديث يقال فى سنده: عن فلان عن فلان، قال بعض العلماء هو مرسل أو منقطع.

أما جمهور العلماء والمحدثين والفقهاء الأصوليين فيرون أنه متصل إذا أمكن اللقاء بين الراوى ومن يروى عنه بشرط أن لا يكون الراوى مدلسا وأن يكون عارفا بالرواية عنه، وبعض العلماء لم يشترط شيئا من ذلك وهو مسلم بن الحجاج، ومنهم من شرط اللقاء وحده وهو قول البخارى وابن المدينى والمحققين، ومنهم من شرط الصحبة ، ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه.

قال النووى: وكثر فى هذه الأعصار استعمال عن فى الإجازة، فإذا قال أحدهم: قرأت على فلان عن فلان فمراده أنه رواه عنه بالإجازة والله أعلم[2].

الخامس: المؤنّن.. هو ما يقال فى سنده حدثنا فلان أنَّ فلانا، وهو كالمعنعن قيل إنه منقطع حتى يتبين السماع فى ذلك لخبر بعينه من جهة أخرى والجمهور على أنه كالمعنعن فى الاتصال بالشرط الذى تقدم فى المعنعن.

السادس: المعلق.. وهو حديث يحذف من أول إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد كقول الشافعى: قال نافع، وقول مالك قال ابن عمر أو قال النبى ﷺ.

---

(١) هذه تسمية عند أهل مصطلح الحديث لاتناسب ما ذكره أئمة اللغة.
(٢) النووى: التقريب ٨.

وهذا الحذف إما أن يكون فى أول الإسناد وهو المعلق أو فى وسطه وهو المنقطع أو فى آخره وهو المرسل.. هذا رأى الشريف على بن محمد الجرجانى فى كتابه الديباج.. وهو رأى ليس بدقيق لأن للمنقطع مثلا تعريفا آخر سنراه فى حينه بإذن الله تعالى.

والحديث المعلق له حكم الحديث الصحيح، وقد أكثر البخارى من الحديث المعلق فى صحيحه وهو ليس بخارج من الحديث الصحيح لأنه معروف من جهة الثقات الذين علق الحديث عنهم أو لأن البخارى رواه متصلا فى موضوع آخر من صحيحه.

السابع: المدرج.. بفتح الراء. وهو الحديث الذى أدرج فيه كلام بعض الرواة فرواه بعدهم فيتوهم أنه من الحديث وليس منه وهو قسمان:

الأول: مدرج فى حديث النبى ﷺ بأن يذكر الراوى عقيبه كلاما لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده متصلا فيتوهم أنه من الحديث ومثال ذلك إدراج متنين بإسنادين بأن يدرج أحد المتنين أو شيء منه فى المتن الآخر كرواية سعيد بن أبى مريم عن مالك عن الزهرى عن أنس عن رسول الله ﷺ قال: «لاتباغضوا ولاتحاسدوا ولاتدابروا ولا تنافسوا» أدرج ابن مريم فيه قوله «ولاتنافسوا» من متن حديث آخر رواه مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة وفيه: «ولاتجسسوا ولاتنافسوا ولاتحاسدوا».

الثانى: أن يكون عنده متنان بإسنادين فيرويهما بأحدهما فيصبح الإسنادان إسنادا واحدا.

الثالث: أن يسمع حديثا من جماعة مختلفين فى إسناده أو متنه فيرويه عنهم باتفاق ولايبين الاختلاف الواقع بينهم فى السند أو فى

المتن وتعمد كل إدراج من هذه الأقسام الثلاثة حرام يجب اجتنابه. وقد صنف فيه الخطيب كتابا سماه: «الفصل للوصل المدرج فى النقل» وللحافظ ابن حجر العسقلانى كتاب سماه: «تقريب المنهج بترتيب المدرج» وهو تنقيح وزيادة على ما فى كتاب الخطيب.

الثامن: المشهور.. وهو ما شاع عند أهل الحديث بخاصة دون غيرهم بأن ينقله رواة كثيرون مثل حديث أنس أن رسول الله ﷺ قنت شهرا - بعد الركوع - يدعو على جماعة «وهو حديث مخرج فى الصحيح فإن لهذا الحديث رواة عن أنس عن أبى مجلز، ورواة عن أبى مجلز غير التيمى، ورواة عن التيمى غير الأنصارى ولايعلمهم إلا أهل الصنعة.

وقد يكون الحديث المشهور صحيحا كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» وحسنا ، ومن المشهور أيضا الحديث الذى يشتهر عند الناس - لا عند رواة الحديث- ولا أصل له أو هو موضوع بالكلية، وهذا كثير جدا، ومن نظر فى كتاب الموضوعات لأبى الفرج بن الجوزى عرف ذلك.

وقد روى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: «أربعة أحاديث تدور بين الناس فى الأسواق لا أصل لها: «من بشرنى بخروج آزار بشرته بالجنة» و«من آذى ذميا فأنا خصمه يوم القيامة» و«نحركم يوم صومكم» و«للسائل حق وإن جاء على فرس».

وقد عقب بعض العلماء على قول الإمام أحمد فقالوا: هذا الكلام لايصح من الإمام أحمد، فإنه أخرج حديث «للسائل حق وإن جاء على فرس» وقد ورد من الحسين بن على وأبيه وابن عباس والهرماس ابن زياد رضى الله عنهم بأسانيد بعض منها جيد.

التاسع: المستفيض.. وهو الحديث المشهور على رأى جماعة أئمة الفقهاء، وقد سمى بذلك لانتشاره – من فاض الماء يفيض فيضا – ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون فى ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور أعم من ذلك.

العاشر: الغريب.. وهو تفرد راوى بروايته عمن يجمع حديثه لعدالته وضبطه كالزهرى وأشباهه، وإنما سمى غريبا لأنه كالغريب الوحيد الذى لا أهل له عنده؛ أو لبعده عن مرتبة الشهرة فضلا عن التواتر.

والحديث الغريب إما صحيح كالأفراد المخرجة فى الصحيح مثل صحيح البخارى ومسلم، أو غير صحيح وهو الأغلب، يعنى أن أكثر الغرائب غير صحيح، وكذا قال الإمام أحمد بن حنبل غير مرة: لاتكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامة رواتها الضعفاء.

وينقسم الحديث الغريب إلى قسمين: غريب متنا وإسنادا: وهو ما انفرد برواية متنه راو واحد بأن لايرويه إلا صحابى واحد ولم يرو عنه إلا واحد وهكذا... وغريب إسنادا لامتنا كحديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة إذا انفرد واحد من الرواة بروايته عن صحابى آخر وهو غريب من هذا الوجه ومن ذلك غرائب الشيوخ فى أسانيد المتون الصحيحة ومنه قول الترمذى: غريب من هذا الوجه.

والقسمة العقلية تقتضى قسما ثالثا هو الغريب متناً لا إسنادا فى مقابل الغريب إسنادا لامتنا وهذا القسم الذى اقتضته القسمة العقلية غير موجود إلا إذا اشتهر الحديث الفرد فرواه عمن تفرد به جماعة كثيرة فإنه يصير غريبا مشهورا.

الحادى عشر: العزيز.. وهو ما تفرد بروايته عمن يجمع حديثه لعدالته وضبطه كالزهرى وأشباهه اثنان أو ثلاثة من الرواة فكأنه عز أى قوى برواية اثنين أو ثلاثة له، فإن زاد رواته على الثلاثة فهو المشهور كما اتضح هذا فى الحديث المشهور.

وينقسم العزيز أيضا إلى قسمين: عزيز متنا وإسنادا وعزيز إسنادا لا متنا، ويدخل فيه أيضا العزيز متنا لا إسنادا ويقال فى كل تلك الأقسام ما قيل فى أقسام الغريب.

الثانى عشر: المصحَّف[1].. وهو خطأ يقع فيه راوى الحديث نتيجة لتغيير حرف أو حروف، بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط، وقد يكون الخطأ نتيجة للتغيير فى الشكل فيسمى تحريفا.. والعلماء المتقدمون على أن التصحيف والتحريف كلاهما شيء واحد.

وأكثر ما يقع التصحيف لمن أخذ عن الصحف ولم يكن له شيخ حافظ يوقفه على ذلك.. وقد وقع بعضه لبعض المحدثين فمن ذلك ما يكاد اللبيب يضحك منه، كما حكى عن بعضهم: أنه جمع طرق حديث «يا أبا عمير ما فعل النغير» - والنغير طائر يشبه العصفور - ثم أملاه فى مجلسه على من حضره من الناس فجعل يقول: يا أبا عمير ما فعل البعير فافتضح عندهم وأرخوها عنه!!! وكذا اتفق لبعض مدرسى النظامية ببغداد: إنه أول يوم إجلاسه أورد حديث «صلاة فى إثر صلاة كتاب فى عليين» فقال: «صلاة فى إثر صلاة كناز فى غلس» فلم يفهم الحاضرون ما يقول حتى أخبرهم بعضهم بأنه تصحف عليه «كتاب فى عليين».

(١) قال الخليل: الصحفى الذى يروى الخطأ فى قراءة الصحف باشتباه الحروف وصحف أى روى الخطأ عن الصحف.

وهذا التصحيف قد يكون فى الإسناد أو فى المتن من القراءة فى الصحف، وقد يكون أيضا من السماع لاشتباه الكلمتين على السامع، وقد يكون أيضا فى المعنى وهذا الأخير أقرب إلى أن يكون خطأ فى الفهم منه إلى أن يكون تصحيفا.

ومن أمثلة ذلك: العوام بن مراجم – بالراء والجيم – القيسى يروى عن أبى عثمان النهدى، روى عنه شعبة، صحف يحيى بن معين فى اسم أبيه فقال: مزاحم – بالزاى والحاء المهملة.

ومنه حديث روى عن معاوية قال: «لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر» صحفه وكيع فقال: «الحطب» بالحاء المهملة المفتوحة بدل الخاء المضمومة ونقل ابن الصلاح: أن ابن شاهين صحف هذا الحرف مرة فى جامع المنصور فقال بعض الملاحين: «ياقوم فكيف نعمل والحاجة ماسة؟» وهذا تصحيف من حيث الكتابة.

ومنه تصحيف السماع مثل: اسم «عاصم الأحول» رواه بعضهم فقال: «عن واصل الأحدب» فقد أخطأ الراوى فى سماعه.

ومن أمثلة التصحيف أيضا ما رواه ابن لهيعة بإسناده عن زيد بن ثابت «أن رسول الله ﷺ احتجم فى المسجد» وهذا تصحيف وإنما هو: احتجر – بالراء – أى اتخذ حجرة من حصير أو نحوه للصلاة.

ومنه أيضا حديث: «أن النبى ﷺ صلّى إلى عنزة» بفتح العين والنون – وهى رمح صغير له سنان كان يغرز بين يدى النبى ﷺ إذا صلى فى الفضاء سترة له فاشتبه على الحافظ أبى موسى محمد بن المثنى العزى من قبيلة «عنزة» معنى الكلمة فظنها القبيلة التى هو منها فقال نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة وقد صلى النبى ﷺ إلينا.

قال السيوطى[1]: وأعجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن أعرابى: أنه زعم أن النبى ﷺ صلى إلى شاة صحفها عنزة – بسكون النون – ثم رواها بالمعنى على وهمه فأخطأ من وجهين!!

الثالث عشر: المنقلب... وهذا الذى ينقلب بعض لفظه على الراوى فيتغير معناه كحديث البخارى فى باب «إن رحمة الله قريب من المحسنين» عن صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبى هريرة رفعه «اختصمت الجنة والنار إلى ربهما الحديث.. وفيه أنه ينشىء النار خلقا، صوابه كما رواه فى موضع آخر من طريق عبد الرازق عن همام عن أبى هريرة بلفظ: فأما الجنة فينشىء الله لها خلقا فسبق لفظ الراوى عن الجنة وصار الحديث منقلبا.

الرابع عشر: المسلسل.. بفتح السين – هو الحديث الذى تتابع فيه رجال الإسناد إلى رسول الله ﷺ عند روايته على حالة واحدة إما فى الراوى قولا: نحو سمعت فلانا يقول سمعت فلانا إلى المنتهى أى كل راو فى هذا الإسناد يقول: سمعت فلانا يقول.. أو أخبرنا فلان والله قال أخبرنا فلان والله إلى المنتهى.. فلفظ الكل هنا أخبرنا مقرونا بالقسم – والله – فهذا هو المسلسل على حالة واحدة قولا وقد يكون الرواة متتابعين على حالة واحدة فعلا كحديث التشبيك باليد مثل حديث: «خلق الله الأرض يوم السبت والجبال يوم الأحد والشجر يوم الإثنين والمكروه يوم الثلاثاء والنور يوم الأربعاء والدواب يوم الخميس وآدم يوم الجمعة » فهو حديث أبى برة قال: شبك أبو القاسم ﷺ بيدى وقال: خلق الله.. فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم بيد من رواه عنه.. ومثل

(١) التدريب: ١٧٩.

حديث المصافحة وحديث العد باليد.. أو كان الرواة متتابعين قولا وفعلا كما فى حديث مسلسل فى رواية أبى داود وأحمد والنسائي.. قال راوى الحديث: أخذ ﷺ بيدى فقال إنى لأحبك فقل: اللهم أعنى على ذكرك.. فتتابع الرواة على ذلك.

وإما أن يتتابع الرواة على صفة واحدة كحديث الفقهاء بأن يروى فقيه عن فقيه.. كحديث «المتبايعان بالخيار»..

وقد يكون مسلسلا باتفاق أسماء الرواة وأسماء آبائهم أو كتابهم أو أنسابهم أو بلدانهم.. قال الإمام النووى رحمه الله: وأنا أروى ثلاثة أحاديث مسلسلة بالدمشقيين... ومن ذلك حديث أبى ذر «ياعبادى كلكم ضال إلا من هديته... الحديث مخرج فى صحيح مسلم وقع لى مسلسلا باليد ورويناه بإسناد كلهم دمشقيون وأنا دمشقى وهذا نادر فى هذه الأزمان.

الخامس عشر: العالى.. وهو الحديث الذى علا بقرب إسناده من رسول الله ﷺ. ولهذا كان فى طلب الإسناد العالى مرغبا فيه كما قال الإمام أحمد بن حنبل: الإسناد العالى سنة عمن سلف.

وعلو الإسناد أبعد من الخطأ والعلة من نزوله.

وقال بعض المتكلمين: كلما طال الإسناد كان النظر فى التراجم والجرح والتعديل أكثر فيكون الأجر على قدر المشقة.

وقد يكون العلو بقربه إلى إمام حافظ أو مصنف أو بتقدم السماع وهذه أمور نسبية.

وقد سبق أن تحدثت فى الباب الثانى من الكتاب عن أن الإسناد من خصائص الأمة الإسلامية فليس أمة من الأمم يمكنها أن تسند عن نبيها إسنادا متصلا غير هذه الأمة.

ولا يلتفت إلى العلو مع ضعفه وإن وقع فى بعض المعاجم، ومن العلو القرب من الصحيحين وأصحاب السنن والمسانيد. غير أن العلو فى الإسناد بمعنى القرب من الرسول ﷺ هو العلو الحقيقى والقرب إلى غيره هو العلو النسبى.

وللعلو فى الإسناد أقسام ولكل قسم أنواع مثل: الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة – مما لم أجد داعيا للتعرض له فى هذا المختصر.

السادس عشر: النازل... وهو ضد الحديث العالى، والحديث النازل هو الحديث الذى ينزل ببعد إسناده من رسول الله ﷺ بكثرة الرواة... وهو مفضول إذا قورن بالعالى على وجه العموم. أما إذا كان رجال الإسناد النازل أجل من رجال الإسناد العالى فهو حينئذ أفضل.

قال وكيع لأصحابه: أيما أحب إليكم؟ الأعمش عن أبى وائل عن ابن مسعود، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود؟ فقالوا الأول. فقال: الأعمش عن أبى وائل عن شيخ وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. فقيه عن فقيه وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا مما يتداوله الشيوخ.

وقال السيوطى قال ابن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال.

وقال السلفى: الأصل الأخذ عن العلماء فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة.

السابع عشر: الفرد... وهو الحديث الذى انفرد به راو واحد عن جميع الرواة ثقاة وغيرهم وهذا يسمى الفرد المطلق. وهناك الفرد النسبى وهو ماكان بالنسبة إلى صفة خاصة كأن يقيد بثقة أو ببلد معين أو براو مخصوص.

الثامن عشر: المتابع... وهو ماوافق راويه راو آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه فرواه عن شيخه أو عن الذى فوقه.

التاسع عشر: الشاهد... وهو ماوافق فيه راو رواية عن صحابى آخر، قال الحافظ ابن حجر: وإن وجد متن يروى من حديث صحابى آخر يشبهه فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط فهو الشاهد.

العشـرون: الاعتبار... ومثاله أن يروى حماد مثلا حديثا لا يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة عن النبى ﷺ فينظر هل رواه ثقة غير ابن سيرين فإن لم يوجد فصحابى غير أبى هريرة عن النبى ﷺ. فأى ذلك وجد عرف أن له أصلا يرجع إليه

ويرى ابن الصلاح أن الاعتبار والمتابعات والشواهد ليست أقساما للحديث وإنما هى أمور يتداولونها فى نظرهم فى حال الحديث: هل تفرد به راويه أولا؟ وهل هو معروف أولا؟.

ويمكن أن نزيد هذا الأمر وضوحا فنقول: أهل الحديث يبحثون عما يرويه الراوى ليتعرفوا ما إذا كان قد انفرد به أولا، وهذا البحث يسمى عندهم «الاعتبار» فإذا لم يجدوا ثقة رواه غيره كان الحديث «فردا مطلقا» أو «غريبا»، فإذا كان الحديث غريبا بهذه المثابة ثم وجدوا حديثا آخر بمعناه كان الحديث الثانى شاهد الأول.

الحادى والعشرون: المدبج.. وهو رواية الأقران سناً وسندا كما يرى ابن الصلاح. واكتفى الحاكم بالمقاربة فى السند وإن تفاوتت الأسنان فمتى روى كل منهم عن الآخر سمى «مدبجا» كأبى هريرة وعائشة، وكالزهرى وعمر بن عبدالعزيز، وكمالك والأوزاعى، وكأحمد بن حنبل وعلى ابن المدينى، فما لم يرو عن الآخر لايسمى مدبجا والله أعلم.

وقال السيوطى[1]: قد يجتمع جماعة من الأقران فى حديث كما روى أحمد بن حنبل عن أبى خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن على بن المدينى عن عبيدالله بن معاذ عن أبيه عن سعيد عن أبى بكر بن حفص عن أبى سلمة عن عائشة قالت: «كان أزواج النبى ﷺ يأخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة».. فأحمد بن حنبل والأربعة فوقه خمستهم أقران.

ومن المدبج أيضا نوع مقلوب فى تدبيجه، وإن كان مستويا فى الأمور المتعلقة بالرواية أى ليس فيه شيء من الضعف الذى فى نوع المقلوب[1] ومثال هذا النوع عجيب مستطرف وهو: رواية مالك بن أنس عن سفيان الثورى عن عبدالملك بن جريج، وروى أيضا ابن جريج عن الثورى عن مالك فهذا إسناد كان على صورة ثم جاء فى رواية أخرى مقلوبا كما ترى.

الناسخ والمنسوخ:

وقبل أن أنهى الحديث عن أقسام الحديث عموما لا أحب أن يفوتنى الحديث عن الناسخ والمنسوخ من الحديث. فأقول: إن معرفة ناسخ الحديث من منسوخه فن جليل دقيق يتطلب مهارة ودراية قال عنه الزهرى: «أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه».

وقد كان للإمام الشافعى فى ذلك اليد الطولى؛ قال أحمد بن حنبل لابن وارة وقد قدم من مصر: «كتبت كتب الشافعى؟» قال: لا قال: فرطت.. ماعلمنا المجمل من المفسر ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعى.

---

(١) السيوطى التدريب: ٢١٨.
(٢) سيأتى الحديث عن المقلوب فى أقسام الحديث الضعيف فى الفصل الخامس.

ولمعرفة الناسخ من الحديث وسائل متعددة منها أنه قد يعرف من رسول الله ﷺ نفسه كقوله: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث فكلوا ما بدا لكم» رواه مسلم من حديث بريدة.

وقد يعرف الناسخ بالتأريخ وعلم السيرة وهو من أكبر العون على ذلك كما سلكه الشافعى فى حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» وذلك قبل الفتح أى سنة ثمان من الهجرة — رواه أبو داود والنسائى. وهو فى شأن جعفر بن أبى طالب وقد قتل بمؤتة قبل الفتح بأشهر، وقول ابن عباس «احتجم وهو صائم محرم» فيما رواه مسلم... وإنما أسلم ابن عباس مع أبيه فى الفتح وكذلك فإن ابن عباس إنما صحب النبى ﷺ فى حجة الوداع سنة عشر من الهجرة.

وقد يعرف الناسخ من المنسوخ بقول الصحابى رضى الله عنه: «هذا كان قبل هذا، لأنه ناقل وهو ثقة مقبول الرواية. وذلك مثل حديث جابر رضى الله عنه: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار» رواه أبوداود والنسائى. ومثل حديث أبى بن كعب: «وكان الماء من الماء رخصة فى أول الإسلام ثم أمر بالغسل» رواه أبو داود والترمذى وصححه.

فأما قول الصحابى: «هذا ناسخ لهذا» فلم يقبله كثير من الأصوليين لأن ذلك يرجع إلى نوع من الاجتهاد وقد يخطىء فيه.

وبعد فهذه أقسام الحديث النبوى الشريف أو أنواعه، وهى أقسام تمتلئ بها كتب السنة ويقف القارئ حيالها حائرا لا يدرى كيف يفك رموزها أو يعرف على وجه الدقة مدلولاتها..

وقد أردت بهذا البحث أن أزيل عن تلك الأسماء والصفات والألقاب التى تسمى بها الأحاديث أو توصف أو تلقب؛ أردت أن أزيل عنها هذا الغموض فأوضح مدلولاتها لقارئ السنة النبوية المطهرة وهذا حسبى وهو مما أحمد الله على التوفيق فيه.

الفصل الخامس

صفات وأسماء للحديث الضعيف

أحب أن أقدم بين يدى القارئ هذه الصفات والأسماء التى تطلق على الحديث الضعيف أن الحديث الضعيف يجرى على ألسنة القصاص بصفة عامة، وعلى ألسنة الصالحين الذين لا يعانون صناعة أهل الحديث فيجرى الخطأ على ألسنتهم والكذب أحيانا ولكنهم فى الغالب لايعرفونه فضلا عن أن يتعمدوه.

وقد حذر الإمام مسلم رضى الله عنه فى مقدمة جامعه الصحيح فروى عن عاصم أنه قال: لا تجالسوا القصاص.

وعن يحيى بن سعيد القطان قال: لم نر الصالحين فى شيء أكذب منهم فى الحديث. قال مسلم: يعنى أنه يجرى الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب.

وقال النووى: لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ فى رواياتهم ولا يعرفونه، وربما يروون الكذب ولا يعلمون أنه كذب وهذه هى صفات الحديث الضعيف وأسماؤه أو ألقابه:

أولا: الموقوف.

وهو الحديث الذى يروى عن الصحابى من قول أو فعل أو نحوه.. متصلا كان أو منقطعا. قال ابن الأثير: الموقوف على الصحابى قلما يخفى على أهل العلم، ومثاله أن يروى الحديث مسندا إلى الصحابة فإذا بلغ إلى الصحابى قال إنه كان يقول كذا وكذا أو كان يفعل كذا وكذا أو كان يأمر بكذا وكذا ونحو ذلك.

وهذا الحديث الموقوف هو الذى يسميه كثير من الفقهاء وبعض المحدثين

أثرا.. وعزاه ابن الصلاح إلى الخراسانيين فقال: إنهم يسمون الموقوف أثرا.

ويرى أبو القاسم القورانى أن الخبر هو ماكان عن رسول الله ﷺ عليه وسلم والأثر ماكان عن الصحابى.

قال ابن الصلاح: ولهذا يسمى كثير من العلماء الكتاب الجامع لهذا وهذا بالسنن والآثار مثل: كتاب السنن والآثار للطحاوى والبيهقى وغيرهما.

وقد يستعمل الموقوف فى غير الصحابى مقيدا مثل قولهم: هذا الحديث وقفه معمر على همام، ووقفه مالك عن نافع.

أما قول الصحابى: كنا نفعل كذا فى زمن النبى ﷺ فالصحيح أنه مرفوع وليس بموقوف.. بهذا قطع الجمهور لأن الظاهر أن النبى ﷺ اطلع عليه وقرره.

أما قول الصحابى: كنا نفعل كذا من غير أن يضيفه إلى زمن النبى ﷺ فالصحيح أنه موقوف.

وكذلك تفسير الصحابى كلام الله تعالى وتبيينه وتحقيق دقائقه وفوائده موقوف أيضا.

أما ماكان فى قول الصحابى من قبيل بيان سبب نزول آية أو آيات من كتاب الله تعالى فهو مرفوع ومثاله: قول جابر: كانت اليهود تقول كذا فأنزل الله كذا.. ونحوه».

أما حكمه فهو ليس بحجة حتى وإن كان متصلا كما يرى الشافعى رضى الله عنه وطائفة من العلماء.

وترى طائفة أخرى من العلماء أنه حجة وتأخذ به.

ويرى بعض العلماء أن الموقوف إذا صح سنده إلى من هو معروف بالفقه

والاجتهاد كالخلفاء الأربعة والعبادلة وزيد ومعاذ وأبى موسى الأشعرى وعائشة رضى الله تعالى عنهم فهو حجة إذ كيف لايكون حجة لنا مع أن مدار كثير من الأحكام الفقهية على موقوفاتهم؟ أما إذا لم يصح سنده إلى من هو معروف بالفقه والاجتهاد فهذا هو الذى ليس بحجة.

ثانيا: المقطوع

وهو الحديث الموقوف على التابعين قولا وفعلا، أو الموقوف على من هم دون التابعين من أقوالهم وأفعالهم وهذا الحديث المقطوع ليس بحجة فى الأعم الأغلب، أما إذا اتصل السند بنقل الثقات عن التابعى المشهور فيما بين أرباب الحديث والنقل بالعلم والاجتهاد والتقوى فالظاهر أنه حجة ويصح الاقتداء به.. كما سبق أن أوضحنا فى الحديث الموقوف.

ثالثا: المنقطع

وهو الحديث الذى لم يتصل إسناده بأى وجه كان سواء ترك ذكر الراوى من أول الإسناد أو وسطه أو آخره، وسواء كان المتروك واحدا أو كثيرا، وسواء كان فى موضع واحد أو أكثر.

ولكن الغالب استعمال المنقطع فيما دون التابعى عن الصحابى مثل مالك ابن أنس عن ابن عمر رضى الله عنهما فالمتروك ههنا نافع وهو تابعى.. والأصل: مالك عن نافع عن ابن عمر.

ويعد الحديث منقطعا كذلك إذا ذكر فيه رجل مبهم مثل: مارواه أبو العلاء ابن عبدالله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس حديث: «اللهم إنى أسألك الثبات فى الأمر».

ومنهم من قال: المنقطع مثل المرسل وهو كل مالا يتصل إسناده غير أن

المرسل أكثر مايطلق على مارواه التابعى عن رسول الله ﷺ. قال ابن الصلاح: وهذا أقرب وهو الذى صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم وهو الذى ذكره الخطيب البغدادى فى كفايته[1].

رابعا: المرسل

هو حديث التابعى الكبير الذى قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم، كعبيد الله بن عدى الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ: تلك صورته التى لا خلاف فيها كما يرى ابن الصلاح.

أما قول التابعى الصغير: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا فليس مرسلا.

وأما قول من دون التابعى قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا فاختلفوا فى تسميته مرسلا. قال الحاكم وغيره من أهل الحديث لايسمى مرسلا. والجمهور من الفقهاء والأصوليين يعممون التابعين وغيرهم فقد قال ابن الحاجب فى مختصره فى أصول الفقه: المرسل قول غير الصحابى: قال رسول الله ﷺ.

فالمرسل مختص بالتابعى عن النبى ﷺ، فإن كان الساقط واحدا يسمى منقطعا، وإن كان اثنين فأكثر يسمى مرسلا، بهذا قطع الخطيب إلا أن أكثر مايوصف بالإرسال من حيث الاستعمال رواية التابعى عن النبى ﷺ كذا فى الخلاصة.

أما حكمه من جهة الاحتجاج به ففيه ثلاثة مذاهب هى:

المذهب الأول: أن المرسل ضعيف مطلقا فلا يعمل به...

قال النووى:.. ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول.. ثم قال.. حكماء الحاكم أبو عبدالله عن سعيد.

---

(١) هو كتاب: الكفاية فى علم الرواية.

ثم قال: ودليلنا على رد العمل به أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حالة فرواية المرسل أولى لأن المروى عنه محذوف مجهول العين والحال»[1] وهو دليل قوى وحجة ناصعة.

المذهب الثانى: وخلاصته أن المرسل حجة مطلقا.. وقد نقل ذلك عن مالك وأبى حنيفة وأحمد بن حنبل فى رواية حكاها النووى وابن القيم وابن كثير وغيرهم من الفضلاء.

المذهب الثالث: وفيه تفصيل... وذلك أن العلماء رأوا الاحتجاج به بملاحظات دققوا فيها مثل ماقال الشافعى رضى الله عنه: واحتج بمرسل كبار التابعين إذا أسند من جهة أخرى أو أرسله من أخذ من غيره رجال الأول، أو وافق قول الصحابى أو أفتى أكثر العلماء وبمقتضاه فإن لم تتوافر هذه الملاحظات فلا يأخذون به.

رواة المراسيل من التابعين.

قال الحاكم - فى علوم الحديث -:

أكثر ماتروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب.

وأكثر ماتروى من أهل مكة عن عطاء بن أبى رباح.

وأكثر ماتروى من أهل البصرة عن الحسن البصرى.

وأكثر ماتروى من أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعى.

وأكثر ماتروى من أهل مصر عن سعيد بن أبى هلال.

وأكثر ماتروى من أهل الشام عن مكحول.

وأصح هذه المراسيل كما قال يحيى بن معين مراسيل ابن المسيب لأنه من

(١) النووى: التقريب: ٧.

أولاد الصحابة وأدرك العشرة، وهو فقيه أهل الحجاز، ومفتيهم وأول الفقهاء السبعة الذين يعتد مالك بإجماعهم كإجماع كافة الناس.

درجات المرسل:

قال السخاوى – فى فتح الحديث –:

المرسل مراتب: أعلاها ما أرسله صحابى ثبت سماعه، ثم صحابى له رؤية فقط ولم يثبت سماعه، ثم المخضرم، ثم المتقن كسعيد بن المسيب، ويلى ذلك من كان يتحرى عن شيوخه مثل الشعبى ومجاهد، ودون ذلك من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن البصرى.

وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة والزهرى وحميد الطويل – فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين – فقد سبق أن رأينا أنه ليس من المرسل على وجه التحقيق لاشتراطهم فى التابعى أن يكون كبيرا.

خامسا: المعضل

– بضم الميم وفتح الضاد – وهو الحديث الذى سقط من سنده اثنان فصاعدا من موضع واحد ومثلوا له بقول مالك: قال رسول الله ﷺ فقد ترك فيه نافع وابن عمر إذ أصله: عن مالك عن نافع عن ابن عمر... ومثل قول الشافعى: قال ابن عمر... فقد ترك فيه مالك ونافع.

أما إذا كان قد سقط من سنده اثنان فى موضعين لا فى موضع واحد فهو المنقطع كما تقدم لنا توضيحه.

سادسا: المدلس

بفتح اللام من التدليس وهو إخفاء العيب، وسمى بذلك لكون الراوى لم يسم ما حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به.

قال الشافعى: التدليس أخو الكذب - وهى كلمة رواها الشافعى عن الشعبى.

والتدليس أقسام منها:

١- **تدليس فى الإسناد**: وهو أن يروى عمن لقيه أو عاصره مالم يسمعه منه على سبيل يوهم أنه سمعه منه؛ فينبغى أن لا يقول حدثنا، بل يقول: قال فلان أو عند فلان ونحوه. أو يروى عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه سمعه منه،. مثل أن يقول: عن فلان أو قال فلان أو نحو ذلك.. فأما إذا صرح بالسماع أو التحديث ولم يكن قد سمعه من شيخه ولم يقرأه عليه لم يكن بذلك مدلسا فحسب، بل كان كاذبا فاسقا وفرغ من أمره.

ومثال التدليس فى الإسناد قول ابن خشرم: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: قال الزهرى كذا «فقيل له: أسمعت من هذا؟ قال: حدثنى به عبدالرازق عن معمر عنه.. فقد أخفى ابن خشرم عبدالرازق ومعمر وأوهم أنه سمعه منه.

وقد كره العلماء هذا النوع من التدليس كراهية شديدة وذموه وكان شعبة من أشد الناس كراهية له وإنكارا ويروى عنه أنه قال: لأن أزنى أحب إلى من أن أدلس - وهذا الكلام عن شعبة محمول على المبالغة والزجر - كما يرى ابن الصلاح.

ومن العلماء الحفاظ من يجرحون من عرف بهذا التدليس من الرواة ويردون روايته مطلقا وإن أتى بلفظ الاتصال ولو لم يعرف أنه دلس إلا مرة واحدة، كما نص على ذلك الشافعى رضى الله عنه.

٢ - **تدليس فى اسم الشيخ المروى عنه**: مثل أن يأتى باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تعمية لأمره وتوعيرا للوقوف على حاله، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد. فتارة يكره كما إذا كان أصغر سنا منه، أو كان نازل الرواية ونحو ذلك، وتارة يكون حراما كما إذا كان المروى عنه غير ثقة فدلسه لئلا

يعرف حاله أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته.

٣- **تدليس التسوية**: وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه أو صغره فيصير الحديث ثقة عن ثقة فيحكم له بالصحة، وفيه تغرير شديد، وممن اشتهر بذلك بقية بن الوليد[١]. وكذلك الوليد بن مسلم، فكان يحذف شيوخ الأوزاعى الضعفاء ويبقى الثقات فقيل له فى ذلك فقال: أنبل الأوزاعى أن يروى عن مثل هؤلاء. فقيل له: فإذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء، أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعى عن الثقات، ضعف الأوزاعى؟ فلم يلتفت الوليد إلى ذلك القول؛ وهذا التدليس أفحش أنواع التدليس مطلقا وأكثرها شرا وفسادا.

٤ - **تدليس العطف**: مثل أن يقول: «حدثنا فلان وفلان» وهو لم يسمع من الثانى المعطوف، وقد ذكر عن هشيم أنه فعله.

٥ - **تدليس السكوت**: مثل أن يقول: حدثنا أو سمعت ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة أو الأعمش موهما أنه سمع منهما وليس كذلك.

أمكنة المدلسين وبلادهم:

نقل الحافظ السيوطى عن الحاكم قال: «أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالى وخراسان وإصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر: لا نعلم أحدا من أئمتهم دلسوا «وأكثر المحدثين تدليسا أهل الكوفة» ونفر يسير من أهل البصرة.

وأما أهل بغداد فلم يذكر عن أحد من أهلها التدليس إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندى الواسطى فهو أول من أحدث التدليس بها.

سابعا: الشاذ

هو الحديث الذى رواه الثقة مخالفاً به ماروواه الناس.. هذا تعريف الإمام الشافعى

(١) يشتهر بين العلماء بالنسبة لبقية قولهم: أحاديث بقية غير نقية فسكن منها على تقية.

للحديث الشاذ.

وقال الخليل: وجمهور حفاظ الحديث: الشاذ هو ماليس له إلا إسناد واحد شذ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فإن كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به، وإن كان ثقة يرد.

وقال ابن الصلاح: فى الشاذ تفصيل: فالحديث الذى انفرد به راويه وخالف به من هو أحفظ منه وأضبط فهو شاذ مردود.

وإن لم يخالف وهو عدل ضابط فصحيح - وحينئذ يخرج من أقسام الحديث الضعيف ويكون من أقسام الحديث عموما.

وإن رواه غير ضابط لكن لا يبعد عن درجة الضابط فحسن وإن بعد فمنكر.

ثامنا: المنكر

وهو كالشاذ أى يرويه الثقة مخالفا به مارواه الناس. فإن خالف به الثقات فمنكره مردود.

وأما إن كان الذى تفرد به عدل ضابط حافظ قبل شرعا ولا يقال له منكر - وإن قيل له ذلك لغة.

وما انفرد به الراوى الذى ليس بعدل ولا ضابط فهو منكر مردود مع أنه لم يخالفه غيره فى روايته لأنه انفرد به ومثله لا يقبل تفرده.

تاسعا: المعلل

ويقال له المعلول أيضا.. وهو حديث فيه سبب غامض خفى يقدح فيه مع أن الظاهر السلامة منه.

قال الحافظ ابن كثير: وهو فن خفى على كثير من علماء الحديث حتى قال بعضهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل.

وإنما يهتدى إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفى البصير بصناعته بين الجياد والزيوف، والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا، كذلك لا يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن ومنهم من يقف بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التى لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس. فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ماوقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة أو مجازفة أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة[1].

والطريق إلى معرفة العلل هى: جمع طرق الحديث والنظر فى اختلاف رواته وفى ضبطهم وإتقانهم، فيقع فى نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته أو يتردد فيتوقف فيه.

قال عبدالرحمن بن مهدى: معرفة علل الحديث إلهام لو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم تكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدى لذلك «وقيل له أيضا: إنك تقول للشىء هذا صحيح وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت النافذ فأريته دراهمك فقال: هذا جيد وهذا يهرج أكنت تسأل عن ذلك أو تسلم له الأمر؟ قال بل أسلم له الأمر فقال: فهذا كذلك لطول المجالسة والمناظرة والخبرة.

وسئل أبو زرعة: «ما الحجة فى تعليلكم الحديث فقال: الحجة أن تسألنى عن حديث له علة فأذكر علته ثم تقصد ابن وارة يعنى محمد بن مسلم بن وارة

(١) ابن كثير: اختصار علوم الحديث.

فتسأله عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافا فاعلم أن كلامنا تكلم على مراده وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتهم فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام».

وللعلة فى الحديث صور كثيرة، فقد تكون بإرسال الحديث الموصول، وقد تكون بوقف الحديث المرفوع وقد تكون بدخول حديث فى حديث وقد تكون بوهم واهم... وأكثر ماتكون فى أسانيد الأحاديث فتقدح فى الإسناد والمتن معا إذا ظهر منها ضعف الحديث.

فعندما تقدح العلة فى الإسناد وحده يعرف ذلك إذا كان الحديث مرويا بإسناد آخر صحيح ومثلوا لذلك بالحديث الذى رواه يعلى بن عبيد الطنافسى - أحد الثقات - عن سفيان الثورى عن عمر بن دينار عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال: «البيعان بالخيار»... فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل هو معلول وإسناده غير صحيح والمتن صحيح على كل حال لأن يعلى بن عبيد غلط على سفيان قوله «عمر بن دينار» وإنما صوابه «عبد الله بن دينار» هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان كأبى نعيم الفضل بن ركين ومحمد بن يوسف الفريابى ومخلد ابن يزيد وغيرهم رووه عن سفيان عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر.

أحيانا تقع العلة فى متن الحديث كالحديث الذى أخرجه مسلم فى صحيحه من رواية الوليد بن مسلم: «حدثنا الأوزاعى عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: صليت خلف النبى ﷺ وأبى بكر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لايذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها.». ثم رواه مسلم أيضا من رواية الوليد عن الأوزاعى:

«أخبرنى إسحق بن عبدالله بن أبى طلحة أنه سمع أنسا يذكر ذلك». قال ابن الصلاح: «فعلل قوم رواية اللفظ المذكور – يعنى التصريح بنفى البسملة – لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه». فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، من غير تعرض لذكر البسملة وهو الذى اتفق البخارى ومسلم على إخراجه فى الصحيح. ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذى وقع له. ففهم من قوله: «كانوا يستفتحون بالحمد لله. أنهم كانوا لا يبسلمون فرواه على مافهم وأخطأ، لأن معناه أن السورة التى كانوا يفتتحونها من السور هى الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية... وانضم إلى ذلك أمور أهمها أنه قد ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئا عن رسول الله ﷺ... والله أعلم».

قال ابن كثير: ومن أحسن كتاب وضع فى ذلك وأجله وأفحله: «كتاب العلل» لعلى بن المدينى شيخ البخارى، وسائر المحدثين بعده فى هذا الشأن على الخصوص. وكذلك كتاب العلل لعبدالرحمن بن أبى حاتم وهو مرتب على أبواب الفقه، وكتاب العلل للخلال... وقد جمع أزمة ماذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطنى فى كتابه فى ذلك وهو من أجل ما رأيناه وضع فى هذا الفن، لم يسبق إلى مثله وقد أعجز من يريد أن يأتى بعده فرحمه الله وأكرم مثواه.

وأشهر الذين تكلموا فى العلل هم: ابن المدينى وأحمد بن حنبل والبخارى ويعقوب بن شيبه وأبو حاتم وأبو زرعة والترمذى والدارقطنى. وفى نهاية سند الترمذى عقد بابا سماه «العلل». ومن الكتب المشهورة فى ذلك: «نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية» للزيلعى. و «التلخيص الحبير» و «فتح البارى» كلاهما لابن حجر و «نيل الأوطار» للشوكانى و «المحلى» لابن حزم. إلى غير ذلك.

عاشرا: المضطرب

وهو الحديث الذى اختلف الرواة فيه بمعنى أن يختلف الرواة فيه على شيخ بعينه أو من وجوه أخر متعادلة لا يترجح بعضها على بعض.

ومعنى ذلك أن الحديث إذا جاء على أوجه مختلفة فى المتن أو فى السند من راو واحد أو من أكثر... فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بشىء من وجوه الترجيح – كحفظ راويها أو ضبطه أو كثرة صحبته لمن روى عنه – كانت الراجحة صحيحة والمرجوحة شاذة أو منكرة – على النحو الذى فصلناه فى الشاذ والمنكر – وإن تساوت الروايات وامتنع الترجيح: كان الحديث مضطربا واضطرابه موجب لضعفه. باستثناء حالة واحدة وهى أن يقع الاختلاف فى اسم راو أو اسم أبيه أو نسبته مثلا ويكون الراوى ثقة فإنه يحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا.

والاضطراب قد يكون فى المتن فقط وقد يكون في السند فقط وقد يكون فيهما معا. ومثال الاضطراب في الإسناد كما ذكر السيوطي في التدريب حديث أبي بكر: «أنه قال: يارسول الله أراك شبت؟ قال شيبتني هود وأخواتها» قال الدار قطني: هذا حديث مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحق وقد اختلف عليه فيه علي نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه عنه مرسلا ومنهم من رواه موصولا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، ورواته ثقات لايمكن ترجيح بعضهم علي بعض والجمع متعذر.

وقد يكون الاضطراب في المتن ومثاله حديث التسمية في الصلاة الذي ذكرنا في الحديث المعلل.. قال السيوطي: «.. فإن ابن عبد البر قد أعله بالاضطراب، والمضطرب قد يجامع المعلل لأنه قد يكون علته ذلك».

قال الحافظ ابن كثير: وللحديث المضطرب أمثلة كثيرة يطول ذكرها.

حادى عشر: المقلوب

وهو حديث اشتهر عن راو معين فيجعل عن راو آخر ليرغب فيه لغرابته.

والقلب في الحديث إما أن يكون في المتن وإما أن يكون في السند. فمثال المقلوب في المتن كثير ومنه:

١ – ما رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث أنيسة مرفوعا: «إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا» والمشهور من حديث ابن عمرو وعائشة: «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتي يؤذن ابن أم مكتوم».

٢– ما رواه مسلم: في السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة «... ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتي لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، فهذا مما انقلب علي أحد الرواة وإنما هو كما في الصحيحين: «حتي لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

٣ – ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعا:«إذا أمرتكم بشئ فأتوه وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه ما استطعتم » فإن المعروف ما في الصحيحين «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم».

وأما القلب في الإسناد فقد يكون خطأ من بعض الرواة في اسم راو أو نسبه كأن يقول: «كعب بن مرة» بدل «مرة بن كعب».

وقد يكون الحديث مشهورا براومن الرواة أو إسناد فيأتي بعض الضعفاء أو الوضاعين ويبدل الراوي بغيره ليرغب فيه المحدثون ومثاله الحديث المعروف عن

سالم بن عبد الله فيجعله عن نافع. أو يبدل الإسناد كلة بإسناد آخر مثل ما روي حماد بن عمرو النصيبي- الكذاب- عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدأوهم بالسلام» فإن هذا الحديث مقلوب، قلبه حماد فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة هكذا آخر جد مسلم وغيره من الأئمة عن سهيل.

وقد يقلب بعض المحدثين إسناد حديث قصدا لامتحان بعض العلماء لمعرفة درجة حفظهم، كما فعل علماء بغداد حين قدم عليهم الإمام محمد بن إسماعيل البخاري فيما رواه الخطيب: فإنهم اجتمعوا وعمدوا إلي مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا لإسناد آخر، وإسناد هذا لمتن آخر، ودفعوها إلي عشرة أنفس إلي كل رجل عشرة وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون هذا علي البخاري، وأخذوا الوعد للمجلس فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري لا أعرفه فسأله عن آخر فقال لا أعرفه فما زال يلقي عليه واحدا بعد واحد حتي فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه. فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: فهم الرجل، ومن كان منهم غير أهل للفهم قضي علي البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة فسألة عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري لا أعرفه فلم يزل يلقى إليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخارى يقول: لا أعرفه.. ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخارى لا يزيدهم على لا أعرفه، فلما علم البخارى أنهم فرغوا التفت إلى الأول فقال: أما حديثك الأول فهو كذا

وحديثك الثاني كذا والثالث والرابع.. حتي أتي علي تمام العشرة فرد كل متن إلي إسناده وكل إسناد إلي متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها إلي أسانيدها وأسانيدها إلي متونها فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل.

ثاني عشر: المتروك

هو حديث يرويه متهم بالكذب ولايعرف إلا من جهته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة أو معروفا بالكذب في غير الحديث النبوي، أو يكون كثير الغلط أو الفسق أو كثير الغفلة.

وبعد: فهذه هي الأسماء والصفات التي أطلقها العلماء علي الحديث الضعيف – رأيت أن أفردها بحديث مستقل، بعد ما تحدثت عن الأسماء والصفات التي أطلقها العلماء علي الحديث بصفة صحيحة وحسنه وضعيفة، وذلك طمعا في أن تكتمل صورة كل علي حدة.

ولعل هذا الذي صنعت من تقسيم وتبويب لم يوجد فى كتاب علي هذا النسق– فيما أعلم– ومن الله قد استمددت العون ومنه رجوت التوفيق، وله الحمد والشكر علي كل حال.

خاتمـــــة

أحمد الله سبحانه وتعالي علي ما وفقني إليه – في هذا الكتيب– من اهتداء إلي الصواب ، وأستغفره من كل خطأ وقعت فيه. وأصلي وأسلم علي صاحب السنة الهادية محمد المبعوث هدي ورحمة للعالمين، وعلي آله وصحبه ومن عمل بسنته واهتدي بهديه فسلك الطريق القويم.

وبعد:

فإن هذه المحاولة التي حاولتها وهى التعريف بسنة الرسول ﷺ وإلقاء الأضواء علي أحاديثه الشريفة ومصطلحات أهل العلم حولها، والتعريف بأشهر العلماء الذين دونوا هذه السنة أو دونوا في مصطلح الحديث... أقول: إن هذه المحاولة رجوت بها مجرد التعريف وأراني قد بلغت ما أردت بتوفيق من الله وعونه.

أما البسط والاستيعاد في هذا الموضوع فآمل أن تكون لي معه جولة أخري ييسر الله لي بها ما أريد من الاهتمام بسنة المصطفي ﷺ.

ولا يحسبن القارئ أن هذا الكتاب– التعريف بسنة الرسول ﷺ– قد جمع فأوعي، أو قد أغنى المتخصص المتعمق.. فإن ذلك لم يكن من هدفي ولم يكن في تقديري.

وإنما هدفت إلي أن أزود القارئ المسلم المعني بسنة الرسول ﷺ بقدر من العلم ييسر له فهم الأحاديث النبوية ويعينه علي التبصر في أمر دينه، والوقوف علي جهود أولئك العلماء الذين خدموا سنة الرسول ﷺ، ويعطيه صورة دقيقة لهذه الجهود المبذولة في الحفاظ علي التراث الإسلامي من كلمات النبي ﷺ..

وأسأل الله سبحانه أن يهب الأمة الإسلامية العقول الواعية التي تدرك بها أن عزها وعلو شأنها في التمسك بدينها، وأن تقدمها مرتبط بالاعتزاز بماضيها المجيد.

وأخيرا أسأله سبحانه أن يحتسب لي هذا الجهد وأن يثيبني عليه بما يراه خيرا لي في دنياى وأخراى فهو حسبى وهو نعم الوكيل.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

د. على عبد الحليم محمود

ثبت الكتاب

قائمة بأعمال المؤلف المنشورة

أولا: فى الفكر الإسلامى وقضاياه:

١ - مع العقيدة والحركة والمنهج   نشر دار الوفاء بمصر.

٢- الغزو الفكرى   نشر دار المنار بالقاهرة.

٣- الغزو الصليبى   نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.

٤- المسجد وأثره في المجتمع الإسلامى   نشر دار المنار بالقاهرة.

٥- التراجع الحضارى فى العالم الإسلامى وطرق التغلب عليه.
نشر دار الوفاء بمصر.

٦- التعريف بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم.
أو علم الحديث دراية - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.

٧- السلفية ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب- نشر دار عكاظ بالسعودية.

٨- نحو منهج بحوث إسلامى   نشر دار الوفاء بمصر.

ثانيا: فى التربية الإسلامية:

٩- تربية الناشئ المسلم.

١٠- فقه الأخوة فى الإسلام.

١١- منهج التربية عند الإخوان المسلمين.

١٢- وسائل التربية عند الإخوان المسلمين.

ثالثا: سلسلة التربية فى القرآن الكريم:

١٣- التربية الإسلامية فى سورة المائدة - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.

١٤- التربية الإسلامية فى سورة النور - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.

رابعا: سلسلة مفردات التربية الإسلامية.

١٥- التربية الروحية.

خامسا: فى فقه الدعوة الإسلامية.

١٦- فقه الدعوة إلى الله- نشر دار الوفاء بمصر.

١٧- فقه الدعوة الفردية - نشر دار الوفاء بمصر.

١٨- المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله - نشر دار الوفاء بمصر.

١٩- التوثيق والتضعيف بين المحدثين والدعاة - نشر دار الوفاء بمصر.

٢٠- فقه المسئولية - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.

٢١- عالمية الدعوة الإسلامية - نشر دار الوفاء بمصر.

سادسا: سلسلة فى فقه الاصلاح والتجديد عند الإمام حسن البنا

٢٢- فهم أصول الإسلام - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.

٢٣- الإخلاص فى مجال العمل الإسلامى - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.

٢٤- ركن العمل أو منهج الإصلاح الإسلامى - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.

٢٥- ركن الجهاد أو الركن الذى لا تحيا الدعوة إلا به - نشر دار التوزيع والنشر الإسلامية.

سابعاً: فى الأدب الإسلامى:

٢٦- جمال الدين الأفغانى والاتجاهات الإسلامية فى أدبه - نشر دار عكاظ بالسعودية.

٢٧- مصطفى صادق الرافعى والاتجاهات الإسلامية فى أدبه - نشر دار عكاظ بالسعودية.

ثامنا: فى الدراسات الأدبية:

٢٨- القصة العربية فى العصر الجاهلى - نشر دار المعارف بمصر.

٢٩- النصوص الأدبية تحليلها وشرحها - نشر دار عكاظ بالسعودية.

تاسعا: كتب معدة للنشر:

٣٠- التربية الإسلامية فى سورة «آل عمران».

٣١- باقى سلسلة فى فقه الاصطلاح والتجديد، وهى باقى أركان البيعة.

٣٢- باقى سلسلة مفردات التربية الإسلامية وهى: التربية الخلقية، والعقلية، والجسمية، والدينية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والجهادية، والجمالية.

رقم الإيداع ١١٤٢٧ / ١٩٩٤م

الترقيم الدولى
I . S . B . N . 977 - 265 - 110 - 6

دار الطباعة والنشر الإسلامية

مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ ت: ٣٦٣٣١٤ فاكس: ٣٦٢٢٣١٣

مكتب القاهرة: مدينة نصر ١٢ ش ابن هانئ الأندلسى ت: ٦١٨١٣٧